الجمهـورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـة
وزارة التعليم العـالي و البحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر
قسـم : العلوم التجاريـــــة

المـــوضـــوع

فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية

دراسة تحليلية لعينة من الشركات البترولية الجزائرية بحاسي مسعود ولاية ورقلة – الجزائر

مذكـرة مقدمـة كجزء من متطلبات نيل شهـادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة
تخـصص: تدقيق محاسبي

إعداد الطـالـب:
- شريفي سمية

الأستاذ المشرف:
- عباسي صابر

رقـم التسجيل:	...../2013
تـاريخ الإيداع	.....

المـوسم الجـامعي:2012-2013

الإهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي و أخواتي كل واحد باسمه

إلى فروي عبد اللطيف جعله الله عونًا لي و أسأل الله أن يجعله سندًا لي طول حياتي .

إلى الزملاء دفعة السنة ثانية ماستر تخصص تدقيق محاسبي

إلى صديقاتي

. . . إلى هؤلاء أهدي هذا العمل

شريفي سمية

شـــكر و عـــرفان

الحمد لله وحده أحمده و أشكره و أستعينه على ما رزقني به من نعمة و على إنجاز هذا العمل ،و الصلاة و السلام على سيدنا و حبيبنا محمد صلَّ الله عليه و سلم و على آله و صحبه الأخيار .

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف ***عباسي صابر*** *على توجيهاته و نصائحه و حرصه الدائم على تقديم يد العون و المساعدة لإنجاز هذا العمل ،جزاه الله كل خير .*

كما أتوجه بجزيل الشكر و العرفان إلى السادة :

السيد ***فروي عبد اللطيف*** *رئيس مصلحة مراقبة التسيير للشركة الوطنية لخدمات الآبار E.N.S.P بحاسي مسعود ولاية ورقلة .*

السيد ***أحمد زومالي*** *رئيس قسم الموارد العامة بالشركة الوطنية لتوزيع و تسويق المنتجات البترولية NAFTAL بحاسي مسعود ولاية ورقلة .*

السيد ***مسعودي شعيب*** *إطار محاسبي بالشركة الوطنية للتنقيب E.N.A.F.O.R بحاسي مسعود ولاية ورقلة .*

السيد ***خضوري فاتح*** *رئيس قسم المالية و المحاسبة بالشركة الوطنية للأشغال في الآبار E.N.T.P بحاسي مسعود ولاية ورقلة.*

كما لا يفوتني أن أتقدم إلى السادة أعضاء اللجنة لمناقشة هذه المذكرة و الحكم عليها .

ملخص

تعالج المذكرة موضوع فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية ،من خلال التعمق في مثل هذه الشركات التي تعتبر رئة الدولة الجزائرية لأهمية الجباية البترولية لما تحققه من مداخيل للميزانية العامة.

و للحفاظ على الأداء المالي لهذه الشركات يجب الأخذ بعين الاعتبار الجانب الجبائي لما له من انعكاس على أدائها المالي ،لذا على الشركات البترولية الجزائرية ادخال التسيير الجبائي للتخفيض و الحد من المخاطر التي تعيق الجانب الجبائي و منه المالي ،و منه اعطاء صورة سليمة للأداء المالي لها .

و على هذا الأساس تم تسليط الضوء على مكانة تسيير الخطر الجبائي و مؤهلات المسير الجبائي العلمية و العملية للتحكم في المخاطر الجبائية ،و كذا فعالية تسيير الخطر الجبائي في االشركات البترولية الجزائرية . و قد تم التوصل من خلالها أن الشركات البترولية الجزائرية لديها نوعًا ما الفعالية في تسيير مخاطرها الجبائية ،و يعود هذا لتأثير كفاءة المسير الجبائي على جودة تسيير الخطر الجبائي و أيضًا التعديلات المستمرة للأحكام و القوانين الجبائية المتعلقة بقطاع المحروقات .

و تبين من الدراسة الميدانية أن تسيير الخطر الجبائي يمارس في الشركات البترولية لكنه ضعيف الفعالية ،مما يدل على أنها لازالت بعيدة نوعًا ما عن تسيير الخطر الجبائي .

<u>الكلمات المفتاحية</u> : خطر جبائي ،تسيير الخطر الجبائي ، جباية بترولية ،فعالية تسيير الخطر الجبائي .

قائمة المحتويات	الصفحة
الاهداء	II
شكر و عرفان	III
ملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ
الفصل الأول : تسيير الخطر الجبائي	2
المبحث الأول : لمحة عن الخطر و تسيير المخاطر	2
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن الخطر ،مفهومه و أسبابه	2
المطلب الثاني : تصنيفات الخطر و تقنيات التعامل معه	5
المطلب الثالث : نشأة تسيير المخاطر و مفهومها	8
المطلب الرابع : خطوات تسيير المخاطر و محتواها	10
المبحث الثاني : الخطر الجبائي	14
المطلب الأول : تعريف الخطر الجبائي	14
المطلب الثاني : مظاهر الخطر الجبائي	15
المطلب الثالث : مصادر الخطر الجبائي	18
المطلب الرابع : تقييم الخطر الجبائي	19
المبحث الثالث : ماهية تسيير الخطر الجبائي	21
المطلب الأول : مفهوم التسيير الجبائي	21
المطلب الثاني : مراحل تسيير الخطر الجبائي	24
المطلب الثالث : مقومات تسيير الخطر الجبائي	25
الفصل الثاني : الجباية في الشركات البترولية	29
المبحث الأول : طبيعة النشاط البترولي	29

المطلب الأول : مفهوم البترول	29
المطلب الثاني : تعريف الصناعة البترولية و مراحلها	31
المطلب الثالث : أهمية البترول	36
المبحث الثاني : ماهية الجباية البترولية	37
المطلب الأول : مفهوم الجباية البترولية	37
المطلب الثاني : الاطار القانوني للجباية البترولية	38
المطلب الثالث : مكونات الجباية البترولية و حسابها	39
المطلب الرابع : أهمية ومكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني	41
المبحث الثالث : الخطر الجبائي و تأثيره على الشركات البترولية الجزائرية	43
المطلب الأول : الأطراف العاملة و الفاعلة في النشاط البترولي	43
المطلب الثاني : تأثير الجباية على الشركات البترولية	45
المطلب الثالث : علاقة الخطر الجبائي بالدور الاقتصادي للجباية	47
المطلب الرابع : آثار المخاطر الجبائية التي تمس إقتصاد الجزائر الناجمة عن ضعف التشريعات الضريبية الجزائرية و نقص الشفافية مع الادارة الجبائية	50
الفصل الثالث : فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية	55
المبحث الأول : نظرة عن الشركات البترولية محل الدراسة	55
المطلب الأول : نبذة عن الشركة الوطنية لخدمات الآبار E.N.S.P	55
المطب الثاني : لمحة عن الشركة الوطنية لتوزيع و تسويق المنتجات البترولية NAFTAL	73
المطلب الثالث : لمحة عن الشركة الوطنية للأشغال في اللآبار E.N.T.P	76
المطلب الرابع : عموميات حول الشركة الوطنية للتنقيب E.N.A.F.O.R	80
المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية	83
المطلب الأول : طبيعة الدراسة الميدانية	83
المطلب الثاني : إعداد و هيكل الاستبيان	85
المطلب الثالث : تفريغ و تحليل النتائج	86
الخاتمة	108
المراجع	111
الملاحق	119

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مكونات البترول	31
2	مداخيل الجباية البترولية في الفترة 2003-2012	41
3	الايرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013	42
4	قيم مقياس ليكارت الثلاثي	86
5	تحديد الاتجاه لمقياس ليكارت الثلاثي	86
6	الاستمارات المسترجعة و غير المسترجعة من عينة الدراسة	87
7	توزيع العينة حسب الجنس	87
8	توزيع العينة حسب النشاط	88
9	توزيع العينة حسب الوظيفة	89
10	توزيع العينة حسب الخبرة	91
11	توزيع العينة حسب العمر	92
12	توزيع العينة حسب المؤهلات	93
13	مقياس ألفا كرومباخ لجميع مجالات الدراسة	94
14	مقياس ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة	94
15	معامل الارتباط بين عبارات الاستبيان	95
16	اتجاهات آراء العينة حول مكانة تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية	99
17	اتجاهات آراء العينة مؤهلات المسير الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية	102
18	اتجاهات آراء العينة حول فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية	104

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	خطوات تسيير المخاطر	13
2	ايرادات الجباية البترولية في الفترة 2003-2012	43
3	الاستمارات المسترجعة و غير المسترجعة من عينة الدراسة	87
4	توزيع العينة حسب الجنس	88
5	توزيع العينة حسب النشاط	89
6	توزيع العينة حسب الوظيفة	90
7	توزيع العينة حسب الخبرة	91
8	توزيع العينة حسب العمر	92
9	توزيع العينة حسب المؤهلات	93

قائمة الملاحق		
رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	مصفوفة الاستبيان للأجوبة حول مكانة تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية	119
2	مصفوفة الاستبيان للأجوبة حول مؤهلات المسير الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية	122
3	مصفوفة الاستبيان للأجوبة حول فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية	125
4	محكمي الاستبيان	128
5	الاستبيان	129
06	: شهادة فترة التدريب في الشركة الوطنية لخدمات الآبار E.N.S.P	133

مـــقـدمـــة

طرح مشكلة البحث :

يعد العنصر الجبائي من العناصر الهامة لنجاح أي مؤسسة ، حيث يساهم هذا العامل بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال الرقابة و اتخاذ القرارات ،لذا فهو يعتبر أكبر الانشغالات بالنسبة للمؤسسات و هذا بسبب الحق الجبائي الذي يمثل قيدًا لها ،و الذي يفرض عليها احترام الإلتزامات هذا من جهة .أما من الجهة الثانية فإن المشرع وضع آليات تسمح بمراقبة تطبيق القواعد القانونية الجبائية ،و بتسليط عقوبات في حالة عدم احترام هذه الالتزامات ،و هذا بهدف ضمان المصلحة العامة للدولة .و بالتالي وضعية المؤسسة اتجاه الجباية يجب أن لا يكون سلبيًا .

و من هنا تم طرح التسيير الجبائي للمؤسسة ،و الذي يوفر إمكانية المؤسسة في التعامل مع الجباية و تسييرها خدمة لأهدافها ،و أن تستغل الجباية للوقاية من خلال إدراجها ضمن وظيفة التسيير للمؤسسة .
و بالتالي التسيير الجبائي يجب أن يدعم أنشطة أعمال المؤسسة ، لأن أهميته تكمن في تعزيز القدرات المالية للمؤسسة .لذا التسيير الجيد للجباية يجب إدراجه في الاستراتيجية العامة للمؤسسة للتقليل من المخاطر الجبائية التي تهددها و ذلك بتقديم الشروحات حول الطريقة التي تعتزم المؤسسة بها تسيير الضرائب و تقديم الكشوفات حول المخاطر الضريبية التي تواجهها المؤسسة .

إن تسيير الخطر الجبائي يعتبر أحد الرهانات و التحديات التي تواجه المسير الجبائي ، خاصة و أن الجزائر متجهة نحو الدخول في بيئة الأسواق العالمية ، و كذا الحفاظ على العلاقة بين المؤسسة و الإدارة الجبائية .

يعتبر البترول مورد مهم بالنسبة لمختلف دول العالم ،إلا أنه أكثر أهمية بالنسبة لدولة الجزائر الذي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على البترول .تعاني صناعة البترول عدة مشاكل رئيسية تضفي على هذه الصناعة معالجات مختلفة عن أي معالجة أخرى لأي صناعة أخرى ،فوجود عامل عدم التأكد و اعتبارات الضرائب و ما تتطلبها قوانينها و تعليماتها مع كبر حجم الشركات ،فجميع هذه العوامل تؤدي إلى تولد بعض المخاطر و خاصة الجبائية منها ،لأن الجباية البترولية من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة ،لذا يجب العمل التسيير الجيد لهذا النوع من الجباية .لأن الجباية البترولية تحكمها علاقات خارجية تتمثل الأوبك و التبادل الدولي للبترول و علاقات داخلية تتمثل في التنمية و التطور الاقتصادية ،و أيضًا السهر على التقليل من المخاطر التي تواجهها و تحسين العلاقة بينها و بين الإدارة الجبائية.

من خلال ما سبق تتجلى لنا معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث و التي يمكن صياغتها على النحو التالي :

- **ما مدى فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية ؟**

من خلال الاشكالية الرئيسية يمكننا طرح التساؤلات التالية :

1 - ما المقصود بالخطر و تسيير المخاطر ؟

2 - ما هو الخطر الجبائي الذي يعيق المؤسسات ؟ و ماهي مظاهره و مصادره ؟

3 - كيف يتم تقييم الخطر الجبائي ؟

4 - ما مفهوم تسيير الخطر الجبائي ، و ما هي مقوماته ؟

5 - ما هو الدور الذي تلعبه فعالية تسيير الخطر الجبائي في تحقيق الأمن الجبائي للشركات البترولية من المخاطر الجبائية التي تهددها ؟

6 - هل هناك فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية ؟

فرضيات البحث:

لدراسة هذا البحث و محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الفرضيات الثلاث التالية :

1 - يساهم تسيير الخطر الجبائي في إعطاء صورة مالية سليمة في الشركات البترولية الجزائرية .

2 - يساهم المسير الجبائي و المؤهلات التي يمتلكها في الشركات البترولية الجزائرية إلى التحكم في الخطر الجبائي .

3 - فعالية تسيير الخطر الجبائي تعمل على تحسين أداء الشركات البترولية الجزائرية

مبررات إختيار الموضوع : تم اختيار هذا الموضوع لاعتبارات :

1 - الأسباب الذاتية :

- الميول الشخصي للجانب الجبائي ؛
- الإسهام في إثراء المكتبة بمثل هذا الموضوع ؛
- الإسهام في تنويع مواضيع البحث في مجال التخصص ؛
- الإهتمام لمعرفة طبيعة هذا النوع من الشركات في الجزائر.

2 - الأسباب الموضوعية :

- حاجة الشركات الاقتصادية الجزائرية و خاصة البترولية للتسيير الجبائي لمواجهة الخطر الجبائي ؛

- تزايد كبير في السنوات الأخيرة بالاهتمام بتسيير الخطر و كيفية تفادي المؤسسات للأخطار التي تواجهها ؛
- التأثير المباشر لأحكام التشريع و القانون الجبائي على الجباية البترولية كونها مصدر لميزانية الدولة ؛
- معرفة المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسات البترولية نتيجة عدم إلتزامها لأحكام التشريع و القانون الجبائي ؛
- تعتبر الجباية البترولية المورد الرئيسي و الأول للدولة ، و بالتالي كيف تؤثر المخاطر الجبائية سلبًا على هذا المصدر ؛
- معرفة حقيقة أن الشركات البترولية لديها حقًا تسيير الخطر الجبائي ، كونها عالمية يجب أن تواكب وظائف التسيير مثل نظيراتها من الشركات العالمية الأخرى .

أهمية الموضوع : تتمثل أهمية هذا البحث في :

1. كون الشركات البترولية القليل من الباحثين من يلجأ إلى دراسة هذا النوع أو طبيعة هذه الشركات ؛
2. تسيير الخطر الجبائي مصطلح حديث تزايد في السنوات الأخيرة ،مما أدى إلى معرفة أن على الشركات الجزائرية يجب أن تواكب الاهتمامات الحديثة في التسيير ؛
3. توعية الشركات والمسير الجبائي بتسيير الخطر الجبائي و إدراجه ضمن وظائف التسيير و استراتيجية الشركات البترولية .

أهداف الموضوع : يهدف هذا البحث إلى :

للإجابة على إشكالية البحث فعالية تسيير الخطر الجبائي في المؤسسات البترولية ؛

1. المزايا التي يحققها تسيير الخطر الجبائي للشركة البترولية؛
2. على الشركات الجزائرية ضرورة الالتزام لأحكام التشريع و القانون الجبائي ، لأنه يمنح خيارات و امتيازات و مزايا تحقق لها الاستمرارية ،و السيرة الجبائية الحسنة مع الإدارة الجبائية من ناحية و من ناحية أخرى تحقيق التنمية الاقتصادية .
3. إدراج التسيير الجبائي ضمن وظائف التسيير المالي للشركة البترولية ،لما له من أهمية بالغة و تأثيرها على علاقتها بالإدارة الجبائية ،و على سمعتها و الميزة التنافسية لها و استقرارها و نموها .

تحديد إطار الدراسة :

-حُدد الإطار المكاني في أربع شركات جزائرية بترولية و هي الشركة الوطنية لخدمات الآبار E.N.S.P ،الشركة الوطنية لتوزيع و تسويق المنتجات البترولية NAFTAL ،الشركة الوطنية للأشغال في اللآبار E.N.T.P ،الشركة الوطنية للتنقيب E.N.A.F.O.R بحاسي مسعود بولاية ورقلة للدراسة التطبيقية. حيث تناولت إشكالية البحث فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية .و اعتمدنا في هذا الجانب على تحليل إستبيان فعالية تسيير الخطر الجبائي في هذه الشركات البترولية محل الدراسة .

-حُدد الإطار الزمني لعملية البحث خلال الفترة 2012 – 2013 .

صعوبات البحث : صادف هذا البحث عراقيل أهمها قلة المراجع (الكتب العربية) في المكتبة حول النشاط البترولي و الجباية البترولية ، و كذا المراجع التي تخص المخاطر الجبائية و تسييرها .

منهجية البحث :

لقد قمنا في مجال دراستنا هذه بإتباع المنهج الوصفي و المنهج التحليلي ،قصد وصف تسيير الخطر الجبائي و الجباية البترولية . و تحليل دراسة حالة فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية السابقة الذكر . للوقوف على كيفية تسييرها للمخاطر الجبائية . و ذلك بالاعتماد على الإستبيان كأداة لجمع البيانات من أجل اختبار الفرضيات للوصول لنتائج تفسيرية لموضوع الدراسة .

الدراسات السابقة : يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع تمثلت في :

1 -سمير تكتوات : « LES ACTIVITES DES HYDROCARBURES – aspects , fiscale , et traitement comptabele- »

البحث عبارة عن مذكرة تخرج من المعهد المغاربي للاقتصاد الجمركي و الجبائي سنة 2007 .

قام الطالب بتقديم دراسة نظرية تناولت أربعة فصول ، الفصل الأول تطرق فيه إلى النظرة العامة على أنشطة المحروقات و الفصل الثاني تناول الضوابط القانونية للنشاط البترولي ، الفصل الثالث قدم النظام الضريبي على الأنشطة البترولية ، أما الفصل الرابع و الأخير تطرق للمحاسبة البترولية .

في البداية لم يقدم الطالب إشكالية لبحثه و اكتفى فقط بطرح الفرضيات و تمثلت في :

- النظام الضريبي المطبق على الأنشطة البترولية و خصوصيته وفق القانون ؛
- النظام القانوني للأنشطة البترولية و شروط العمل في الميدان ؛

– تأثير الجباية على الاستثمار الأجنبي المباشر ، فعالية الأحكام الواردة في قانون المحروقات الجديد ؛

– المعالجة المحاسبية للمعلومات المالية للأنشطة البترولية .

لم تكن هناك اشكالية و بالتالي لا توجد نتيجة توصل إليها الطالب، غياب الجانب التطبيقي – دراسة حالة – مما يؤدي ذلك إلى انعدام الربط بين الفصول الأربعة و اكتفي بالجانب النظري فقط كان موضوعه نظري بحت . في الفصل الثالث تكلم عن النظام الضريبي و المزايا الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية ككل و لكنه لم يتناول جانب الغرامات أو المخاطر الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية .

2 حميداتو صالح : « دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية – دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي- »

البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة و جباية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012 ، كانت الشكالية : " إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية ؟ " .

الطالب في دراسته لهذا البحث تطرق لفصل تمهيدي حول المفاهيم الأساسية للجباية و المراجعة و ثلاثة فصول، الفصل الأول شرح فيه المراجعة الجبائية للمؤسسة الاقتصادية . الفصل الثاني وضح تسيير الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية ، أما الفص الثالث دراسة حالة .

قام الطالب في الفصل الثالث – دراسة حالة – و كانت عينة الدراسة ملائمة للاختيار . حيث قام بتحديد المخاطر الجبائية ثم تأثير المراجعة على حجم الخطر الجبائي ، و منه قدم الخطوات الاستعجالية التي يقوم بها المراجع لتخفيض حجم الخطر الجبائي ، ثم نتائج مهمة المراجعة الجبائية . و بالتالي وصول الطالب إلى الإجابة عن الإشكالية التي طرحها لبحثه .

3 حباسي صابر : « أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية – دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة – الجزائر »

هذا البحث هو مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة و جباية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012 ، الاشكالية : " ما مدى أثر تسيير المتغير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟ " .

الطالب تطرق لفصلين نظريين و فصل واحد تطبيقي . الفصل الأول تناول فيه الأسس النظرية للتسيير الجبائي في المؤسسة .الفصل الثاني تطرق إلى نحو أداء مالي هادف يقوم على التسيير الجبائي في المؤسسة أما الفصل الثالث قدم دراسة حالة شرح قياس أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

اعتمد الطالب عدة عينات لدراسة بحثه : الفئة الأولى تتكون من أكاديميين و مهنيين ، أما العينة الثانية مكونة من خمسة مؤسسات اقتصادية . مما أدى هذا إلى إثراء الدراسة أكثر ، و نتائج الإجابة على الاشكالية الرئيسية متقاربة بين مختلف العينات .

خطة و هيكل البحث :

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين للإلمام بمعالم الموضوع، و فصل واحد تطبيقي لتوضيح دراسة الحالة. فتطرقنا في :

الفصل الأول : تسيير الخطر الجبائي ،قسم لثلاثة مباحث ؛المبحث الأول تناول لمحة عن الخطر و تسيير المخاطر. المبحث الثاني تناول الخطر الجبائي ،أما المبحث الثالث تطرق لماهية تسيير الخطر الجبائي .

الفصل الثاني : الجباية في الشركات البترولية ، قسم لثلاث مباحث كذلك على التوالي : طبيعة النشاط البترولي ،ماهية الجباية البترولية، الخطر الجبائي و تأثيره على الشركات البترولية الجزائرية .

تمهيد

إن الفضائح المالية التي عرفتها المؤسسات العالمية الكبرى جعلت المؤسسات تستفيد من أخطائها و تهتم أكثر بالمتغير الجبائي ، و ادراجه في الاستراتيجية العامة للمؤسسة . كونه يحمل جملة من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي ينبغي على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار ، لأنه أصبح يعكس صورة المؤسسة في المحيط الإقتصادي الذي تنشط فيه . لأن سوء تسيير الجباية يؤدي إلى ارتفاع الديون و على رأسها الديون الجبائية ، لأنه لا يمكن التحايل عليها أو تأجيلها فهي مفروضة وفقًا لأحكام القانون الجبائي ، و كلما تأخرت المؤسسة عن دفعها ازدادت ضخامة ، و تصبح المؤسسة غير قادرة على تسديدها ، و من ثم تجد نفسها عرضة لتحمل أعباء إضافية في شكل غرامات ، و عقوبات على التأخير عن الدفع ،... إلخ . مما يصعب و يعقد من مهمتها و يجعلها عرضة لعقوبات صارمة تصل إلى تجميد حساباتها و تتعداها لإعلان إفلاسها .

و هذا ما أدى في السنوات الأخيرة إلى زيادة النقاش حول تسيير المخاطر الجبائية في الشركات البترولية لما لها من تأثير مباشر عليها و سمعتها ، و أخذ العامل الجبائي بعين الإعتبار ضمن وظائف التسيير المالي للمؤسسة .

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

- المبحث الأول يتناول : لمحة عن الخطر و تسيير المخاطر؛
- المبحث الثاني تطرق إلى : الخطر الجبائي ؛
- المبحث الثالث قدم : تسيير الخطر الجبائي .

المبحث الأول : لمحة عن الخطر و تسيير المخاطر

تعتبر المخاطر الآن الاهتمام الأساسي لمجتمع الأعمال الذي يرغب في وضع حد لتعرض المؤسسات للمخاطر ؛حيث ازدادت المخاطر بدرجة كبيرة في الوقت الراهن لدرجة أنها أصبحت تمثل نظامًا رئيسيًا في حد ذاتها تسمى بتسيير المخاطر و ذلك لتجنب التهديدات المحتملة أو التخلص منها أو العمل على خفضها ،و أيضًا لاتخاذ القرارات . لذا سنقدم في هذا المبحث :

- لمحة تاريخية عن الخطر ،مفهومه و أسبابه .
- تصنيفات الخطر و تقنيات التعامل معه .
- نشأة تسيير المخاطر و مفهومها .
- خطوات تسيير المخاطر و محتواها .

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الخطر ،مفهومه و أسبابه

الفرع الأول : لمحة تاريخية عن الخطر:

لقد ارتبط مفهوم الخطر من القدم بمفهوم الحظ، ومع بداية تسجيل التاريخ، لقيت كلمة الحظ شعبية كبيرة، فمنذ القدم كان الحظ شيئا يحدث في الطبيعة وكان الإنسان خاضعا له كالسفينة التي تتقاذفها أمواج البحر دون مقاومة ،فقد اعتبرت في ذلك الوقت كاللعبة ،و مع تطورها حث جشع الإنسان إلى دراسة وتحليل الخطر والحظ بالرغم من أن هذه اللعبة الابتدائية قد لعبت بحماسة كبيرة .وبالطبع فإن الشخص الذي فهم وسيطر على مفهومها سوف يتوجه إلى احتلال أفضل موقع للاستفادة من مثيلاتها لأنه بكل بساطة عرف كيف يتجنب خطر الخسارة .و في منتصف سنة 1600 م لقي مفهوم الحظ دراسة دقيقة ،و كان بليز باسكال BLAISE PASCAL أول من نسبت له المحاولة الجدية في اعتباره أحد آباء الاختيار الحديث (MODEM CHOICE) ،و الحظ و الاحتمالات... و بعد عدة قرون من الابتداعات الرياضية و الاحتمالية من رواد مثل باسكال ، بيرنولي،بايز ،قوس،لابلاس،فيرمات،فإن عالمنا الحديث أصبح من الممكن شرحه بكثير من الدقة عبر تطبيقات منهجية للخطر[1].

[1] جدي طارق،استخدام نماذج المحاكاة في تحليل و إدارة المخاطر المالية(طريقة محاكاة مونت كارلو simulation de monte Carlo)، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25-26 نوفمبر ،جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، 2008، ص 3.

الفرع الثاني : مفهموم الخطر

1 -تعريف الخطر :

يمكن تعريف الخطر بأنها "مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث و نتائجه".[1]

الخطر هو أيضا عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه[2].

كما يعرف على أنه احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل الطويل أو القصير[3].

كما تم تعريفه : المخاطر هي ظواهر و أحداث تهدد إنجاز الأهداف ،و قد تؤثر سلبًا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها[4].

2 -**أركان الخطر**[5] : من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص الأركان الأساسية للخطر و تتمثل في :

1 -عدم التأكد : و هو شعور أو إحساس يتولد لدى الشخص نتيجة موقف معين أو يصاحب مرحلة اتخاذ قرار معين و تقديراته الشخصية للنتائج المتوقعة أو المحتملة . و لا بد من إمكانية القياس الموضوعي لظاهرة عدم التأكد باستخدام نظرية الاحتمالات .

2 -أن يكون نتيجة حادث مفاجئ : بمعنى أن يكون تحقق الخطر نتيجة حادث لا إرادي .

3 -الاحتمالية : بمعنى أن ينصب احتمال تحقق الخطر على المستقبل و بحيث يكون محتمل الحدوث فلا يكون مؤكد الحدوث و لا يكون مستحيل الحدوث بمعنى أن احتمالية الخطر تقع بين الصفر و الواحد .

4 -الخسارة المالية : بمعنى أن ينتج عن تحقق الخطر خسارة مالية ،و هذا يتطلب إهمال الخسارة المعنوية ،و ذلك لصعوبة قياسها كميًا ،و تعتبر الخسارة المادية الركن الرئيسي للخطر و من أهم عناصره ،فلا يمكن أن نتناول دراسة الخطر كظاهرة موضوعية دون أن نتناول الخسارة أو العنصر المادي أو المالي كعنصر أساسي .

---

[1] Olivier poupart-Lafarge Cadre de référence.les dispositifs de gestion des risques et de contrôle interne mis en ligne le 14 juin 2010 ;10

[2] Agence nationale d'accréditation et d'évaluation santé(ANAES).Alain COULOMB. Principes méthodologiques pour la gestion des risques en établissement de sante .Janvier 2003 P ; 12.

[3] بن داودية وهيبة، الضمانات البنكية و دورها في الحد من المخاطر البنكية ، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25-26 نوفمبر جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ،2008 ، ص 2.

[4] بلعزوز بن علي ، مسعودي مليكة ،دور سلاسل ماركوف في التقليل من حدة المخاطر التي تهدد المؤسسات الاقتصادية ، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25-26 نوفمبر ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2008، ص 3.

[5] عيد أحمد أبو بكر،وليد اسماعيل السيفو،إدارة الخطر و التأمين ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الأردن، 2009،ص31.

الفرع الثالث : مسببات الخطر(العوامل المساعدة للخطر):

✓ تعريف مسببات الخطر :

مسببات الخطر هي : مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل تكرار الخطر أو زيادة احتمال حدوث الخسارة و يمكن أن تزيد من شدة الخسارة المادية الناتجة عن تحقق الخطر أو الاثنين معًا.[1]

كما تعرف أيضًا : مجموعة الظواهر الطبيعية و العامة التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي يتخذها الأشخاص أثناء حياتهم .[2]

✓ أنواع مسببات الخطر : تنقسم مسببات الخطر أو العوامل المساعدة للخطر إلى نوعين هما كالتالي:

أ –مسببات الخطر الموضوعية : و يقصد بها خصائص الشيء المعرض للخطر و هي تلك المسببات التي تزيد من درجة الخطر أو تزيد من فرص وقوع الخسارة ،فهي ترتبط بالخواص الطبيعية أو الفسيولوجية للشيء أو الشخص المعرض للخطر[3].

و تتميز هذه المسببات بسهولة التعرف عليها و تحديدها بدقة عن طريق دراسة النواحي الفنية أو المادية للشيء المعرض للخطر،مثل بناء منزل من الخشب بجوار ورشة لحام كهرباء.[4]

ب مسببات الخطر الشخصية[5] : و يقصد بها مجموع من المسببات التي يكون للعنصر البشري تأثير فيها و بالتالي يكون ناتج تدخله تحقق الخطر و يمكن تقسيم هته المسببات إلى :

– مسببات الخطر الشخصية الإرادية : و هي مسببات الخطر التي تكون في صورة عوامل مساعدة تؤدي إلى زيادة درجة الخطورة أو زيادة حجم الخسارة المترتبة على تحقق الخطر نتيجة فعل إرادي متعمد و المقصود منه إحداث الضرر أو زيادة حجمه .

– مسببات الخطر الشخصية اللاإرادية : و يقصد بها مجموعة العوامل المساعدة التي تؤدي بشكل عفوي و بدون قصد إلى زيادة تحقيق الخطر أو زيادة شدة الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر .

---

[1] نفس المرجع ،ص 33 .

[2] محمد محمود الكاشف، محمد نادي عزت،الخطر و التأمين ،دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2000، ص27.

[3] محمود حمزة أحمد ،إدارة الخطر و التأمين ، دار الثقافة العربية للنشر و التوزيع ،القاهرة ، 1997 ،ص 34.

[4] عيد أحمد أبو بكر،وليد اسماعيل السيفو،إدارة الخطر و التأمين،مرجع سابق، ص 34.

[5] نفس المرجع ، ص 35.

المطلب الثاني : تصنيفات الخطر و تقنيات التعامل معه

الفرع الأول :تصنيفات الخطر

هناك عدة تصنيفات و تقسيمات للخطر و ذلك حسب رؤية كل كاتب، و فيما يلي نذكر أهم التصنيفات كالتالي :

1 -الخطر المعنوي : و هو خطر لا يسبب ربحًا أو خسارة بصورة مباشرة و لكن يسبب خسارة معنوية فقط ،و عادة هذا الخطر لا يخضع لمبدأ القياس و التقييم و مثال ذلك الخطر النفسي الناتج عن الصدمة أو الألم أو الانفعال أو الخوف ،و يهتم بدراسة هذا النوع من الخطر علم النفس و الفلسفة و علم الاجتماع .[1]

2 -الخطر العام(الأساسي) و الخاص : إن هذا النوع من الخطر يسميه آخرون بالخطر الاستاتيكي و الذي يقصد به العام أو الأساسي و الخطر الديناميكي و يقصد به الخطر الخاص[2].

- الخطر العام أو الأساسي : و هو الخطر الذي يؤثر على اقتصاد البلد بشكل عام أو على مجموعة كبيرة من الأشخاص في المجتمع ،فمعدلات التضخم المرتفعة أو البطالة تؤثر على المجتمع بأكمله ،كما الكوارث الطبيعية أيضًا تعتبر من الأخطار العامة لأن في حال حدوثها ينتج عنها خسائر كبيرة تؤثر على اقتصاد البلد و على مجموعة كبيرة من الأشخاص في المجتمع[3] .
- الخطر الخاص : و هو الخطر الذي يؤثر على الفرد و ليس على المجتمع بأكمله مثل حريق منزل أو سرقة ، مع الملاحظة أن هذا الخطر يمكن أن يؤثر على المجتمع بصورة غير مباشرة، فاحتراق مصنع يؤثر على صاحب هذا المصنع كما أنه سيؤثر على المجتمع و اقتصاد البلد لأن ذلك سيؤدي إلى خروج هذا المصنع من الدورة الاقتصادية للمجتمع[4] .

3 -أخطار بحتة و مضاربية : و تسمى عند آخرون بالأخطار الاقتصادية

[1] أسامة عزمي سلام،شقيري نوري موسى،إدارة الخطر و التأمين،دار الحامد للنشر و التوزيع،ط 1،الأردن،2010،ص 25.

[2] طارق عبد العال حماد،إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)،الدار الجامعة،مصر، 2003 ،ص 25.

[3] نفس المرجع ، ص 29.

[4] نفس المرجع ، ص 29 .

أ –أخطار بحتية (الأخطار الصافية) : يعرف الخطر البحت على أنه الموقف الذي يتضمن فقط احتمالات للخسارة أو عدم وقوع الخسارة . فالنواتج الوحيدة الممكنة هي وقوع (خسارة) أو (عدم وقوع خسارة) [1] .

و ينقسم هذا الأخير إلى[2] :

– الأخطار الشخصية : هي الأخطار التي تؤثر بشكل مباشر على فرد ما؛ فهي تتعلق بإمكانية الخسارة الكاملة أو انخفاض الدخل المكتسب . و هناك أربعة أخطار شخصية رئيسية هي خطر الوفاة المبكر، خطر عدم كفاية الدخل خلال فترة التقاعد ، خطر المرض و خر البطالة.

– أخطار الممتلكات : يتعرض الأشخاص الذين يمتلكون ممتلكات إلى أخطار تلف ممتلكاتهم أو فقدها لأسباب عديدة . فيمكن أن تتلف العقارات و الممتلكات الشخصية أو تدمر بسبب حريق ،صواعق أعاصير و عواصف ،... إلخ .

– أخطار المسؤولية : هي نوع آخر من الأخطار البحتة التي يواجهها معظم الأشخاص بناءًا على النظام القانوني .

ب –الأخطار المضاربية : تعرف أخطار المضاربة على أنها الموقف الذي يكون فيه الربح أو الخسارة ممكنًا، على سبيل المثال إذا اشتريت 100 سهم من الأسهم العامة ، فإنك سوف تربح إذا ارتفع سعر الأسهم ، و لكن سوف تخسر إذا انخفض السعر . تتضمن الأمثلة الأخرى لأخطار المضاربة المراهنة على سباق الخيل ، الاستثمار في عقار، و دخول في مشروع تجاري . في هذه الحالات كل من الربح و الخسارة ممكن[3] .

الفرع الثاني : تقنيات التعامل مع الخطر(معالجة الخطر)[4]

يعتمد الخطر على بعدين: التكرار و الخطورة و عندما نعتمد على التكرار نعني به العمل الوقائي ، أي التحذير من وقوع الحادث و عندما نركز على الخطورة يعني العمل على نتائج وقوع الحادث، أي حماية المورد المهدد و عندما نركز على البعدين معًا يعني ذلك عدم اهمال العمل الوقائي مع التركيز على نتائج وقوع الحادث لحماية المورد المهدد بالخطر.و بالتالي يقاس الخطر بجداء التكرار و الخطورة $C = F \times G$

[1] جورج ريجدا تعريب و مراجعة محمد توفيق البلقيني ، إبراهيم محمد مهدي ، مبادئ إدارة الخطر و التأمين ، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006،ص29

[2] نفس المرجع،ص 32.

[3] نفس المرجع ، ص 29 .

[4] ميلود تومي،فاطمة الزهراء طاهري ، منهجية تسيير المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25–26 نوفمبر ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف 2008،.ص ص 8 ، 9 .

حيث : شدة الخطر : C

التكرار : F

الخطورة : G

و تتمثل تقنيات التعامل مع الخطر أو تقليص الخطر مايلي :

1 -إلغاء الخطر : أي جعل التكرار معدوم و هو بمثابة العلاج الجذري ، فالإلغاء أو التجنب يقضي على الخطر من خلال التخلي عن النشاطات التي يكون الخطر ملازمًا لها مما يؤدي إلى إلغاء تكرارهـ ، و من جهة أخرى الإلغاء يمكن أن يكون على مستوى جزئي أي التخلي مثلاً عن مرحلة إنتاجية ، أو نقل نشاط إلى موقع آخر أو التخلي عن تسويق منتج في سوق يتصف بكثرة التقليد للمنتج الأصلي .

2 -الوقاية : و هي تعمل على مستوى احتمال وقوع الحادث ، عادة هذه الاجراءات تتخذ بالنسبة لحوادث تتميز بتكرار كبير و تعمل هذه الاجراءات على واحد على الاقل من سلسلة الأحداث أو العوامل التي تؤدي إلى حادث مضر .

3 -الحماية : و تهدف للحد من نتائج الحادث المؤذي ، و نميز نوعين من وسائل الحماية :

- التي تتخذ و توضع قيد التطبيق قبل الحادث .
- التي تتخذ و لكن لا تطبق إلا لحظة وقوع الحادث .

4 -العزل بالتقسيم : تعمل هذه الوسيلة لتقليص المخاطر وفقًا للمثل القائل :" لا تضع كل البيض في سلة واحدة " ؛ أي لا يجب وضع كل موارد المؤسسة في نفس المكان .

5 -العزل بالنسخ : على عكس العزل بالتقسيم ، فالعزل بالنسخ يؤدي إلى إلغاء نتائج الحادث كليًا لأن النسخة التي لا تستخدم إلا إذا كان المورد المنسوخ خارج الخدمة ، و تستخدم هذه الوسيلة بشكل كبير في ميدان الإعلام الآلي و كذا توفير قطع الغيار .

6 -التحويل التعاقدي بهدف التقليص : و هنا يتعلق الأمر بالمقاولة من الباطن ؛ و ترتكز هذه الوسيلة على جعل وحدة قانونية أخرى تقوم بعمل أو تورد منتج بدلاً من الوحدة القانونية التي حولت الخطر . بحيث تكون أكثر كفاءة في المجال الموكل إليه من المؤسسة نفسها و تسير المخاطر بشكل جيد بحيث تكون الحوادث أقل خطورة و أقل عددًا.

7 -استراتيجيات ما بعد الحادث : و هي كما يتضح من تسميتها لا تؤثر على التكرار و إنما على الخطورة و هذه التقنية جد فعالة و لكن للأسف لا يتم التفكير بها إلا بعد وقوع الحادث ، فيجب أن تعد في هدوء تام و تعطي الأولوية للحوادث الخطرة التي يكون من الضروري تقليص آثارها.

المطلب الثالث : نشأة تسيير المخاطر و مفهومها

الفرع الأول : نشأة تسيير المخاطر :

تعود نشأة فكرة تسيير الخطر إلى 1940-1950 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان الوضع الاقتصادي آنذاك متدهور ، و أقساط التأمين أثقلت كاهل ميزانيات المنظمات ،و تزايدها من سنة لأخرى بنسب مذهلة .مما أدى بالمسؤولين عن المنظمة إلى اللجوء إلى خبراء و تقنيين متخصصين في الأخطار .فقد استعمل لفظ « Risk Management » أي تسيير المخاطر منذ بداية الخمسينيات ، كما أن توسع و نمو الشركات المتعددة الجنسيات ساهم في انتقاله إلى دول أخرى . فتسيير المخاطر وظيفة لا تقل أهمية عن باقي وظائف المنظمة الأخرى من إنتاج و تسويق و تخزين . فهي طريقة تستبدل المقاربة التقليدية الدفاعية القائمة على نقل أو تحويل الخطر مباشر بأخرى هجومية تعتمد على ضبط الأخطار و التحكم فيها . فمن خلال هذا ، نستخلص أن تسيير المخاطر وظيفة تعني توقع ، التحكم ، و مراقبة الخطر و العمل على تقليل مخالفاته لأقل درجة ممكنة [1].

و يرى آخرون أن الدراسة الرسمية لتسيير المخاطر قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين ففي 1959 م ظهرت دراسة Marko witz تشير إلى أن المعضلة التي تواجه المستثمرين هي إيجاد التوليفة المثلى من المخاطر و العائد و أشارت أيضًا هذه الدراسة للعناصر العامة و الخاصة للمخاطر و ينخفض أثر المخاطر من خلال تنويع محفظة الأصول بينما يتحمل المستثمر العنصر العام في المخاطر. و توالتها النظريات بعدها كنموذج Sharpe سنة 1964م" تقييم الأصول الرأسمالية" و تناول مفهومي المخاطر العامة والمتبقية ،و نظرية مراجحة الأسعار التي تقدم بها Ross عام 1976 م[2] .

الفرع الثاني : مفهوم تسيير المخاطر و أهدافها

1 -تعريف تسيير المخاطر : هناك عدة تعاريف لتسيير المخاطر نذكر منها :

تعريف الجمعية الأوروبية لتسيير المخاطر FERMA على أنها :" جزء من الاستراتيجية المطبقة في كل المنظمات ، فهي عملية تعالج من خلالها المؤسسة بطريقة منهجية للمخاطر التي تتعلق بنشاطها ".[3]

[1] بوشناق أحمد ، حمول طارق ، إدارة المخاطر و متطلبات تفعيلها ، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25-26 نوفمبر ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، 2008، ص 1 .

[2] طارق الله خان، حبيب أحمد ،إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية ،المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب،ط 1،جدة ، المملكة العربية السعودية،2003 ،ص ص 34 ، 35 .

[3] WWW.ferma-asso.org 2012/10/28

تسيير المخاطر" يجب أن يشكل جزء مدمج في نشاط المؤسسة، ولا يجب أن يعتبر كنشاط بسيط يمكن للمؤسسة من خلاله الإستجابة للقواعد القانونية، فبالاعتماد على تقييم ومراقبة المخاطر، تضمن المؤسسة التعرف على كل الفرص الموجودة، وتعزز ميزاتها التنافسية، وتقضي وقت أقل ".[1]

و قد عرفها خالد وهيب الراوي بأنها : " تحديد ، تحليل ، و السيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية لمشروع "[2]

و أيضًا نجد تسيير المخاطر هي :" مجال التوصل لمنع الخطر ،و التقليل من حجم الخسائر عند حدوثه و العمل على عدم تكراره ،بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلقيه مستقبلاً ،كما تمتد تسيير المخاطر إلى تدبير الأموال اللازمة لتعويض المشروع عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل و الإنتاج ، و أصبح القائمون على إدارة أي مشروع يهتمون إلى حد بعيد بدراسة تكاليف إدارة المخاطر ".[3]

2 -أهداف تسيير المخاطر : تم تصنيف الأهداف الهامة لتسيير المخاطر إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

أولا: الأهداف التي تسبق الخسارة : و من أهم هذه الأهداف[4] :

أ -الاقتصاد : و يعني ذلك أن المؤسسة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة إقتصادية ممكنة ، بمعنى تهدف تسيير المخاطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن.

ب تخفيض القلق : حيث أن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلق كبير أو خوف لمدير الخطر و بالتالي يحاول أن يخفض هذا القلق و الخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة ، و هذا أكثر تعقيدًا.

ج -مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة : و هذا يعني ان المؤسسة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية ، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالبها بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار .

ثانيا: الأهداف التي تلي الخسارة : تتضمن الأهداف المهمة بعد حدوث الخسارة ما يلي[5] :

1 -بقاء المؤسسة : و البقاء يعني أنه بعد حدوث الخسارة يمكن للمنشأة أن تستأنف على الأقل عمليات جزئية خلال فترة زمنية معقولة .

---

[1] WWW.lesechos.fr 2012/10/30

[2] خالد وهيب الراوي ،إدارة المخاطر المالية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط 1 ،الأردن ، 2009 ، ص10.

[3] عاطف عبد المنعم،محمد مجمود الكاشف،سيد كاسب،تقييم و إدارة المخاطر،مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث،ط 1،القاهرة،2008، ص 6.

[4] عيد أحمد أبو بكر،وليد اسماعيل السيفو،إدارة الخطر و التأمين،مرجع سابق، ص ص 50 ، 51.

[5] جورج ريجدا تعريب و مراجعة محمد توفيق البلقيني ، مرجع سابق ، ص 84 .

2 -استمرارية المؤسسة (استمرارية التشغيل) : فبالنسبة لبعض المؤسسات يمكنها القدرة على التشغيل بعد الخسارة تكون مهمة للغاية . على سبيل المثال ، يجب أن تستمر مؤسسة ما للمنفعة العامة في توفير الخدمة كالبنوك و المخابز و المنشآت التنافسية الأخرى في التشغيل بعد الخسارة . و إلا سوف يفقد العمل إلى المتنافسين .

3 -استقرار العوائد : حيث يمكن الإبقاء على إيرادات كل سهم إذا استمرت المؤسسة في التشغيل . و مع ذلك يمكنها أن تجلب نفقات إضافية كبيرة لتحقيق هذا الهدف (مثل التشغيل في موقع آخر).

4 -الاستمرار في النمو : فيمكن للشركة أن تنمو عن طريق تطوير منتجات و أسواق جديدة أو عن طريق الاستحواذ أو الاندماج مع شركات أخرى . لذلك يجب على مدير الخطر أن يأخذ في الاعتبار التأثير الذي سوف تسببه الخسارة على مقدرة الشركة على النمو .

5 -المسؤولية الاجتماعية: هدف المسؤولية الإجتماعية يكون لتدنية التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص الآخرين ، و على المجتمع . فيمكن أن تؤثر الخسارة الشديد عكسيًا على الموظفين ، الموردين ، الدائنين ، و المجتمع بشكل عام . على سبيل المثال ، يمكن أن تسبب الخسارة الشديدة التي أدت إلى اغلاق مصنع في بلدة صغيرة لأجل طويل ضغطًا اقتصاديًا كبيرًا في البلدة .

المطلب الرابع : خطوات تسيير المخاطر و محتواها

الفرع الأول : خطوات تسيير المخاطر (مراحلها) [1]

تتمثل مراحل تسيير المخاطر عند الكثيرين في :

1 -مرحلة التحضير (تحديد الأهداف) : يتضمن التخطيط للعملية و رسم خريطة نطاق العمل و الأساس الذي سيعتمد في تقييم الأخطار و كذلك تعريف إطار للعملية و أجندة للتحليل .

2 -تحديد الأخطار : في هذه المرحلة يتم التعرف على الأخطار ذات الأهمية وذلك قبل التفكير في تحديد الاستراتيجية المناسبة لمواجهة هذه الأخطار،فالأخطار هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل و عليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى الأخطار من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها ، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة

[1] غول غرحات ، بومدين يوسف ، الاخطار و نماذج إدارتها في المؤسسات ، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25-26 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، 2008 ، ص ص ص 11 ، 12 ، 13 ، 14 .

يمكن البحث فيها،وهو ما يتطلب باختصار جمع المعلومات المناسبة التي تسمح بمعرفة الأخطار المحيطة بها .

3 –التقييم : بعد التعرف على الأخطار المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر و احتمالية حدوثها، فأحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات و أحيانا أخرى يتعذر قياسها.

وعليه فإن صعوبة تقييم الأخطار تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة .وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الأصول غير المادية.وعادة ما تتضمن هذه المرحلة العمليات التالية :

أ– تحليل الأخطار بغرض معرفة الحلول المناسبة لها.

ب– تقييم الأخطار وتصنيفها وفق معايير محددة وبالأخص درجة تكرار الخطر وحجم التأثير الذي يمكن أن يلحقه الخطر على أهداف المؤسسة .

جـ– استخدام معايير معينة في تصنيف الأخطار بغرض تحديد الأولويات في المعالجة وتركيز الجهود والإمكانيات وفقا لذلك.

4 –التعامل مع الأخطار : بعد أن تتم عملية التعرف على الأخطار و تقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

أ –النقل : و هي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر و عادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية ،التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود و قد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.

ب –التجنب :و تعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما .

ج –التقليص: و تشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة .

د –القبول(الاحتجاز) : و تعني قبول الخسائر عند حدوثها،وتعتبر هذه الطريقة إستراتيجية مقبولة في حالة الأخطار الصغيرة و التي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر،وكل الأخطار التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها .

5 –وضع الخطة :تتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع الأخطار و كل قرار يجب أن يسجل و يوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب، فعندما يتعلق الأمر بأخطار

تمس صورة المؤسسة ككل يجب أن يتخذ القرار من قبل الإدارة العليا أما في حالة القرارات المتعلقة بنظام المعلومات على سبيل المثال فإن مسؤولية القرار تعود إلى مدير تكنولوجيا المعلومات.

6 –التنفيذ : يتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المحددة في الخطة والتي يجب أن تستخدم في التخفيف من أثار الأخطار ،بحيث يجب استخدام التأمين في حالة الأخطار التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين و كذلك يتم تجنب الأخطار التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ،و يتم التقليل من الأخطار الأخرى و الباقي يتم الاحتفاظ به .

7 -مراجعة و تقييم الخطة : تعد الخطط المبدئية لإدارة الأخطار غير كاملة فمن خلال الممارسة و الخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط و استخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

و بالتالي يجب تحديث نتائج عملية تحليل الأخطار وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري، وذلك يعود للأسباب التالية:

– من أجل تقييم وسائل التحكم الأمنية المستخدمة سابقا إذا ما زالت قابلة للتطبيق و فعالة.

– من أجل تقييم مستوى التغييرات المحتملة للأخطار في بيئة العمل ,فمثلا تعتبر الأخطار المعلوماتية مثالا جيدا على بيئة عمل سريعة التغيير.

شكل رقم (1) : خطوات تسيير المخاطر

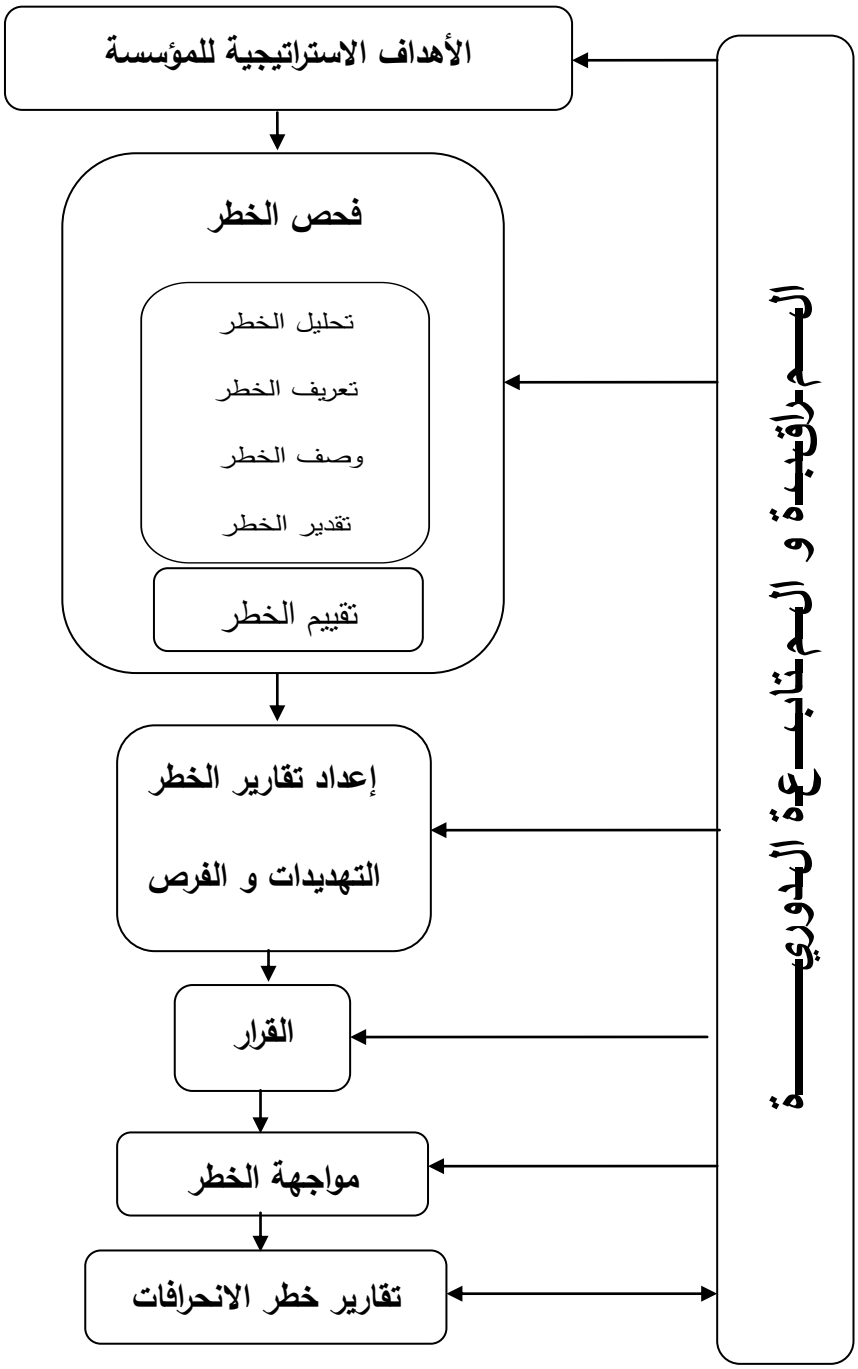

المصدر : www.erma-egypt.org ،معيار إدارة المخاطر ترجمة الجمعية المصرية لإدارة المخاطر ، ص 4 .2012/10/30

الفرع الثاني : محتوى تسيير المخاطر[1]

إن تسيير المخاطر هي نظام متكامل و شامل لتهيئة البيئة المناسبة ، كما أن تحضير البيئة المناسبة تتضمن :

- توفر معايير واضحة خاصة بالمشاركة بالمخاطر بالنسبة للعمليات المختلفة .
- وجود نظام مسبق و دقيق لرصد احتمالات التعرض للخطر .
- وجود معايير واضحة لتصنيف و مراجعة مستمرة لهذه المخاطر .
- وجود نظام لتقارير متعددة دورية نمطية و تقارير خاصة في حالات معينة .

المبحث الثاني :الخطر الجبائي

يتعلق الخطر الجبائي بسلوك المؤسسة تجاه الإدارة الجبائية ، فهو يتولد من عدم تقيد المؤسسة بالإلتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي ، أو من عدم الفهم الجيد أو سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي أو بغرض الغش و التهرب الجبائي ، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة علاوة على تشويه سمعتها أمام الإدارة الجبائية إلى تكبدها أعباء إضافية تتمثل في العقوبات و الغرامات إلى الوقت الضائع الذي يحسب عليها في حالة كونها هدفًا للمراقبة الجبائية التي تقوم بها الادارة الجبائية .[2]

المطلب الأول : تعريف الخطر الجبائي

هناك عدة تعاريف للخطر الجبائي نذكر منها :

يعرف الخطر الجبائي على أنه : "تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية ، و تتمثل هذه الأعباء في العقوبات و الغرامات عمومًا ، و ينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد و الغموض في النظام الضريبي " .[3]

يعرف الخطر الضريبي على أنه الخسارة المالية الممكنة الحدوث عند تطبيق القواعد الجبائية[4].

---

[1] نوري منير ،بارك نعيمة،بوثلجة عائشة ،مراجعة عمليات ادارة البنوك و أهميتها في البنوك الاسلامية –الواقع و المأمول– الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25–26 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، 2008 ،ص 3 .

[2] يوسف مامش ،ناصر دادي عدون ،أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة و هيكلها المالي ،ط 1 ، دار المحمدية للطباعة ، الجزائر ، 2008 ، ص 37 .

[3] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص محاسبة و جباية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012/06/17 ، ص 100 .

[4] Anneline Venter, Strategic tax risk management for south Africa farmers: an evaluation of an industry leader; Majister commercial ; university of Pretoria; 30/10/2009; p10.

الخطر الجبائي يتمثل في عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية و نقص الفعالية الجبائية نتيجة عدم معرفة الاجراءات التي تمكن من الاستفادة من الامتيازات الجبائية ، فهو نتيجة طبيعية لتعقد و عدم استقرار التشريع الجبائي المطبق مما يؤدي إلى عدم الإنسجام و الشفافية تجاه هذا التشريع.[1]

ينجر عن الدقة في التصريحات الجبائية نتائج وخيمة تتمثل في الاجراءات التقويمية و عقوبات جبائية و شبه جبائية ، هذه العقوبات يمكن أن تؤثر و بشكل كبير على الوضعية المالية للمؤسسة ، و هذا ما يسمى بالخطر الجبائي .[2]

المطلب الثاني : مظاهر الخطر الجبائي

تتجلى مظاهر المخاطر الجبائية الناجمة عن سوء التحكم في الجانب الجبائي نتيجة سوء التسيير أو القصور في التشريع الجبائي من خلال[3] :

أولاً : المخاطر الأولية : و هي المخاطر الناجمة عن الأخطاء المادية ، و التي تقلصت بفضل استعمال الإعلام الآلي ، أو المخاطر الناجمة عن خيارات جبائية غير ملائمة أو عدم الوفاء بشروط امتيازات معينة ، أو الأخطاء الناتجة عن تفسيرات خاطئة للقوانين الجبائية ، و لتحليل المخاطر الأولية يجب التفرقة بين الخطأ المادي المعبر عنه بالخطأ المحاسبي و الخطأ في القرار التسييري الناجم عن الخيار الجبائي .

1 +الأخطاء المحاسبية : تظهر أهم الأخطاء المحاسبية على مستوى الميزانية أو جدول حسابات النتائج و أخرى ترجع لعناصر مختلفة .

أ –المخاطر الناجمة عن أخطاء في الميزانية : و أهمها :

– الأخطاء التي تحدث في احتساب بعض أصول الميزانية ، كأن تكون هذه الأصول غير مسجلة في الميزانية في حين أن التكاليف المتعلقة بها مسجلة في جدول حسابات النتائج .

– الأخطاء التي تحدث في الإهتلاكات كأن يتم دمج معدات تم تأجيرها لمؤسسات أخرى (تغليب الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني) أو اعتماد طريقة معينة للإهتلاك مع عدم توفر الشروط لتبني هذا النوع من الإهتلاك .

– أخطاء متعلقة بتقييم المخزون مما يؤدي إلى الرفع من قيمته .

[1] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ، ص 100.

[2] Bernard Légarde , fiscalité et redressement d'entreprise, édidion tech et doc , la voise , paris ,France,1990, 38

[3] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ،ص ص ص 103 104 105 106 .

ب -المخاطر الناتجة عن أخطاء في جدول حسابات النتائج :

- من أهم الأخطاء التي قد تسجل في جدول حسابات النتائج نجد الأعباء ، و تتركز في أعباء الاستغلال و بدرجة أقل الأعباء المالية ، كما يمكن أن نسجل أخطاء في الأعباء الاستثنائية.
- إن تحديد النتيجة الجبائية يتم من خلال النتيجة المحاسبية بعد إضافة بعض الأعباء غير قابلة للخصم و تخفيض بعض النواتج غير الخاضعة للضريبة ، فعملية الإضافة و التخفيض قد تشكل مصدر خطر في تحديد النتيجة الجبائية .

ج- المخاطر التي تحدث نتيجة العناصر الأخرى : زيادة عن الأخطاء السابقة الذكر ، فإننا نلاحظ بعض الأخطاء و خصوصًا في حالة المؤسسات الحديثة ، فيجب مراجعة هاته الحالة لأنها من أهم مصادر المخاطر الجبائية في المؤسسة .إذ تعترض المؤسسة حديثة النشأة عدة صعوبات تجعلها عرضة للخطر الجبائي أهمها :

- كونها قد لا تتوفر على الشروط التي تمكنها من الاستفادة من بعض الاعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي .
- قلة الخبرة في مجال التسيير الجبائي نظرًا لحداثة العلاقة مع الإدارة الجبائية .
- إهتمام الادارة الجبائية بالمؤسسات القديمة النشأة مما قد يعطي انطباعًا للمؤسسة الحديثة بضعف الادارة أو تجاهلها للمؤسسات الجديدة الأمر الذي يوقعها في ارتكاب أخطاء جبائية أو تعمدها ذلك للحصول على منافع مادية .

2 -الخطأ في القرار التسييري : القرار التسييري هو القرار الذي يتخذه المسير قصد إختيار بديل جبائي من البدائل المتاحة ، و باعتباره قرارًا بشريًا فقد يحتمل الصواب من الناحية القانونية ، و قد يحتمل الخطأ كذلك

أ -القرار التسييري القانوني : أتاح التشريع الجبائي عدة خيارات قانونية يعمل المسير الجبائي على استغلالها ، فالقرار التسييري القانوني هو قرار من مجموعة الخيارات الجبائية المتاحة ، و من أمثلة ذلك:

- إعتماد طريقة معينة للإهتلاك .
- حرية إختيار طرق تقييم المخزون .

- إعادة تقييم بعض عناصر الميزانية أو عدم القيام بذلك و هذه القرارت ملزمة للمؤسسة و للإدارة الجبائية معًا بناءأ على مبدأ عدم التدخل في التسيير .

ب -القرار التسييري غير القانوني : و هو القرار التسييري الذي يتعارض مع نصوص التشريع الجبائي مثل:

- حسم أعباء غير قابلة للحسم (كالغرامات مثلاً).
- تسديد ديون مستحقة فيما بعد .

ثانيًا : مخاطر تسييرية أخرى : يمكننا أيضًا إبراز مظاهر أخرى للمخاطر الجبائية تتمثل في :

1 -نظرية الفعل غير العادي في التسيير : و هو ذلك الفعل الذي لا يحقق مصالح المؤسسة و لا يقدم مقابلاً للمؤسسة هدفها الربح ، و ينظر إلى الفعل غير العادي في التسيير من الناحية الاقتصادية ، و ليس من الناحية القانونية ، باعتبار هذه الناحية مستوفاة الشروط و لا يشكل خرقًا للإلتزامات الجبائية للمؤسسة و لكن التبرير الاقتصادي هو الذي يقرر صحة هذا الفعل من عدمه . و حسب نظرية الفعل غير العادي في التسيير فإن الإدارة الجبائية قد ترفض دمج بعض الأعباء أثناء تحديدها للوعاء الضريبي ، مما يشكل إحدى مظاهر الخطر الجبائي داخل المؤسسة .

2 -التعسف في استعمال الحق : و يتميز التعسف في استعمال الحق بإخفاء المحتوى الحقيقي للعملية و يكون كما يلي :

- الإخفاء بإجراء صوري ، أي دون فعل حقيقي (فواتير وهمية ، عقود صورية ،....)
- الإخفاء بالتدليس : مثلاً عقد الهبة لإخفاء عملية البيع .
- الإخفاء بتوسيط أشخاص من أجل التغطية عن المكلف الحقيقي .
- تحقيق سوى الهدف الضريبي : أن انعدام أي هدف سوى تقليص الضريبة يجعل الإدارة الضريبية تؤهل هذا الفعل بأن يكون تعسفًا في استعمال الحق ، و ما على المكلف إلا إثبات أن هذه العملية ذات فائدة اقتصادية إلى جانب الهدف الضريبي المراد تحقيقه .

المطلب الثالث : مصادر الخطر الجبائي

تتمثل مصادر الخطر في أسباب ناجمة عن ضعف تسير المؤسسة ، و آخر ناجم عن التشريع الجبائي هما كالتالي[1] :

1 -أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة : إن عدم التحكم في التسيير الجبائي يشكل بطبيعة الحال أهم المخاطر الجبائية التي تتعرض لها الشركة الجزائرية و ذلك لعدة أسباب :

- عدم المتابعة المستمرة للجانب الجبائي في المؤسسة ، لأنه في الغالب يكلف مستخدمي الحسابات بالجباية و نظرًا للحجم الكبير في الأعمال التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم ، و ضعف تكوينهم من الجانب الجبائي يؤدي بهم إلى عدم إعطاء الأولوية لهذا الجانب .
- نتيجة المكانة غير اللائقة التي تحتلها الجباية ضمن أولويات المؤسسة الجزائرية ، فإن ذلك قد يعرضها لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به كعدم إيداع التصريحات الجبائية في مواعيدها المحددة قانونًا .
- شدة المنافسة و سوء التحكم في الموارد المالية نتيجة سوء التسيير و عدم كفاية المسيرين ، مما يؤدي بهم غالبًا إلى تأجيل دفع الضرائب المستحقة للاستفادة من السيولة و هذا يعرض المؤسسة لمخاطر عدم الانتظام تجاه إدارة الضرائب .
- اعتماد الهيئات الحكومية و أصحاب المشاريع في إعطاء الصفقات على السعر الأدنى المعروض ، مما يؤدي ببعض المؤسسات لتخفيض الأسعار قصد الفوز بالصفقات دون إجراء دراسات معمقة للتكاليف الحقيقية للمشروع مما يضطرها أخيرًا إلى المراهنة على التهرب لعدم دفع الضرائب و تأجيلها . الشيء الذي يعرضها لمخاطر جبائية قد تؤدي إلى إفلاسها و انسحابها من السوق .

2 -أسباب ناجمة عن التشريع الجبائي : إن تعقد التشريع من مصادر المخاطر الجبائية على المؤسسة و تتجلى ذلك في :

- التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي تؤثر سلبًا على تسيير جباية المؤسسة ، فالتعديلات المستمرة يصعب رصدها و متابعتها سواء من قبل مسيري الشركات البترولية و حتى موظفي الادارة الجبائية .
- تعدد الضرائب و ارتفاع العبء الضريبي تؤدي بالمؤسسة إلى سلك طرق غير قانونية لتفادي دفع الضريبة .

[1] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ، ص ص 102 ، 103 .

- غياب الحوار بين الادارة الجبائية و المؤسسة ، مما يجعل الإدارة خصمًا للمؤسسة بدل أن تكون المستشار و المساعد لها .
- كذلك من المخاطر الجبائية التي تتعرض لها الجزائرية بعض التفسيرات للقواعد الجبائية من قبل الإدارة الجبائية التي يصعب التنبؤ بها مما قد يلحق ضررًا بالمؤسسة ، و يشكل خطرًا أكيدًا لها ، كما أن اختلاف القراءات من مصلحة جبائية لأخرى يجعل تطبيق القواعد الجبائية متباين بين المصالح و هذا ما يؤدي إلى نشوء انطباع سيء عن الادارة الجبائية ، و بالتالي فإن تطبيق القانون الجبائي و تفسيراته المتعددة في شكل تعليمات و مناشير إدارية تشكل مصدرًا للمخاطر الجبائية في المؤسسة .
- ضعف مواكبة الادارة الجبائية للتعديلات الحاصلة في الميدان المحاسبي و الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) و ما ينجر عنه من انعكاسات على الميدان الجبائي ، فهذا التحول قد تنجر عنه مخاطر جبائية على المؤسسات نتيجة تغير النظام المحاسبي و انعكاساته على جباية المؤسسة خاصة في السنوات الأولى لتطبيقه.

المطلب الرابع : تقييم الخطر الجبائي

إن تقييم الخطر الجبائي يمر عبر تحليل السوابق الجبائية للمؤسسة و استخدام التحليل المالي انطلاقًا من تحليل الإقرارات الضريبية المودعة للإدارة الجبائية ، و هذه الإقرارات تعطي صورة عن قرارات المؤسسة و اختياراتها الجبائية ، كما يسمح باجراء مقارنة بين المؤسسة و نظيراتها من نفس القطاع و خلال نفس الفترة .

1 -تحليل السوابق الجبائية للمؤسسة [1]: إن تكوين نظرة أكثر وضوحًا على الالتزامات الجبائية للمؤسسة يتطلب الرجوع إلى الدورات السابقة لمعرفة علاقة الإدارة الجبائية بالمؤسسة باعتبارها مطالبة بتقديم تصريح يتضمن الوضعية الجبائية لها وفق ما يتضمنه التشريع الجبائي المعمول به ، و هذا لمعرفة كيفية تعامل الادارة الجبائية مع هذا التصريح و لتحليل السوابق الجبائية للمؤسسة يتطلب التركيز على ما يلي :

- المعلومات التي تطلبها الادارة الجبائية من المؤسسة و التي تخص دورات سابقة و يكون ذلك بالاطلاع على محتوى مراسلات المؤسسة مع الادارة الجبائية لتحليل القيمة القانونية لهذه المعلومات من أجل تقييم إجابة المؤسسة .

[1] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ، ص 107 .

– التقييم الجبائي الذي قامت به الادارة الجبائية حول تسيير جباية المؤسسة و قدرتها على الاستفادة من نتائج التقييم في الدورات اللاحقة .

– تسمح السوابق الجبائية للمؤسسة من تكوين نظرة حول الشكوك التي تراود الادارة الجبائية عن المؤسسة خاصة التي يتم مراقبتها لمدة طويلة ، و بالتالي تكون أكثر عرضة من غيرها للتحقيق .

2 –التحليل المالي لتصريح المؤسسة [1]: إن التحليل المالي للتصريح المقدم من طرف المؤسسة للإدارة الجبائية يفيد في معرفة المركز المالي لها ، لأن المؤسسة التي تعرف صعوبات في التسيير خزينتها يمكن أن تمول بعض احتياجاتها بتقليل أو تأخير دفعاتها للإدارة الجبائية .

كذلك يسمح التحليل المالي بالبحث عن مختلف الأسباب التي أدت إلى تذبذب الحواصل الجبائية بين مختلف السنوات ، و كذلك يسمح بالمقارنة بين مختلف المؤسسات التي تشتغل في نفس القطاع ، فالمؤسسات التي تمارس نفس النشاط و من نفس الحجم تقريبًا قد تحقق نتائج متقاربة ، هذا المعيار قد تستخدمه الادارة الجبائية كقاعدة للمعلومات تمكنها من اكتشاف الحالات غير العادية في التصريحات المقدمة لها .

3 –تسيير الخطر الجبائي و قواعد الحكمانية الجبائية في المؤسسة[2] : قصد التقليص أو الحد من المخاطر الجبائية يتعين على المؤسسة إتباع قواعد الحكمانية في تسييرها الجبائي و هي :

أ –التوقعات (التنبؤات) : يعتبر التنبؤ أحدث أنواع التسيير الذي يسمح بوضع الاجراءات المتخذة من أجل فهم التشريع الجبائي و آليات إستغلاله ، فالمسير يعمل على استشراف المستقبل من أجل اكتشاف نقاط القوة و الضعف في الاستراتيجية المرسومة للحفاظ على المؤسسة و تحقيق نتائج إيجابية ، فالمؤسسة مطالبة بمعرفة التشريع الذي تمارس نشاطها في ظله و خاصة التشريع الجبائي لما له من إنعكاسات سلبية أو إيجابية على نشاطها .

ب –التشاور : التشاور ثقافة حد متطورة بين الادارة الجبائية و المؤسسة التي تشتكي من عدم استماع الادارة الجبائية لمطالبها ، و عدم مشاركتها في اعداد القوانين الجبائية ، فمعرفة حقيقة الميدان يتطلب من الادارة الجبائية الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المؤسسة .

ج –الاستقرار : إن عدم استقرار التشريع الجبائي يقلل من ثقة المؤسسة في الادارة الجبائية ، فالتغير الدائم للتشريع الجبائي يحدث تأثيرات سلبية أحيانًا على المؤسسة ، و حتى يكون التشريع الجبائي متسم

[1] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ، ص 107 .

[2] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ، ص 108 .

بالوضوح يتطلب أولاً أن يكون مستقرًا حتى تستطيع المؤسسة التأقلم معه و الاستفادة من مزاياه و خياراته ، حتى تستطيع المؤسسة المحافظة على قدرتها التنافسية و توسيع دائرة نشاطاتها فجزء من قداسة القوانين و هيبتها ينبع في الواقع من استقرارها .

د –الوضوح و البساطة : الوضوح هو نتيجة طبيعية للشفافية ، حيث يمكن للمؤسسة من ادراك إلتزاماتها . فعدم الوضوح يعتبر أحد المصادر المنشئة للمخاطر الجبائية في المؤسسة. فتعقد النظام الجبائي يجعل الضريبة غير شفافة نظرًا لأن المؤسسة تنظر للجباية بصفة عامة بأنها مجموعة التزامات ، و تعليمات صادرة عن الادارة الجبائية ، و هذا يتطلب تبسيط الاجراءات في النظام الجبائي حتى تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها الجبائية .

حيث يعتبر النظام الجزائري من أكثر الأنظمة الجبائية تعقيدًا ، فهو يتميز بكثرة الوثائق المستخدمة من قبل الادارة الجبائية و المؤسسة.[1]

هـ –الاتصال : إن العلاقة التي تربط الادارة الجبائية بالمكلف بصفة عامة تحكمها علاقات توتر نظرًا لمفهوم الجباية في حد ذاته من قبل المكلف الذي اعتبرها عبر الزمن نوعًا من الاقتطاع بدون مقابل مباشر ، هذا ما يجعل الاتصال بين الادارة الجبائية و المكلف ضروري لايجاد المناخ الذي يسمح للمكلف بتقبل الجباية عن طيب خاطر ، فالاتصال يعتبر أحد أدوات التسيير الفعال للإدارة الجبائية .

المبحث الثالث : ماهية تسيير الخطر الجبائي

المطلب الأول : مفهوم التسيير الجبائي

الفرع الأول : تعريف التسيير الجبائي

تعريف التسيير الجبائي : إن التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي ، و يعني به ادراج العامل الجبائي لتمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية ، و تجنيب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق و الاختيارات الجبائية و توظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي .[2]

[1] Youcef dabdoub, le nouveau mécanisme économique en Algérie , Alger , 2000 , p 109 .

[2] زواق الحواس ،فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار ، الملتقى الدولي ، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، أيام 14-15 أفريل ، 2009 ص 1 .

فمفهوم التسيير الجبائي مرادف لما يسمى بالجباية العصرية التي تمنح تشريعاتها الاختيار الجبائي للمؤسسة (Le choix fiscal de l'entreprise).[1]

حيث هناك عدة تعاريف للتسيير الجبائي نذكر أهمها :

التسيير الجبائي هو : " أن الضريبة التي هي بمثابة إلتزام قانوني للمؤسسة يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة و أن تصبح متغيرًا فعالاً في استراتيجيتها إذ بدلاً من السلبية تجاه الضريبة ، لذا يجب الاستعمال الذكي لها ."[2]

كما يعرف بأنه :"الاختيار من بين الاختيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار النصوص التشريعية الجبائية و نشاط كل مؤسسة و خصوصياتها و درجة الخطر الجبائي ".[3]

و بالتالي التسيير الجبائي ينص على حرية اختيار المكلف للوضعية التي تناسبه.[4]

الفرع الثاني : مبادئ و حدود التسيير الجبائي

1 -مبادئ التسيير الجبائي : يستند التسيير الجبائي على المبادئ التالية :

أولاً : مبدأ الحرية في التسيير : يعمل المسير الجبائي على الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونًا و ذلك من خلال إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الختيار ، فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف بالاستفادة منها ، و ذلك حسب مهاراته في التعامل مع الجباية [5]. مثل التهرب الضريبي الذي يمكن المكلف من عدم دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الجبائي و الاستفادة من ثغرات القانون .[6]

و بالتالي حرية التسيير تظهر جليًا في حساب النتيجة الجبائية ، و الدور الذي تلعبه إدارة الضرائب . فالنتيجة الجبائية تحسب من خلال النتيجة المحاسبية بعد إجراء بعض التعديلات عليها ، فدور إدارة الضرائب

[1] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ، ص 88 .

[2] Christine Collette, Gestion fiscale des entreprises , Ellipse , P1998,p22.

[3] Jacques Duhem,Michel Jammes ,Audit et Gestion Fiscale de l'entreprise, edition EFE ,Paris ,mai 1996,p10.

[4] حادري دنيا ، أثر الاصلاح الضريبي على نشاط المؤسسة الاقتصادية (حالة الجزائر) ، مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 175 .

[5] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ، ص 96 .

[6] حسين مصطفى حسين،المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 . ص 56 .

هنا هو التأكد من صحة النتائج من خلال مراجعة مختلف الوثائق المبررة للقيود المحاسبية المسجلة دون أن يكون لها الحق في الحكم على نوعية التسيير . و هذا هو جوهر مبدأ الحرية في التسيير .[1]

ثانيًا: مبدأ عدم التدخل في التسيير [2]: إن التشريع الضريبي يلزم المؤسسة بالإيفاء بإلتزاماتها الضريبية تجاه ادارة الضرائب وفق الشروط المحددة مسبقًا ، فليس للإدارة الجبائية الحق في التدخل في نمط تسيير المؤسسة أو أن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية حتى و أن رأت هذه الخيارات عديمة الجدوى أو سيئة الاختيار . فمثلاً يحق للمسير أن يلجأ إلى الاستدانة من أجل توسيع استثماراته ، و بالتالي يحق له خصم فوائد القروض من الربح الخاضع حتى و إن كانت الأموال الخاصة كافية للتمويل .

فمبدأ عدم التدخل في تسيير المؤسسة إذن ينطبق على إدارة الضرائب التي يجب أن توجه مراقبتها للدفاع عن مصالح الخزينة العمومية و المتمثلة في تحصيل الضرائب و الرسوم التي على عاتق المؤسسة في آجالها القانونية و بالطرق و الاجراءات المعمول بها ، و ذلك من خلال مراجعة التصريحات أو بإجراء مراقبة على مستوى محل المكلف للتأكد من صحة الإقرارات المقدمة .

2 –حدود التسيير الجبائي : إن تسيير المؤسسة لجبايتها يجب أن تتم في ظل التقيد ببعض الحدود و التي تصنف إلى[3] :

أ –الحدود القانونية : فعدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعد تعسفًا قانونيًا ، و من أبرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير :

– العقود و التصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق أو تحويل أرباح .

– تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود و الصفقات .

– التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود و الفواتير و المؤسسات الوهمية .

– التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل و العقد المقدم للإدارة ، و العقد المنجز بين المؤسسة و باقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع .

– استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي .

[1] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ، ص 97 .

[2] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ، ص 97 .

[3] زواق الحواس ، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار ، مرجع سابق ، ص 2 .

ب الحدود المالية : و أهمها تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها الجبائية بعدما كان الهدف تدنيها .

الفرع الثالث : أهداف التسيير الجبائي

يهدف التسيير إلى تحقيق الأهداف التالية [1]:

- البحث في ما إذا كانت المؤسسة تتعرض إلى مخاطر جبائية لم تتمكن من تحديها .
- محاولة معرفة ما إذا المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي أكبر من ذلك الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه .
- تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيف الضرائب المستحقة .
- تحسين مستوى التنبؤ و العقلنة الجبائية للخيارات الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين .

المطلب الثاني : مراحل تسيير الخطر الجبائي

هناك عدة تصنيفات لمراحل تسيير الخطر الجبائي و نذكر أهم تصنيفين لمراحل تسيير الخطر الجبائي[2]:

الفرع الأول : حسب مكتب المراجعة Ernst & Young

يرى أن تسيير الخطر الجبائي يمر عبر المراحل التالي :

- الرصد : حيث أن أنشطة الرصد تُؤمن العمليات الضريبية كما تم تصميمها ، و تعطي رقابة فعالة للخطر الجبائي .
- التقييم : إستمرار تقييم المخاطر الجبائية ، و العمليات مع إدارة الخطر و فريق الضرائب و المسيرين التنفيذيين .
- التحسين : فريق مصلحة الجباية و إدارة المخاطر و المسيرين التنفيذيين يتعاونون في ادخال تحسينات على إدارة المخاطر الجبائية.

الفرع الثاني : حسب مكتب المراجعة Delloitte & Touche

[1] Armel Liger , La gestion fiscale des PMI :Un Mythe, Edition LGDJ, Paris ,1998 ,P 34 .

[2] عباسي صابر، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ،مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة و جباية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 05/30 /2012 ، ص ص 63 ، 64 .

فيرى أن تسيير الخطر الجبائي يمر عبر أربع مراحل و هي :

- تحديد و تقييم الخطر : كل هيئة في المؤسسة عليها فحص حدة و زاوية الخطر الجبائي .
- تقليص الخطر : مجلس الادارة يقوم بوضع آليات الرقابة التي تسمح بتقليص الخطر و ارسال اشارات عن المخاطر الممكن حدوثها .
- تأمين التنفيذ المستمر : كل مجموعة أو مسؤول عن الخطر ، مكلف بتأمين التنسيق و تحسين الاستراتيجية و العمليات و القياس في اطار تسيير الخطر.
- تطبيق سياسة و استراتيجية للمخاطر الجبائية : الادارة العليا تعطي تعليمات من أجل إحترام عناصر الخطر ، و وضع حد أعلى للخطر الجبائي في المؤسسة ، و الاشارة إلى الطرق المحتملة من أجل التواصل مع إمكانيات التسيير الجبائي .

المطلب الثالث : مقومات تسيير الخطر الجبائي

هناك مقومات أو مرتكزات يجب على المؤسسة أن تكون ملمة بها و تتمثل في[1] :

1 +الاسترتيجية : ان استراتجية الخطر الجبائي مشتقة من الفلسفة الضريبية وكذا من التسيير الاستراتيجي، ويجب ان ينعكس دور الاستراتجية الضريبية على وضعية المؤسسة، ولا تقتصر الاعمال على الامتثال للأنظمة الضريبية، ولكن يمكن الانخراط في مناقشات حول تطوير السياسات الضريبية مع المشرعين، ويجب ان تكون الاستراتجية الضريبية مفهومة ويوافق عليها مجلس الادارة.

2 –تسيير المخاطر والرقابة : يجب ان تكون الضريبة جزء لا يتجزا من الرقابة الداخلية ونظام تسيير المخاطر ومن ثم تطبيق القواعد نفسها لمواجهة المخاطر الضريبية، ان اعداد ونشر الفلسفة والاستراتجية الضريبية امر مهم كما يجب ان يكون للموظفين معرفة كافية وخبرة في مجال الضرائب، ويجب ان يخضع التسيير الضريبي لمراجعات مستقلة.

3 –الملف ، العلاقات و الاتصالات : يجب ان يكون ملف التسيير الضريبي غير مقسوم عبر مختلف الوظائف مع وجود نقاط اتصال واضحة، والتسيير الضريبي له دور في الاتصال الداخلي والخارجي

[1]Bernd Erle، Tax Risk Management and Board Responsibility، Partner KPMG Deutsche Treuhand Gesellschaft، Germany2006، p13،16.

فهو يحتاج لوعي من طرف المسيرين ، من المهم ان يتم فهم اهداف التسيير الضريبي ووجود وعي بالقضايا الجبائية لدى مختلف الموظفين ويجب ان يكون تقرير التسيير الضريبي واضح ويفهم من قبل مجلس الادارة.

4 –العمليات و التكنولوجيا : يجب ان تسمح العمليات والمراقبة في التسيير الضريبي بالتقييم المنتظم ويجب ان يكون النظام الظريبي التكنولوجي جزء من نظام المحاسبة للمؤسسة، لأن المعلومات مهمة لعملية التسيير الضريبي ويجب ان يحصل عليها من خلا لها.

5 –الادارة : ان فريق العمل يجب أن يفهم الشكل القانوني للمؤسسة وهذا يتطلب وعي لدورهم في انجاز الاستراتجية الضريبية للمؤسسة ويجب ان يكون احد مدعمي الخدمة لزبائن الداخليين، كما تتسم المعلومات المقدمة من خلالهم بالوضوح، ويعتمد نجاح التسيير الضريبي الى حد كبير على التاهيل المناسب لموظفين لان التعقيد وسرعة التغير في الانظمة الضريبية تتطلب التدريب المستمر في التخصص .

6 –المحاسبة : يقدم النظام المحاسبي المعلومات الكافية والمظبوطة والدقيقة للتسير الضريبي ويجب أن تفهم أسس وظوابط المحاسبة من طرف مسيري المصلحة الضريبية للمؤسسة، ويجب على إدارة المحاسبة ان تكون قادرة على التعرف على القضايا والمشاكل الضريبية المحتملة او الممكنة الحدوث.

7 –التخطيط : ينبغي لعملية التخطيط ان تظمن التسسير الضريبي الامثل، ويمكن التخطيط من زيادة فعالية الاستراتجية الضريبية للمؤسسة من خلال التوصل الى تسيير المعلومات وصنع القرار، وعلاوة على ذلك لابد من مراقبة تنفيذ العمليات عمليات.

8 –التغطية : إن إدارة قضايا الضرائب يجب أن تتم على مستوى أعمال المجلس لضمان تغطية كافية على جميع العمليات الضريبية إذ من الضروري أن يتم التعامل مع مصلحة الضرائب في إطار الحاجة المحددة بوضوح على حسب مسؤولي كل مصلحة لزيادة الوعي الضريبي لمختلف المصالح.

9 –الإمتثال : إن تنفيذ الإجراءات الضريبية يتم من خلال الامتثال لمختلف التشريعات الصادرة عن الإدارة الضريبية.

خلاصة

تعتبر الجباية متغيِّرًا إستراتيجيًا يجب على المؤسسة مراعاته عند تحديد القرارات المتعلقة بنتائجها و نشاطاتها وفقًا للتشريعات و القوانين الجبائية ، لأن لكل قرار أو نشاط معالجة جبائية خاصة به و على المؤسسة أن تكون على دراية تامة لهذه القوانين و التشريعات و احترامها ، مما يحتم عليها معالجة جبائية خاصة و محددة لمختلف الإختيارات و متابعتها حتى لا تؤثر الجباية عليها، و لا تقع في أخطاء و مخاطر تهددها و تزيد من تكلفتها الجبائية . و بالتالي إن التسيير الجبائي الجيد للمؤسسة يحافظ على سلامة مركزها المالي و اكتساب سيرة جبائية حسنة تجاه الإدارة الجبائية ، و التسيير الجيد للخطر الجبائي قد يساهم في خلق مزايا تنافسية للمؤسسة و هذا نظرًا لمساهمته في تخفيض التكاليف الكلية .

تمهيد

البترول من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمةً، لذلك سماه البعض الذهب الأسود. وقد يكون من الأفضل وصفه بشريان الحياة لأغلب البلدان ، فالبترول يوفر إجمالاً قرابة نصف الطاقة المستهلكة في العالم. و تمثل الصناعة البترولية صناعة استخراجية تتميز بخصائص تميزها عن باقي الصناعات الأخرى . و الجباية الناتجة عن النشاط البترولي تسمى الجباية البترولية و التي لها مكانة و أهمية بالغة في الموازنة العامة للدولة الجزائرية ، و الدور الذي تلعبه في اقتصادنا .

و نظرًا للتعقيدات التي يعرفها النظام الجزائري و ما أحدثه من ضغط على الشركات البترولية دفع بالبعض منها إلى البحث عن التهرب أو الغش من أجل التقليل أو عدم دفع المستحقات الجبائية مما يشكل مصدرًا للخطر الجبائي في الشركات البترولية ، لأن الميدان الجبائي يعتبر الأكثر خطورة للشركة لما يمكن أن يحدثه عليها من آثار سلبية على مختلف نشاطاتها و وظائفها . حيث تسعى الشركات البترولية دائمًا إلى تحقيق الترشيد المالي و هذا من خلال الترشيد الجبائي ، و هذا الأخير لا يأتي بدون التحكم في الخطر الجبائي .

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : طبيعة النشاط البترولي ؛
- المبحث الثاني : ماهية الجباية البترولية ؛
- المبحث الثالث : الخطر الجبائي و تأثيره على الشركات البترولية الجزائرية .

المبحث الأول : طبيعة النشاط البترولي

تميز القرن العشرين بتسمية رئيسية هو "عصر البترول" ، بكون هذا الأخير أو منتجاته أو الأدوات المرتبطة به و المعتمدة عليه تحيط بالإنسان في جميع الجوانب و حتى حياته اليومية . لذا يعتبر موضوع الاقتصاد البترولي من العلوم المعاصرة ، و كانت البداية في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين و هي الفترة التي عقبت استغلاله في مجالات النشاط الصناعي و التجاري و الطاقوي ،كذلك استغلاله في الشؤون السياسية و العسكرية و على النطاق الدولي ، و يعتبر أهم سلعة في التجارة الدولية.

المطلب الأول : مفهوم البترول

الفرع الأول : نشأة البترول

لقد كان البترول منذ قديم الزمان و لكن الانسان لم يتمكن من معرفته... حينذاك بشكل جيد سواء ما تعلق بماهيته أو طبيعته أو خصائصه وكيفية تواجده إلا في فترات متأخرة من حيا ة الإنسانية وهي فترة العصر الحديث وخاصة فترة أواخر القرن التاسع عشر، حيث توسعت المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة وعند ذاك أمكن للمعنيين من مختلف الاختصاصات بالدراسة والتحليل من معرفة الشيء الكثير عن البترول وبشكل خاص كيفية تكونه وتواجده، ورغم ذلك فقد انقسم المختصون في البحث عن أصل ومنشأ البترول إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون البترول[1]:

- النظريات العضوية : يرتبط البترول بوجود الصخور الرسوبية، وهي صخور تكونت من الوحل والرمل أو الأصداف التي تجمعت في قاع البحار وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيتها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة مليمترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر، وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي نعرفه اليوم، ورغم هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2% فإن هذا القدر يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 7 ملايين طن من البترول .[2]

[1] رحمان أمال،النفط و التنمية المستدامة،أبحاث اقتصادية و ادارية، مجلة سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ،العدد 04 ،ديسمبر،2008 بسكرة ، ص ص 178 179 .

[2] سالم عبد المحسن رسن، اقتصاديات النفط ،الجامعة المفتوحة للنشر،ط 1،ليبيا،1999،ص 43.

- النظريات اللاعضوية :وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول والكيفية التي يتم بها وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر كنظرية العالم ماركس في عام1965 م إن هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن

الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء هذه النظرية في أصل تكون البترول هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان وغيره من الأحواض .[1]

الفرع الثاني : تعريف البترول

البترول كلمة من اصل لاتيني ومعناها زيت الصخر، يوجد عادة عند سطح الأرض أو في باطنها.وهو يتكون في الطبيعة من تحلل المواد العضوية الناتجة من انضمام الملايين من الحيوانات و النباتات الميتة عبر ملايير السنين في طبقات من الطمي الناعم تحت ضغط وحرارة شديدان.وقد يأخذ البترول الشكل السائل ويسمى حينئذ بالزيت الخام أو يأخذ شكلا غازيا ويسمى بالغاز الطبيعي

كما يعرف البترول بأنه [2]: "عبارة عن مخاليط معقدة و غير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية و ذات تركيبات جزئية متنوعة و خواص طبيعية كيميائية مختلفة ،و يحوي البترول الخام على بعض الشوائب* و خاصة الكبريت و الأكسوجين و النتروجين و الماء و الأملاح المعدنية و يحتوي كذلك على بعض المعادن و خاصة الفاناديوم و الحديد و الصوديوم .

و من خلال التعريف السابق يعتبر عنصر الكربون و الهيدروجين أهم العناصر من ناحية الوزن في تكوين البترول ، كما يوضح الجدول الآتي :

[1] محمد أحمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1983،ص16

[2] مندور احمد ،رمضان احمد،اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية،مدرسة الاقتصاد، الدار الجامعية،1990،ص151.

*الشوائب تعتبر أمر غير مرغوب فيه و تسبب الكثير من المشاكل في عمليات المعالجة و التكرير .

جدول رقم (1): مكونات البترول

التركيبات الجزئية للبترول (عناصر البترول)	النسبة المئوية بالوزن
الكربون	87 - 84
الهيدروجين	14 - 11
الكبريت	0.05-
النتروجين	2 - 0.01
الأوكسوجين	2 - 0.1

المصدر: محمد محروس اسماعيل،اقتصاديات البترول و الطاقة،دار الجامعة المصرية،الاسكندرية،ط 1، 1988،ص51

- كما يرى البعض أن البترول ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية ، و إنما هي سلعة إستراتيجية تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض و الطلب التقليدية.[1]
- و أيضًا البترول هو ذلك السائل البني اللون المائل للأسود المشهور بأنه الأهم من مصادر الطاقة في عالم اليوم ومورد ضخم للعملات الأجنبية في الدول المنتجة له[2].

المطلب الثاني : تعريف الصناعة البترولية و مراحلها

الفرع الأول : مفهوم الصناعة البترولية

1 -تعريف الصناعة البترولية

تعرف الصناعة البترولية على أنها "عبارة عن سلسلة متتابعة من الأنشطة المرتبطة بعضها البعض وأهم هذه الأنشطة "[3]:

- البحث والاستكشاف.
- تنمية الحقول والاستعداد للإنتاج.
- إنتاج الزيت والغاز.
- نقل الزيت والغاز.

[1] ضياء مجيد الموسوي ،ثورة أسعار النفط ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ،ص 29 .

[2] http://www.sudanradio.info/php/vb.353/archive/index.php/t-1650.html 2012/11/02

[3] http://www.aazs.net/t4598-topic2012/11/02

- التسويق.
- تكرير وتصنيع البترول.

كما تعرف أيضًا بأنها[1]: " مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان" .

2 -خصائص الصناعة البترولية : تتميز الصناعة البترولية عن الصناعات الأخرى بالخصائص التالية[2]:

أ -تتميز الصناعة البترولية بضخامة الاستثمارات اللازمة في المراحل الأولى مما يعني ضخامة النفقات الثابتة (و تعتبر هذه الميزة السبب الرئيسي في اعتماد الدول المنتجة على الشركات العالمية في البدء بعملية الإنتاج لكون الدول النامية لا تمتلك الأموال الكافية لإقامة هذه الصناعة).

ب -تتسم هذه الصناعة البترولية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية ، و هذه المخاطر قد تكون طبيعية مثل تزايد ظاهرة الآبار الجافة و مخاطر فنية مثل الحوادث أو العقبات ، قد تكون المخاطر أيضًا سياسية أو اقتصادية قد تؤدي إلى توقف الإنتاج .

ج -إن الصناعة البترولية في جوانبها التنظيمية و الإدارية و الجوانب الطبيعية لهذه الثروة تقوم على تركيز احتكاري .

د -تتميز الصناعة البترولية بطول فترات الإنتاج مما يزيد من آثار سرعة تغيير التكنولوجيا و تغيير طبيعة السوق لكل عنصر من عناصر الإنتاج .

هـ -تتسم الصناعة البترولية باتساع نطاق نشاطها الذي يشمل الدولية فنجد أن إنتاج البترول يعتمد بصورة كبيرة على الشركات العالمية .

و -كما أن تعدد مراحل الإنتاج يؤدي إلى توزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول مما يعني تباين النفقات في المراحل المختلفة حسب أسعار عناصر الإنتاج و التكنولوجيا المستخدمة و أسعار الصرف .

ز -أن المادة الأولية التي تقوم عليها الصناعة البترولية هي مادة ناضبة و غير متجددة في الطبيعة.

[1] رحمان أمال،النفط و التنمية المستدامة، مرجع سابق ، ص 180 .

[2] سيد أحمد فتحي الخولي ، إقتصاد النفط ، دار زهران للنشر و التوزيع ، السعودية ، ط 1 ، 1997 ، ص ص 118 ، 119 .

الفرع الثاني : مراحل الصناعة البترولية

الصناعة البترولية تمر بمراحل متعددة نوجزها في الأتي[1]:

أ -الاستكشاف

ب -الحفر والتنقيب

ج -الانتاج والنقل

د -التكرير والتسويق

في كل مرحلة من هذه المراحل هنالك عدة عمليات تتم و أولى المراحل هذه تسمى :

1 -الاستكشاف : تقوم الشركات العاملة في هذا المجال بعمل مسوحات جيوفيزيائية وتحديد المناطق المستهدفة بالاستكشاف ودراسة مكونات التربة وتتابع المكونات السفلية من التربة, وذلك عن طريق الكشف الزلزالي وفيه تقوم بتفجير متفجرات على ابعاد مختلفة واعماق مختلفة تقوم اجهزة مخصصة لالتقاط الهزات المرتدة من التربة وترسم رسوم بيانية تشير الى طبيعة الارض الداخلية. او الحفر الاستكشافي لاستخراج عمود ترابي ودراسة تتابع الطبقات الارضية.

وبعد عدة شواهد على وجود النفط تقوم شركات الحفر بحفر البئر النفطية وذلك بواسطة برج الحفر الذي يحتوي على مكونات رئيسية أهمها البرج- المنصة-الطاولة الدوارة-القلم- رأس الحفر-سائل الحفر وغيرها من المكونات

2 -الحفر و التنقيب : يبدأ بالحفر الانتاجي بعد مقارنة الشواهد على وجود النفط, هنالك نوعين من الحفر وهي من اشهر انواع الحفر, الحفر العمودي والحفر المائل, يستخدم النوع الأول في الاحوال العادية,اما الحفر المائل فيستخدم في حال وجود موانع طبيعية,كالصخور او التربة الرملية المتهتكة.

تستغرق عملية الحفر للبئر الواحدة في الأحوال العادية من عشرين الى ثلاثين يوما.

عند الإقتراب من الوصول الى المكمن – وهو مكان تجمع النفط داخل الأرض-يجب الإحتياط من الإندفاعات الغازية, فتوضع أحمال على تشكيلة الحفر قد تصل الى خمسين طنا لمقاومة الأندفاعات المتوقعة.

3 -الإنتاج و النقل : تجهز البئر للإنتاج, فتربط مع عدة آبار اخري عبر انابيب, في بعض الأحيان يخرج النفط الى الخارج بواسطة ضغط المكمن(أو البئر) أو تركب طلمبة على فوهة البئر لتسحب

[1] http://www.sudanradio.info مرجع سابق

النفط من الداخل ليضخ الى محطات تجميع فيها يتم التخلص من الماء المصاحب للخام وجزء من الغاز المتحرر منه ثم يجهز لنقله غالبا عبر انابيب الى المصافي او موانئ التصدير. بعد عمليات الإنتاج يتم نقل الخام عبر خطوط الأنابيب إلى موانئ التصدير أو إلى معامل التكرير والتي تعرف بمصافي خام البترول. من موانئ التصدير يحمل على ناقلات النفط العملاقة والتي في بعض الاحيان تكون حمولتها 600 طن من الخام.

أما عملية النقل البترولي : تهدف إلى نقل البترول الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري ، و يتم ذلك بالوسائل التالية[1] :

أ -الأنابيب : تقدمت هذه الوسيلة لدرجة أن قطر الأنابيب يصل أحيانًا إلى 75 سم .

ب -ناقلات البترول : هي سفن معدة لنقل البترول و قد وصلت حمولة بعض الناقلات إلى مليون برميل .

ج -السكك الحديدية : ينتقل البترول في عربات ذات صهاريج خاصة .

د -الطرق : ينتقل البترول بواسطة الكوريات ذات الصهاريج .

4 -التكرير و التسويق :

- عمليات تكرير الخام: إن مصافي تكرير خام البترول هي عبارة عن معامل ضخمة لفصل مكونات الخام النفطي الى عدة مكونات لكي يستطيع الإنسان الإستفادة القصوى من النفط.

يدخل النفط الى المصفاة ويتم تجميعه في مستودع كبير من أجل التخلص من الشوائب المصاحبة وكذلك من الماء الذي يكون مرافق للخام من البئر, والذي يكون في شكل مستحلب إذ أن الماء لا يذوب في النفط أو مشتقاته ، ثم تضاف له بعض الإضافات التي تقلل من درجة حموضته أو لتقليل لزوجته (vicosety)(أحيانا).

5 -عملية تكرير النفط أو التصفية هي عملية تحويل النفط الخام الى مجموعة مشتقات يستطيع الإنسان في إستخدامها في مجالات عدة.

سميت عمليات التصفية هذه بعمليات التكرير نسبة لتكرار عملية التنقية بصفة دورية.

بصفة عامة إن عملية التصفية تعتمد على رفع درجة حرارة النفط الخام الى درجة حرارة فيها يكون النفط الخام في شكل أبخرة, ثم تحرر هذه الأبخرة لتتوضع في اوعية حسب الإختلاف في درجة غليان كل منتج .إن رفع درجة حرارة الخام هذه تمر بمرحلتين وهي رفع درجة حرارة الخام بواسطة التبادل الحراري مع المنتجات المستخرجة من عملية التصفية والمعدة للتخزين , ثم يدخل الى أفران يرفع فيها

[1] سارة حسين مهينة ، جغرافية الموارد و الإنتاج ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص 324 .

درجة حرارة الخام الى 350 درجة مئوية(695 درجة فهرنهايت) في هذه الدرجة يتحول الخام الى أبخرة , تدخل هذه الأبخرة الى برج فصل رئيسي فيه تحرر الأبخرة من بعضها البعض وتتكاثف حسب الإختلاف في درجة الغليان , ثم تسحب هذه الأبخرة وتبرد, ويتم إختبار مواصفاتها حتى تكون مطابقة لمواصفات المنتجات النفطية المتعارف عليها عالميا, (معهد النفط الأمريكي هو الجهة الوحيدة تقريبا الذي له مواصفات لكل منتج)

في المصافي البسيطة تنتج الآتي :

- الغاز : ويعرف بغاز المصافي (بخلاف الغاز المنزلي)
- البنزين الخام او غير المحسن ويعرف بالنافثا
- الجاز الأبيض (الكيروسين)
- الجاز أويل (الديزل) في السودان يسمى الجازولين وهو خطأ لأن الجازولين هو البنزين, في بعض الدول العربية يسمى السولار أو المازوت
- البواقي الثقيلة محليا يسمى الفيرنس (fuel oil)

و بإيجاز لمراحل عمليات البترول تتم عبر[1] :

1 -عمليات التنقيب : ويقوم بها الجيولوجيون الذين لهم دراية بطبقات الأرض والمهندسون والفنيون.

2 -عمليات الحفر: وتأتي بعد العثور على مواطن الزيت وتستخدم فيها آلات قوية لحفر الأرض بالمثاقب الفولاذية التي تنتهي بأسنان دائرية حادة تستطيع اختراق الصخور الصلبة وتتعمق في باطن الأرض بسرعة، ويقام فوق الحفار برج يرتفع إلى نحو140 قدمًا فوق البئر.

3 -عملية الإنتاج وتأتي بعد الوصول إلى مكان الزيت ثم استخراجه خامًا، ويخرج الزيت من حقله إما بضغط الغازات التي تدفعه إلى أعلى وإما باستعمال المضخات التي تسحبه من البئر ثم تدفعه في الأنابيب إلى معامل التكرير أو إلى السفن الناقلة له.

4 -عمليات تكرير الزيت لأنه يخرج من حقوله خامًا مختلطًا بمواد أخرى يجب تخليص الزيت منها وتجري هذه العمليات في معامل خاصة حيث يمرّر الزيت في صهاريج كبيرة في ثلاث مراحل تفصل عناصره المختلفة بعضها عن بعض بواسطة اختلاف الضغوط والحرارة فيها.

[1] http://world-acc.net 05/11/2012

المطلب الثالث: أهمية البترول

إن أهمية البترول الاقتصادية تنعكس و تتجسم لنا في جوانب رئيسية متعددة تتمثل في :

1 -البترول مصدر رئيسي و حيوي للطاقة[1] : إن حاجة العالم للبترول في المراحل الأولى من بدأ استغلاله تجاريًا عام 1859 م و حتى أواخر القرن التاسع عشر تركزت حول استخدامه في أغراض الانارة و التدفئة و التشحيم ، أي من أجل الحصول على الكيروسين أو النفط الأبيض إضافة إلى زيوت التشحيم ، و تزايد الطلب على البترول تدريجيًا إلى كونه مصدر لتوليد الطاقة و مصدر مساعد و ضروري لعمل و أداء الآلات الميكانيكية بكفاءة عالية و إطالة عمرها الإنتاجي . و ترجع كذلك أهمية البترول إلى الميزة الطبيعية و الفنية و الاقتصادية التي يتمتع بها البترول عن بقية المصادر الأخرى كارتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع باقي مصادر الطاقة الأخرى، حيث أن كمية الحرارة المتولدة من البترول تكون أكبر و أعلى من أي مصدر آخر.

2 -البترول مادة أولية و أساسية لنشاط صناعي متنوع : باعتبار أن البترول يدخل كمنتج وسيط في كل الصناعات و الأنشطة الاقتصادية و بالتالي هو يساهم في تكوين و زيادة الدخل القومي .[2] و هذه الصناعات التي تعتمد أساسًا على البترول هي صناعات حيوية و حديثة و هي الصناعات البتروكيمياوية ، و التي يتزايد عددها باستمرار غير محدودة . لذلك فإن البترول ليس مقتصرًا على عملية انتاجية صناعية واحدة بل هو مصدر للعديد من العمليات الانتاجية الصناعية . مثل صناعة المطاط الصناعي ، صناعة مواد التجميل و العطور ، صناعة المستحضرات الطبية و المبيدات ، صناعة البروتين ، صناعة المنظفات و المذيبات الكيمياوية ، صناعة مواد و أدوات الكتابة كالأقلام و الورق ،..... إلخ من الصناعات المهمة .[3]

3 -البترول مصدر مالي كبير و متنوع : يحقق البترول عائدات تشكل جانب رئيسي من وعاء الدخل من النقد الأجنبي [4] ، لأن الجانب المالي للبترول يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية بصورها و أنواعها المختلفة سواء أكانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح و كضرائب – ضريبة الدخل و الإستهلاك .....إلخ . و سواء أكان ذلك بصورة خاصة للبلدان البترولية المنتجة و المصدرة له أو للبلدان المستوردة و المستهلكة للسلعة البترولية .

---

[1] محمد أحمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق ، ص ص 64 ، 65 .

[2] فريد النجار ، إدارة شركات البترول و بدائل الطاقة –قراءة استراتيجية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2006 ، ص 6 .

[3] محمد أحمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق ، ص 67 .

[4] فريد النجار ، إدارة شركات البترول و بدائل الطاقة –قراءة استراتيجية ، مرجع سابق ، ص 5 .

و دور البترول المالي يتجسم أوضح و أبكبر في البلدان المنتجة و المصدرة له لأن ذلك يزيد في الإنتاج و الدخل القومي و في تمويل الميزانية و تراكم رأس المال لهذه البلدان [1].

4 -البترول سلعة رئيسية للتبادل التجاري : للبترول دور فعال في عملية تنشيط و تطوير عملية دور التبادل التجاري سواء كان على النطاق الدولي أو المحلي . فالسلعة البترولية بصورتها خامًا أو كمنتجات بترولية يتم تبادلها و تحركها عبر جميع مناطق و بلدان العالم . مما يوفر ذلك العملات الأجنبية الصعبة .[2]

المبحث الثاني : ماهية الجباية البترولية

المطلب الأول : مفهوم الجباية البترولية

الفرع الأول :تعريف الحباية البترولية

نستخلص أهم تعاريف الجباية البترولية فيما يلي :

الجباية البترولية تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية،[3]

الجباية البترولية : " هي التي تكون مرتبطة بالريع البترولي و منظمة بموجب أحكام القانون 16/84 المحددة لكيفيات تطبيق الجباية في الجزائر و المعدل بالأمر 05-02 المتعلق بقانون المحروقات .[4]

الجباية البترولية هي المفروضة على ما يصدر من البترول من سونطراك نحو الخارج[5]، و هي من مصادر الإيرادات العامة للجزائر .[6]

---

[1] محمد أحمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق ، ص 68 .

[2] محمد أحمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق ، ص 69 .

[3] عبد اللطيف بن اشنهو ،الجزائر اليوم بلد ناجح ، ، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر،2004 ، ص 40.

[4] خضرة داري، فتيحة داري ، لطيفة سقاي ،المعالجة المحاسبية للضرائب و الرسوم –حالة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز منطقة التوزيع ورقلة–، مذكرة نيل شهادة تقني سامي ، تخصص محاسبة و مالية ، 2006 ، ص 3 .

[5] Htt://siencesjuridiques@gmail.com 06/11/2012

[6] www.tikerkook.banouta.net 06/11/2012

الفرع الثاني : خصائص الجباية البترولية

تتمتع بخصائص نذكر منها[1] :

1 -إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي.

2 -إن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا الشأن، والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.

3 -إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر.

المطلب الثاني : الاطار القانوني للجباية البترولية

تحدد أحكام القانون 86-14 المؤرخ في 19-08-1986، النظام الجبائي الذي يطبق على أحكام التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها ونقلها بالأنابيب، وعلى تصنيع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة والمستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها البعض.[2]

وينبع القانون البترولي في القانون المنجمي العام إلا أنه انفصل عنه تدريجيا نظرا للأهمية المعطاة للنشاطات البترولية من طرف البلدان المنتجة أين تكون هذه النشاطات البترولية مصدر تمويل للتنمية الاقتصادية وكذلك من طرف البلدان المستهلكة حيث يكون البترول مصدر طاقة ومادة أولية لبعض الصناعات، فالقانون المنجمي حدد بصفة عامة في تاريخ 21-04-1810 وطبق في الجزائر في عهد الاحتلال وقد تم الشروع في إعداد نصوص قانونية خاصة متعلقة بالبحث واستغلال المحروقات في 1963 قامت الجزائر ببعض التصحيحات بموجب الاتفاقية الجزائرية الفرنسية المؤرخة في 29-07-1965 ولم تأتي هذه التصحيحات بحلول مرضية وفي نص الأمر رقم 71/22 المؤرخ في 1971/04/12 طابقت الجزائر القانون الجبائي البترولي مع القوانين السارية المفعول في الشرق الأوسط ، ثم القانون 21/91 المؤرخ في 04-12-1991 المعدل للقانون السابق، فقد وسع مجال تدخل الشركات الأجنبية في القطاع البترولي .

[1] قدي عبد المجيد ، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، أيام 20-21 ماي، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2002 ، ص 5 .

[2] سعيد بن عيسى، الجباية و شبه الجباية ،الجمارك ، أملاك الدولة، الطبعة الأولى،دون دار نشر ، 2003، ص 77.

و تعفى النشاطات المتعلقة بالبحث و / أو استغلال المحروقات من [1]:

- الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالأملاك و الخدمات المتعلقة بنشاطات البحث و / أو الاستغلال؛
- الرسم على النشاط المهني (ر . ن . م) ؛
- الحقوق و الرسوم و الأتاوى الجمركية المفروضة على عملية استيراد التجهيزات و المواد و المنتجات التي يتم استغلالها فقط في نشاطات البحث و / أو استغلال مكامن المحروقات دون سواها ؛
- أي ضريبة أو حقوق أو رسوم أخرى غير مذكورة في المواد 31 و 52 و 53 و 67 و في هذا الباب التي تخص نتائج الاستغلال و الموضوعة لصالح الدولة و الجماعات الإقليمية و كل شخص معنوي خاضع للقانون العام ؛
- أملاك التجهيزات و الخدمات و المواد و المنتجات المذكورة في هذه المادة ، هي تلك المستعملة خصيصًا لهذه النشاطات و المبينة في قائمة تحدد عن طريق التنظيم .

النظام الجبائي المطبق على النشاطات في قطاع المحروقات غير نشاطات البحث و / أو استغلال المحروقات هو نظام القانون العام الساري المفعول .[2]

المطلب الثالث : مكونات الجباية البترولية و حسابها

تمثل عائدات البترول دورا مهما في تمويل الاقتصاد الوطني وتبعا لذلك فإن مكانة الجباية البترولية في مكونات الإيرادات العامة للدولة تأتي في أول المراتب والمقصود هنا هو معرفة مكونات الجباية البترولية والتي تتمثل فيما يلي[3]:

1- الإتاوة: تخضع المحروقات المستخرجة من الحقول البرية لدفع الإتاوة وتقدر الإتاوة على أساس الكميات للمحرقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة في الميدان.

تخضع الإتاوة البترولية إل قواعد الوعاء والتحصيل التالية :

- وعاء الأتاوات: تعني القاعدة المبلغ الذي يخضع للضريبة.
- تخضع إتاوة المحروقات المستخرجة من المناجم الأرضية والبحرية.
- الإتاوة تفرض على الكميات المستخرجة من حقل المحروقات والمحسوبة على عمليات المعالجة وذلك بعد خروجها من مراكز التوزيع.

[1] المادة 89 من قانون المحروقات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 ، 19 يوليو سنة 2005 ، ص 27 .

[2] المادة 96 من قانون المحروقات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 ، 19 يوليو سنة 2005 ، ص 28 .

[3] http://mansourlarbi.yoo7.com 06/11/2012

2- الضريبة على الأرباح : تخضع الضريبة على الأرباح للأعمال التالية :

- التنقيب على حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- نقل المحروقات بالأنابيب.
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها البعض.
- خصم الإتاوة البترولية وأعباء الاستغلال واستهلاك المصاريف التي أنفقت من أجل الاستثمار.

3- كيفية تحديد الربح الضريبي والجباية البترولية [1]:

$$B = Q_X P_R -(C+R)$$

حيث أن B : تمثل الربح الضريبي.

$Q_X P_R$: تشمل رقم الأعمال.

C: الأعباء الهيكلية لتكاليف الإنتاج الثابتة

R: تمثل مبلغ الإتاوة.

الضريبة الكلية على البترول = الضريبة المباشرة البترولية + الإتاوات + الضريبة على أرباح نشاطات النقل والتمييع.

وتتحدد الجباية البترولية بالصيغة التالية:

$$F_P = 0,85 (Q_X P_R - C_S - R) + R_X IDF (TL)$$

حيث أن:

F_P: الجباية البترولية.

$Q_X P_R$: رقم الأعمال.

C_S: الأعباء الهيكلية.

R: الإتاوة.

IDF: الضريبة المباشرة البترولية.

يتم دفع الإتاوة شهريًا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (البترول) قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج .[2]

[1] كمال رزيق ، تقييم اصلاح النظام الجبائي ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة أيام 10-11 -12 ماي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2003، ص 26.

[2] المادة 92 من قانون المحروقات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 ، 19 يوليو سنة 2005 ، ص 28 .

و في حالة حدوث تأخر في الدفع ، تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد في الألف (1°/00) مقابل كل يوم تأخير .

المطلب الرابع : أهمية ومكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني

تبرز أهمية الجباية البترولية من حيث المداخيل التي تحققها هذه الأخيرة بالنسبة للمداخيل الأخرى للجزائر حيث نرى مداخيل الجباية البترولية من 2003 لغاية 2013 كانت:

جدول رقم (02) : مداخيل الجباية البترولية من الفترة 2003 – 2012

السنوات	المبلغ	النسبة
2003	862200000	56,42%
2004	899000000	54,95%
2005	916000000	54,92%
2006	973000000	53,98%
2007	970200000	50,43%
2008	1628500000	58,44%
2009	1835800000	59,57%
2010	1472400000	49,20%
2011	1561600000	45,18%
2012	1615900000	42,30%

من اعداد الطالبة أستنادًا للجرائد الرسمية الجزائرية

بلغت المداخيل الجبائية النفطية الفعلية 862.2 مليار دج سنة 2003 حسب الجريدة الرسمية العدد 83 لسنة 2003 أي بنسبة 56.42 % ،و بلغت ذروتها سنة 2009 لتصل 1835.8 مليار دج حسب الجريدة الرسمية العدد 78 لسنة 2009 و هذا بنسبة 59.57 % من إجمالي مداخيل الدولة الأخرى . والجدول التالي يمثل أهمية الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني حاليًا :

* الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 03-22 المؤرخ في 2003/12/28 ، العدد83 يتضمن قانون المالية لسنة 2004 ص 31.
* الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 04-21المؤرخ في 12/29/ 2004 ، العدد 85 يتضمن قانون المالية لسنة 2005 ص26 .
* الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 05-16 المؤرخ في 2005/12/31 ، العدد 85 يتضمن قانون المالية لسنة 2006 ص 30.
* الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 06-24 المؤرخ في 2006/12/26 ، العدد 85 يتضمن قانون المالية لسنة2007 ص 33.
* الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 07-12 المؤرخ في 2007/12/30، العدد 82 يتضمن قانون المالية لسنة2008 ص 25.
* الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 08-21 المؤرخ في 2008/12/30 ، العدد 74 يتضمن قانون المالية لسنة2009 ص 21.
* الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 09-09 المؤرخ في 2009/12/30، العدد 78 يتضمن قانون المالية لسنة 2010 ص 27.
* الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 10-13 المؤرخ في 2010/12/29 ، العدد 80 يتضمن قانون المالية لسنة2011 ص 25.
* الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 11-16 المؤرخ في 2011/12/28، العدد 72 يتضمن قانون المالية لسنة2012 ص 31.
* الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 12-12 المؤرخ في 2012/12/26، العدد 72 يتضمن قانون المالية لسنة2013 ص 25.

جدول رقم (03) : الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013

إيرادات الميزانية	المبلغ (بآلاف دج)
1 –الموارد العادية	
1 1 – الإيرادات الجبائية :	
201–001– حواصل الضرائب المباشرة.....	903.000.000
201–002– حواصل التسجيل و الطابع.....	49.400.0000
201–003– حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	469.200.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	324.200.000
201–004– حواصل الضرائب غير المباشرة.....	1.500.000
201–005– حواصل الجمارك.....	228.300.000
المجموع الفرعي (1)	1.831.400.000
1 2 – الإيرادات العادية :	
201–006– حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	20.000.000
201–007– الحواصل المختلفة للميزانية	62.700.000
201–008– الإيرادات النظامية.....	–
المجموع الفرعي (2)	82.700.000
1 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	290.000.000
المجموع الفرعي (3)	290.000.000
مجموع الموارد العادية	2.204.100.000
2 – الجباية البترولية :	
201–001– الجباية البترولية.....	1.615.900.000
المجموع العام للإيرادات	3.820.000.000

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12–12 مؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2012 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2013 ، العدد 27 ، 30 ديسمبر 2012 ، ص 25

شكل رقم (02) : ايرادات الجباية البترولية

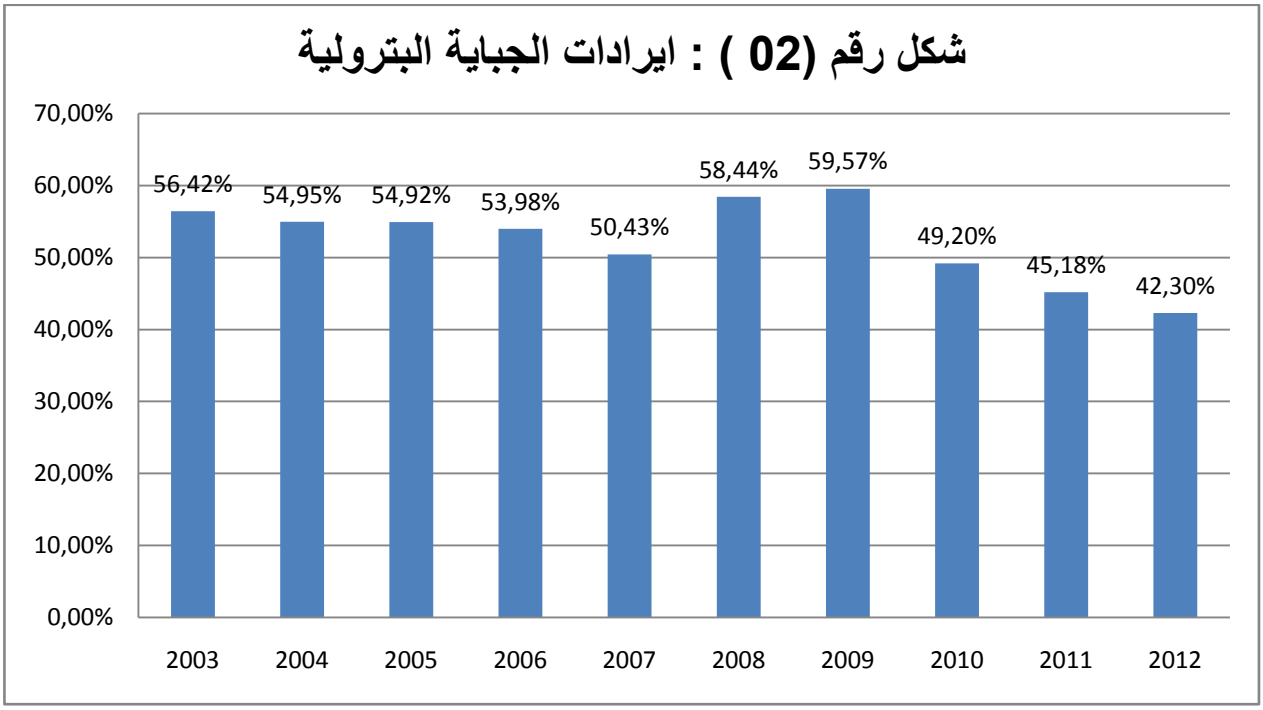

المصدر : من اعداد الطالبة

المبحث الثالث : الخطر الجبائي و تأثيره على الشركات البترولية الجزائرية

إن العلاقة التي تربط الجباية بالمؤسسة تجعل مصالحهما متقاربين حيث أن المخاطر التي تهدد المؤسسة تمتد آثارها السلبية للجباية في حد ذاتها . لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب الآتية

المطلب الأول : الأطراف العاملة و الفاعلة في النشاط البترولي

ان القانون الجديد للمحروقات بين الأطراف الهامة و الفاعلة في قطاع المحروقات ، و التي هي [1]:

1 وزارة الطاقة و المناجم : والتي تمتعت بصلاحيات كبيرة في إطار القانون 86-14 من 19 اوت 1986 المتصلة بالتنقيب والبحث، الاستغلال ونقل خط أنابيب النفط والغاز، كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانون رقم 91-21 من 4 نوفمبر 1991 .

2 سوناطراك : المؤسسة الوطنية لنقل وتسويق النفط والغاز(سوناطراك) والتي يتم تصريفها في السياق الجديد للجزء الأكبر من الصلاحيات تتمتع بها كممثل للدولة الجزائرية في ختام العقود وإصدار ترخيص للبحث والاستغلال، وجامع عائدات الضرائب للخزينة. و هذا له تأثير إيجابي لأنه يعطي لها

[1] Samir TAKOUAT,LES ACTIVITES DES HYDROCARBURES (ASPECTS JURIDIQUE, FISCAL ET TRAITEMENT COMPTABLE) , Mémoire de fin d'études en vue de l'obtention d'un diplôme de Post-Graduation Spécialisée en finances publiques,Option fiscalité, INSTITUT Maghrébin D'ÉCONOMIE DOUANIÈRE ET FISCALE, 2007,p p 25 , 26 .

حرية و فضاء أكبر على مواصلة مهمتها في الأعمال الأولية الصناعية و التجارية . تعتبر طرف فعال في ابرام العقود و تقدر نسبتها على الأقل 51 % .

3 -شركات البترول : استفادت الشركات التي تعمل في قطاع البترول من قدر أكبر من الشفافية في إدارة طلبات تم إرسالها إلى سوناطراك (سواء كان ممثل الوصاية ومنافس) ، و كذا لتصبح القضايا الضريبية بسيطة للمؤسسات المقيمة أو غير المقيمية الكل مثل سوناطراك. و هذه الشركات خاضعة للقانون الجزائري واجب عليها تسديد الضرائب وفق ما ينص قانون العقود المبرمة مع سوناطراك او تكون بموافقة سوناطراك باعتبارها ممثلة للدولة الجزائرية .

4 -الوكالة الوطنية لتطوير موارد المحروقات : ALNAFT هي وكالة التي هي مهمتنا الرئيسية:

- تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التنقيب واستغلال المحروقات ؛
- إدارة وتحديث قواعد البيانات و عمليات البحوث ؛
- الترخيص لاستكشاف واستغلال والمراقبة و إدارة العقود؛
- تحديد وتحصيل الرسوم والدفع للخزينة؛
- تبادل المعلومات الضريبية لعقود البحث و تعمل مع السلطات الضريبية.

هي وكالة مستقلة، ولها شخصية قانونية و الاستقلال المالي (0.5٪ من رسوم الترخيص التي سيتم تقاسمها مع الوكالة التنظيمية).

5 -الوكالة تنظيمية : كما ALNAFT، وكالة انشئت من خلال أحكام القانون الجديد للمحروقات لديها الشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية . ولكن يتم تعيينها لمهمة الوكالة الوطنية لتطوير موارد المحروقات ، و من مهامها :

- ضمان الامتثال للوائح الفنية من قبل المشغلين؛
- تطبيق النقل لخطوط الأنابيب ؛
- لضمان الامتثال لقواعد الصحة والسلامة والبيئة؛
- إدارة صندوق التعويض و معدلات الرسوم لنقل المحروقات و المنتجات البترولية ؛
- العمل مع وزارة المحروقات لوضع سياسة و لوائح القطاع و وضع تنظم لأنشطة المحروقات .

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالتين السابقتين هما وكالات تشغيلية .

المطلب الثاني : تأثير الجباية على الشركات البترولية

إن كل نشاطات المؤسسة له انعكاس جبائي و لكن بدرجات متفاوتة ، و منه يظهر التأثير الجبائي على المؤسسة من خلال[1] :

1 -تأثير الجباية على التدفقات المالية :

إن العبء الجبائي يحدث تأثير مباشر على خزينة المؤسسة من خلال التزامها بدفع المستحقات الجبائية فور وقوعها مما يؤثر على توازنها المالي القصير الأجل ، و هذا يتوقف على مبلغ و كيفية الدفع و مدى إمكانية حصول المؤسسة على القروض البنكية القصيرة الأجل في حالة إمكانية الالتزام بالدفع الفوري .

إضافة إلى تأثير هذا العبء على التمويل الذاتي الذي يتكون من الأرباح الصافية غير الموزعة ، الاهتلاكات و مجموع المؤونات المكونة لمواجهة المخاطر المحتملة ، و الضريبة تؤثر على سياسة توزيع الأرباح و ذلك من خلال تقليص الأرباح الموزعة باعتبار خضوع هذه الأخيرة للضريبة ، و كذلك تؤثر على الاهتلاكات من خلال معدلات الاهتلاك المحددة و الطرق المسموح بها .

2 -تأثير الجباية على سياسة التوسيع:

إن توسيع و نمو المؤسسة يأخذ شكلين داخلي و خارجي ، و تؤدي الضريبة دورًا تحفيزيًا و معرقلاً لهذه العملية ، و ذلك من خلال النظام الجبائي الذي يخضع له فائض القيمة للناتج عن الاستثمارات المتنازل عنها بهدف تغييرها أو تجديدها ، أو الناتج عن عمليات الجمع أو الفصل بين المؤسسات ، و خضوع هذا الفائض للضريبة من شأنه أن يؤدي إلى عدم تحفيز المؤسسة لتبني الاستراتيجيات التوسعية و بالتالي يقضي على التجديد و النمو ، و خاصة إذا كان العبء الجبائي كبيرًا .

كذلك الضريبة التي تخضع لها السلعة في مختلف المراحل التي تمر بها من المنتج إلى المستهلك من شأنها أن تؤدي إلى تشجيع التجميع و التكامل بين المؤسسات لاختصار المراحل و بالتالي تخفض من العبء الجبائي ، و لكن هذا قد يتسبب في إحداث آثار سلبية إذا كان التكامل غير مدروس بشكل موضوعي و دقيق قد يؤدي إلى تغيرات هيكلية داخل المؤسسة غير مقبولة و غير مبررة من الناحية التسييرية ، و من جهة أخرى قد يؤدي هذا التكامل إلى القضاء على التخصص .

[1] باشوندة رفيق ، داني كبير معاشو ، تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي و أساليب التحريض الجبائي ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، أيام 10-11-12 ماي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2003 ، ص ص 5 ، 7 .

3 -تأثير الجباية على الاستثمار :

تؤثر الضريبة على استثمارات المؤسسة من خلال تأثيرها على الأرباح ، فالضريبة التصاعدية و الضرائب على الأرباح قد تؤدي إلى تغيير القدر الاستثماري للمؤسسة ، إن عدم الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأموال الخاصة المتمثلة غي العائد المالي الذي يتقاضاه المساهمون ، و معالجته مثل تكلفة الديون يؤدي إلى ارتفاع العبء الجبائي و بالتالي تقليص فرص تحقيق الأرباح و هذا يعود سلبًا على استثمارات المؤسسة .

و بالمقابل توجد امتيازات جبائية عديدة تشجع بصفة مباشرة على الاستثمار منها :

4 +الاعفاءات الضريبية أو التخفيضات في معدلات الضريبة على الأرباح ، المعاد استثمارها ؛

5 +إمكانية الأخذ بعين الاعتبار الخسائر المالية المحققة في السنوات السابقة من حساب نتيجة السنة المالية .

4 -تأثير الجباية على سياسة التكاليف العامة :

تعتبر تكاليف دورة الاستغلال التي تتحملها المؤسسة خاضعة للضريبة ، و لهذا تعمل على تخفيضها حتى تقلص العبء الجبائي ، إضافة إلى وضع حد أقصى لبعض التكاليف و عدم قبول البعض الآخر مثل تكاليف الاستثمار و الترويج ، مصاريف الاستقبال و كل المصاريف التي تؤثر على السياسة العامة للتكاليف .

5 -تأثير الجباية على إستراتيجية التمويل :

تنقسم هيكلة التمويل للمؤسسة إلى أموال خاصة و ديون ، و العامل الجبائي يؤخذ بعين الاعتبار للمفاضلة بين المصدرين و منه لاختيار هيكلة رأس المال ، و على هذا أساس الرافعة المالية على المردودية توجد علاقة طردية بين معامل المديونية و المردودية المالية ، و لهذا نجد أن السياسة الجبائية تؤثر على المسير في اختيار سياسة مالية تأخذ بعين الاعتبار تفضيل اللجوء إلى الاقتراض .

6 -تأثير الجباية على السياسة التشغيلية :

إن العبء الجبائي الذي تتحمله المؤسسة بمناسبة مشاركتها في الضرائب على الأجور قد لا تشجع على فتح مناصب شغل جديدة أو زيادة ساعات العمل الإضافية و يتعلق الأمر بصفة خاصة بالدفع الجزافي الذي ليس له معنى من الناحية الاقتصادية ، و يمكن تسميته عبء العبء .

إضافة إلى الضرائب على الدخل التصاعدية التي لا تشجع على زيادة عرض العمل مما يؤدي إلى تقليص فرص زيادة إنتاج المؤسسة .

7 -تأثير الجباية على نفقة الانتاج :

كلنا زاد العبء الجبائي أدى ذلك إلى زيادة نفقة الانتاج ، و في حالة سوق المنافسة الكاملة تتحمل المؤسسة هذا العبء بصفة كلية و لا يمكن لها أن تنقله إلى المستهلك في شكل زيادة الأسعار ، بينما في حالة السوق المحتكرة تحدث الوضعية المعاكسة ، إضافة إلى إمكانية رفع أجور المسيرين و المساهمين الكبار مما يؤثر سلبًا على نفقة الانتاج .

المطلب الثالث : علاقة الخطر الجبائي بالدور الاقتصادي للجباية

الدور الاقتصادي للجباية يظهر بوضوح من خلال استثمار و تنمية المؤسسة و ذلك من خلال :

1 -علاقة الخطر الجبائي بتوازن العبء الجبائي[1] :

إن الجباية باعتبارها اقتطاع نقدي من حصيلة التدفقات التي تحققها المؤسسة تؤثر بطريقة مباشرة على استثماراتها ، فكلما كان الضغط الجبائي متوازنًا كلما مكنها من سرعة تحويل رأسمالها النقدي المسخر في العملية إلى رأسمالها تقني يسمح لها بالتمويل الذاتي و تطوير نشاطاتها الاستثمارية ، فارتفاع الضغط الجبائي يمكن أن يكبح النشاط الاقتصادي .

و عليه فالضغط الجبائي يشكل خطرًا محتملاً لاستثمارات المؤسسة إذا لم يكن متوازنًا ، و منه العلاقة بين مستوى الاخضاع الجبائي المتوازن يسمح للمؤسسة من التوسع في أنشطتها ثم زيادة المادة الخاضعة للضريبة في الأمد القصير و المتوسط .

و بما أن المؤسسة هي المجال المفضل لتحقيق الاستثمار ، و خلق القيمة المضافة ، فان الدولة تعمل على احداث تعديلات على أنظمتها الجبائية لتتيح المؤسسة تحقيق أهدافها باعتبارها الوحدة الأساسية القاعدية للاقتصاد الوطني .

فأغلب التعديلات المتلاحقة للنظام الضريبي الجزائري تذهب في هذا السياق بغية تحقيق أهداف المؤسسة و ضمان حقوق الخزينة العامة .

2 -علاقة الخطر الجبائي بإجراءات التحفيز [2]:

تهدف المؤسسة بصورة أساسية من نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق الربح ، و تقليص العبء الجبائي ، فتعتمد إلى تأسيس مجموعة من الأعباء و لكن هذه الخطوة تخضع لعدة إعتبارت حتى لا يتم إلغاؤها من قبل

[1] حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، مرجع سابق ، ص 119 .

[2] نفس المرجع ، ص ص ، 121 ، 120 .

الادارة الجبائية ، و من أمثلة ذلك تخصيص مؤونة للحقوق المشكوك في تحصيلها ، و العجز المرحل من سنة لإلى أخرى باعتباره عبء .

أ –الخطر الجبائي الناجم عن المؤونات :

أثناء ممارسة المؤسسة لنشاطها فهي معرضة لجملة من المخاطر ، منها عدم قدرتها على تحصيل ديونها الناجمة عن بيع الآجل ، و قد تتجنب المؤسسة دفع الضريبة عن حقوق مشكوك في تحصيلها فإنها تلجأ إلى تخصيص مؤونة لمواجهة المخاطر المحتملة الحدوث في الدورات اللاحقة ، و التي تخفض من النتيجة . فالتشريع الجبائي الجزائري لم يتعرض لهذه المخاطر إلا في حدود الإمكانية المتوفرة للبنوك فقط بشرط أن تتجاوز الحصة السنوية لهذه المؤونة حدود 5% من مبلغ القروض المستعملة على الأمد المتوسط و الطويل .

فهذه الوضعية تجعل المؤسسة مطالبة باتخاذ كل إجراءات الحيطة و الحذر في تخصيص المؤونات حتى لا تتعرض لإجراءات عقابية من قبل الادارة الجبائية ، فالحواجز الموجودة في هذا المجال يمثل عتبة في تطوير نشاط المؤسسة ، مما يؤدي بها إلى التفكير في الطرق التي تسمح لها بتجاوز التشريع الجبائي و من ثم تعرضها لمخاطر جبائية أكيدة .

ب –الخطر الجبائي الناجم عن العجز المرحل :

تنص المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي :

" في حالة تسجيل عجز في السنة مالية ما ، فإن هذا العجز يعتبر عبئًا يدرج في السنة المالية الموالية و يخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية . و إذا كان هذا الربح غير كافٍ لتخفيض كل العجز ، فان العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية ، إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز ".

هذا يعتبر إمتياز جبائي مهم يطرحه التشريع الضريبي الجزائري . و لكن الخطر الذي يتعرض المؤسسة هو في حالة عدم تمكنها من تحميل كامل العجز على الأرباح نظرًا لوجود المؤسسة في حقل نشاط استراتيجي يتطلب منها المزيد من الاستثمار ، و بالتالي مواجهة بعض الصعوبات خاصة خلال السنوات الأولى لبداية نشاطها ، و بالتالي فان المردودية لا تتحقق إلا في سنوات لاحقة .

ج –علاقة الخطر الجبائي بخزينة المؤسسة :

المؤسسة مضطرة للاعتماد على خزينتها لأن اللجوء للاستدانة ليس بالأمر السهل نظرًا لصعوبة الحصول على القروض لدى المؤسسات المصرفية من جهة و من جهة أخرى ارتفاع معدل الفائدة . فمن أهم أنواع

الجباية التي تُحدث تأثيرًا مُهمًا على خزينة المؤسسة نجد الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة .

- تأثير الضريبة على أرباح الشركات على قدرة التمويل الذاتي : يقع على عاتق المؤسسة الدفع السنوي للضريبة على الربح الجبائي مما يؤدي إلى حرمانها من جزء من سيولتها الذي كان بالامكان استثمارها . و حتى تتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها الجبائية و نتيجة لعدم توفر السيولة لديها قد تلجأ إلى أسلوب الاستدانة مما يزيد من حجم الأعباء الذي تتحمله المؤسسة . و كي تتمكن المؤسسة من تطوير نشاطاتها بفضل امتلاكها القدرة على التمويل الذاتي ومن ثم تحسين تسييرها ، فان التقنية المستعملة في دفع الجباية عن المداخيل غير المحصلة تتطلب إعادة النظر الاقتصادية [1].

كما يعتبر التمويل الذاتي أهم مورد داخلي للمؤسسة، فهو مكمل أساسي و ضروري لكل عمليات الاقتراض، فقد يجنب المؤسسة عمليات الاستدانة بطريقة مبالغ فيها و هذا بالاستخدام الفعال للموارد الداخلية لها. يبدو في بعض الأحيان، بأن التمويل الذاتي يملك مظهراً مجانياً، كون المؤسسة لا تدفع عنه فوائد، لكن في الحقيقة عكس ذلك، إذ أن للتمويل الذاتي تكلفة ضمنية تتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة، و هي تمثل القيمة المتوقعة من قبل المستثمرين عند تقرير الاستثمار في مشروع معين، و هذا بإدخال مفهوم الفرصة البديلة (الضائعة) .[2]

- تأثير خسائر الصرف على المؤسسة : خسائر الصرف تعتبر قنبلة موقوتة للمؤسسة ، حيث تشكل هاته الخسائر عائقًا للتسيير الجيد نظرًا لما تحدثه من تأثير سلبي على خزينة المؤسسة .

من ون هذه العوامل تعرض المؤسسة لمخاطر نتيجة تخفيض قيمة الدينار نظرًا لعدم توفر الجزائر على آليات قانونية تسمح للمؤسسة بالتأمين ضد هذا النوع من المخاطر ، لذا تلجأ لحلول استثنائية كالتقدم بطلب الاستفادة من العفو الجبائي و عملية التقدم بطلب الاستفادة من العفو الجبائي جد معقدة و أحيانًا تكون غير فعالة نظرًا لتباطئ الادارة الجبائية في الرد و بالتالي تفوت على المؤسسة العديد من الفرص .[3]

[1] Mustapha Bensahli,La gestion des risques en fiscalité de l'entreprise,IEDF Kolea, ,2004,P49.

[2] http://etudiantdz.net 20/03 /2013

[3] Mustapha Bensahli, مرجع سابق

3 –علاقة الخطر الجبائي بتمويل الأعباء العامة ذات الطبيعة الاقتصادية :

ان حدود النفقات العامة ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية النفقات العامة ، حيث يحدد الإيرادات العامة التي يمكن للدولة الحصول عليها الحد الاقصى لحجم النفقات العامة التي تستطيع إنفاقها[1].

كما أن فائض في الايرادات العامة أو احتياطي غير مخصص قد يغري الدولة بانفاقه في أشياء غير ضرورية مما يزيد من النفقات العامة [2].

المطلب الرابع : آثار المخاطر الجبائية التي تمس إقتصاد الجزائر الناجمة عن ضعف التشريعات الضريبية الجزائرية و نقص الشفافية مع الادارة الجبائية

كما قالت مارجريت هودج رئيس لجنة الحسابات العامة ان ما سمح للشركات المتعددة الجنسية التهرب من الضرائب هى ضعف السلطة الضريبية و التشريعات الفقيرة و عدم وجود تعاون دولى فالشركات العالمية التى لها مشاريع ضخمة تكسب الكثير من الدخل و تحرص على الا تدفع الضرائب او تدفع القليل هذا فى حد ذاته يمس الموازنة العامة للدولة ، الاستنتاج الذى لا مفر منه هو ان الشركات متعددة الجنسيات تستغل التشريعات و الهياكل الضريبية لنقل الارباح فى الخارج و التى يتم انشاءها بشكل واضح[3]

حيث حذر الخبير الاقتصادي المعروف "عبد الرحمان مبتول"، أمس، من كون استمرار فضائح سوناطراك ينذر بإضعاف الاقتصاد الجزائري دوليا، وفي مساهمة حصرية لـ"الوسط" و"رقم الأعمال"، أكد مبتول أنّ الجزائر هي سوناطراك، وسوناطراك هي الجزائر باعتبار أن النفط يمثل رئة البلد، فالمواد النفطية مثلت 98 بالمائة من الصادرات الخارجية العام الماضي، وهو ما يسمح باستيراد المواد الأساسية من طرف الشركات الوطنية العمومية والخاصة، في حين أنّ الحجم الإجمالي للتبادل لا يتعدى 158 بالمائة، أي أنّ الجزائر تحت رحمة الريع النفطي وهو ما يكرّس ضرورة الانفتاح الاقتصادي أكثر في إطار التبادلات.

ونظرا لأهمية سوناطراك في النسيج الاقتصادي فإن توالي ما صار يعرف بـ"فضائح" سوناطراك يؤشر على هزات مريبة تهز كيان الاقتصاد الجزائري، وآخرها التهم الموجهة إلى "باولو سكاروني" الرئيس التنفيذي لشركة "إيني" وما تناقلته الأنباء عن صفقة بقيمة 200 مليون دولار من خلال شركة "Pearl Partners Limited"، بمقرها بهونغ كونغ، وهو ما يضع علامات استفهام حول ثمانية عقود تغطي أكثر من 11 مليار دولار، بما فيها مشروع غالسي الخاص بتشييد خط أنابيب ثان يربط الجزائر بجزيرة سردينيا.

[1] http://mentouri.ibda3.org 2013/03/23

[2] www.mng.kufauniv.com/teaching 23/03/2013

[3] http://finance.alnaddy.com 23/03/2013

ويقحم مبتول إشكالية تسوية الضرائب في المملكة المتحدة البريطانية التي يتم الحديث فيها عن 45 مليون دولار غير مدفوعة منذ 2008، ووفقا للصحافة البريطانية فإن الشرطة تحقق في موضوع التهرب الضريبي لأربع سنوات متتالية من 2009 إلى 2012، حيث تشتبه السلطات البريطانية في مديري شركة تابعة لسونطراك.

كما تم تداول اسم سوناطراك في تحقيقات صحفية كندية ايطالية مشتركة'' The Globe and Mail " و"Il Sole 24 ore" بتاريخ 21 فيفري الحالي، فحسبها فإن "SNC" المتعددة الجنسيات في الجزائر قدمت رشاوى في السنوات الأخيرة للفوز بعقود بقيمة 6 إلى 7 ملايير دولار.

وتناول الخبير في معرض حديثه الدور الذي يؤديه غياب الشفافية والتي تحول دون معرفة القيمة الربحية الفعلية لسونطراك، فوفقا للتقارير الرسمية لعامي 2000 و2012 تمكنت سونطراك من كسب 600 مليار دولار، وهذا مكن من تحقيق احتياطي من التبادلات يربو عن 200 مليار دولار نهاية العام الماضي، لكن 86 بالمائة تعرف كحقوق سحب خاصة لصندوق النقد الدولي توضع في الخارج، وبسبب غياب الشفافية لا تعرف القيمة الربحية لها[1].

كما وجهت شرطة الضرائب البريطانية تصحيحا ضريبيا تقيلا جدا لشركة "سوناطراك بيتروليوم كوربورايشن" التي مقرها الجزر العذراء البريطانية (British Virgin Islands) التي هي أراضٍ تابعة للمملكة المتحدة وراء البحار والتي تشتمل على أكثر من 50 جزيرة واقعة في الكاريبي، شرق بورتوريكو، من خلال فرعها بالعاصمة البريطانية لندن والذي يعتبر ممثلية للشركة التي مقرها الجزر العذراء والمكلفة بالعمليات التجارية الدولية لمجموعة النفط الوطنية سوناطراك .وقدرت السلطات المالية البريطانية قيمة التصحيح الضريبي الأول المتعلق بنشاط السنة المالية 2008 بقيمة 29 مليون جنيه إسترليني (ما يعادل 45 مليون دولار امريكي (قبل أن تمتد يد الشرطة الضريبية إلى عمليات الفرع المتعلقة بسنوات 2009 و2010 و2011 و2012 بعد الشكوك التي رأت السلطات المالية البريطانية من أن هناك رائحة تلاعبات مالية من قبل مسيري سوناطراك بيتروليوم بلندن.

وبموجب القوانين المالية البريطانية فإن عمليات "سوناطراك بيتروليوم كوربورايشن "تخضع للمساءلة الضريبية في الجزر العذراء، أما فرعها الواقع بـ "بانتن هاوس" بشارع" هاي ماركت" ببيكادلي وسط لندن مكلف بدفع الضرائب للسلطات البريطانية عن بعض العمليات البسيطة التي يقوم بها هناك والتي لا تتعدى في الأصل تسيير أجور بعض الموظفين هناك ومدير المكتب والسكرتارية على اعتبار أن العمليات الحقيقية تحصل كلها بالجزر العذراء البريطانية.

[1] http://www.elwassat.com 23/03/2013

و وجهت الاتهامات من طرف السلطات المالية البريطانية إلى مدير مكتب "سوناطراك بيتروليوم كوربورايشن" بلندن، علي بن بوزيد الذي عينه شكيب خليل في منصبه، وقد تمتد يد المحققين البريطانيين إلى مرحلة إشراف عمر معاليو، الذي عين في نفس المنصب مع الإقامة في لندن عام 2011 والذي تحدث لبعض معاونيه أنه ورث فضائح تسيير كارثية عن سلفه الذي أنهيت مهامه في ظروف غير طبيعية من قبل الرئيس المدير العام السابق لمجموعة النفط الوطنية سوناطراك نورالدين شرواطي الذي سارعت جهات نافذة لإنهاء مهامه بعد أن امتدت عمليات التطهير التي باشرها إلى تركة شكيب خليل وأعوانه داخل الجزائر وعلى مستوى فروع المجمع بالخارج[1].

[1] http://ar.algerie360.com 08/11/2012

خلاصة

يعتبر نظام الجباية البترولية الجزائري من أثقل الأنظمة الضريبية. إلا أن إصلاحه يتطلب بالضرورة مراجعة القانون البترولي ، من هنا جاء إصلاح الجباية البترولية في الجزائر بإصلاح القوانين المتعلقة بالاستكشاف، الاستغلال والنقل عن طريق القنوات والتي يعود آخرها إلى القانون 86-14 المعدل والمتمتم بالقانون 91-21 . و أيضًا إعادة النظر في مهام سوناطراك، والفصل بين مهام التنقيب والاستكشاف و مهام التنظيم . ومثل هذه التدابير حتى وإن كانت ممكنة إجرائيا إلا أنها تواجه مقاومة كبيرة من النقابات و الكثير من أصحاب المصالح في قطاع ليس كباقي القطاعات في أهميته. و أيضًا بقيامها بدور مزدوج لكونها تسير مصالح الدولة الجزائرية في المحال البترولي ، و و في ذات الوقت تعتبر فيه شركة تجارية . و هذا ما يخلق حالة من التناقض في تعاملها مع الأطراف الأجنبية بين دورها الشراكي ، و دورها كنائب عن السلطات العمومية .

و ذكرنا سابقًا أن القطاع البترولي يشكل محرك الاقتصاد الوطني و أن الجباية البترولية من أهم مصادر إيرادات الدولة الجزائرية . كذلك من مصادر الخطر الجبائي أسباب ناجمة عن التشريع الجبائي و التعديلات المستمرة له ، و أن ، لذا سنتطرق في الفصل الموالي إلى أنواع المخاطر الجبائية التي تواجهها المؤسسات البترولية و تأثيرها ، و كفاءة المسير الجبائي لتصدي هذه المخاطر .

تمهيد

تطرقنا في الفصلين السابقين لتسيير الخطر الجبائي و الجباية في الأنشطة البترولية ، حيث تبين لنا من خلالهما أن على الشركات أن تضع في اعتباراتها العامل الجبائي لما له من تأثير عليها خاصة إذا كان عرضة لمخاطر ،لذا عليها أن تتحكم فيه و هذا من خلال وضع تسيير الخطر الجبائي ضمن وظائف التسيير المالي في الشركات لما له من مزايا إيجابية ترجع عليها .

كما تطرقنا أن من المخاطر الجبائية التي تهدد الشركات مخاطر ناجمة عن التشريع الجبائي هذا من خلال كثرة القوانين و التعديلات المستمرة فيه بالتالي يؤدي إلى عدم التحكم في التسيير الجبائي و هذا بطبيعته يشكل خطر جبائي .و نظرًا لتعقيدات النظام الجبائي الجزائري و خاصة النظام الجبائي البترولي باعتباره من أثقل الأنظمة الجبائية كون أن الشركات البترولية هي الممول الرئيسي لإيرادات الدولة الجزائرية. لذا ارتأينا في هذا الفصل دراسة و تحليل استبيان للتحوط أكثر لمدى فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية ، حيث تم عرض هذا الاستبيان على مجموعة من اطارات في أهم الشركات البترولية الجزائرية الذين هم على دراية بالجانب الجبائي و المحاسبي و التسييري .

المبحث الأول : نظرة عن الشركات البترولية محل الدراسة

إن الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة إلى التطور والتقدم وتنمية واقتصادها ومن اجل هذا فهي تعتمد بقوة على قطاع المحروقات الذي يعد قطاع استراتيجي هام لها ، لذا سنتطرق في هذا المبحث عن التعريف بالشركات البترولية الجزائرية محل الدراسة.

المطلب الأول :نبذة عن الشركة الوطنية لخدمات الآبار E.N.S.P

يعتبر مجمع الشركة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) من أهم اشركات العاملة في القطاع البترولي في الجزائر، لما لها من خبرة طويلة في مجال الخدمات البترولية .

إن مجمع الشركة الوطنية لخدمات الآبار (م.و.خ.آ) هو واحد من أهم الفروع الإستراتيجية المنبثقة عن الشركة الأم سونا طراك، حيث يزاول نشاطه في المجال البترولي أين تكمن مهمته الأساسية في توفير خدمات ذات طابع بترولي.

الفرع الأول : نشأة و تعريف الشركة المؤسسة

الشركة الوطنية لخدمات الآبار(E.N.S.P) شركة فرعية من سونا طراك 100%، هي مجموعة تميزت بقدر هام من المعرفة و الخبرة التي دامت أكثر من ثلاثين سنة في الخدمات التقنية الضرورية في عملية التنقيب، الاستغلال، وإنتاج المحروقات.

أنشأت الشركة في 1 أوت 1981 المنبثقة من تجديد البنية لقطاع الطاقة والصناعات البتر وكيميائية. ونظرا لتنوع وتعدد النشاطات لهذه الشركة أوجبت عليها إعادة تنظيم إلى وحدة اقتصادية للخدمات والتي هي مديرية العمليات (E.N.S.P) حيث تغطي مساحة كبيرة من الخدمات التي تدخل ضمن عمليات التنقيب والاستغلال وإنتاج المحروقات وكل الخدمات الموجهة منها تحظى بنتائج إيجابيه.

وفيما يلي الإطار الإعلامي والشكلي للشركة الوطنية لخدمات الآبار:

التسمية: الشركة الوطنية لخدمات الآبار: (م . و . خ . أ * E.N.S.P)

الشركة الأم: سونا طراك 100%

الشكل القانوني: مؤسسة اقتصادية ذات طابع خدماتي.

رأس مال المؤسسة: 8.000.000.000 دج

الفرع الثاني : أهداف الشركة الوطنية لخدمات الآبار

الهدف الرئيسي هو بحث كل الكيفيات الممكنة التي من خلالها يستطيع المجمع تلبية رغبات ومتطلبات زبائنه بصفة دائمة وناجعة، على أساس أنها تمثل انشغاله المحوري، سعياً وراء هذه الغاية، فلقد أثبت المجمع التزامه ببلوغ مستوى عال من حيث حسن الأداء في مجال نشاطه و تعزيز طاقاته المختلفة و اكتساب خبرات تمكنه من مواجهة تحديات القرن إضافة إلى تبنيه لإستراتيجية تطمح إلى تمديد رقعته الجغرافية على نطاق واسع خارج التراب الوطني لممارسة نشاطاته على مستوى دولي معتمدا على انتهاج طريق شراكة جيدة.

كل وحدة تابعة للشركة الوطنية لخدمات الآبار (مؤسسة ذات أسهم)، مسؤولة عن تسيير نشاطاتها ومتابعة تنفيذ العمليات التقنية منها والتجارية، فهي معنية بتحمل مسؤولية السعي لتحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص كالآتي:

- تحسين وتطوير مستوى الأداء
- تحقيق نتائج إيجابية و تحسين مردودية رؤوس الأموال المستثمرة وكذا التحكم في احتياجات تمويل رأس المال العامل حسب القدرات المتوفرة لدى كل مديرية عملية.[1]

[1] المصدر المديرية العامة للمجمع م .و.خ.ا

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لخدمات الآبار

الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة ENSP GROUPE

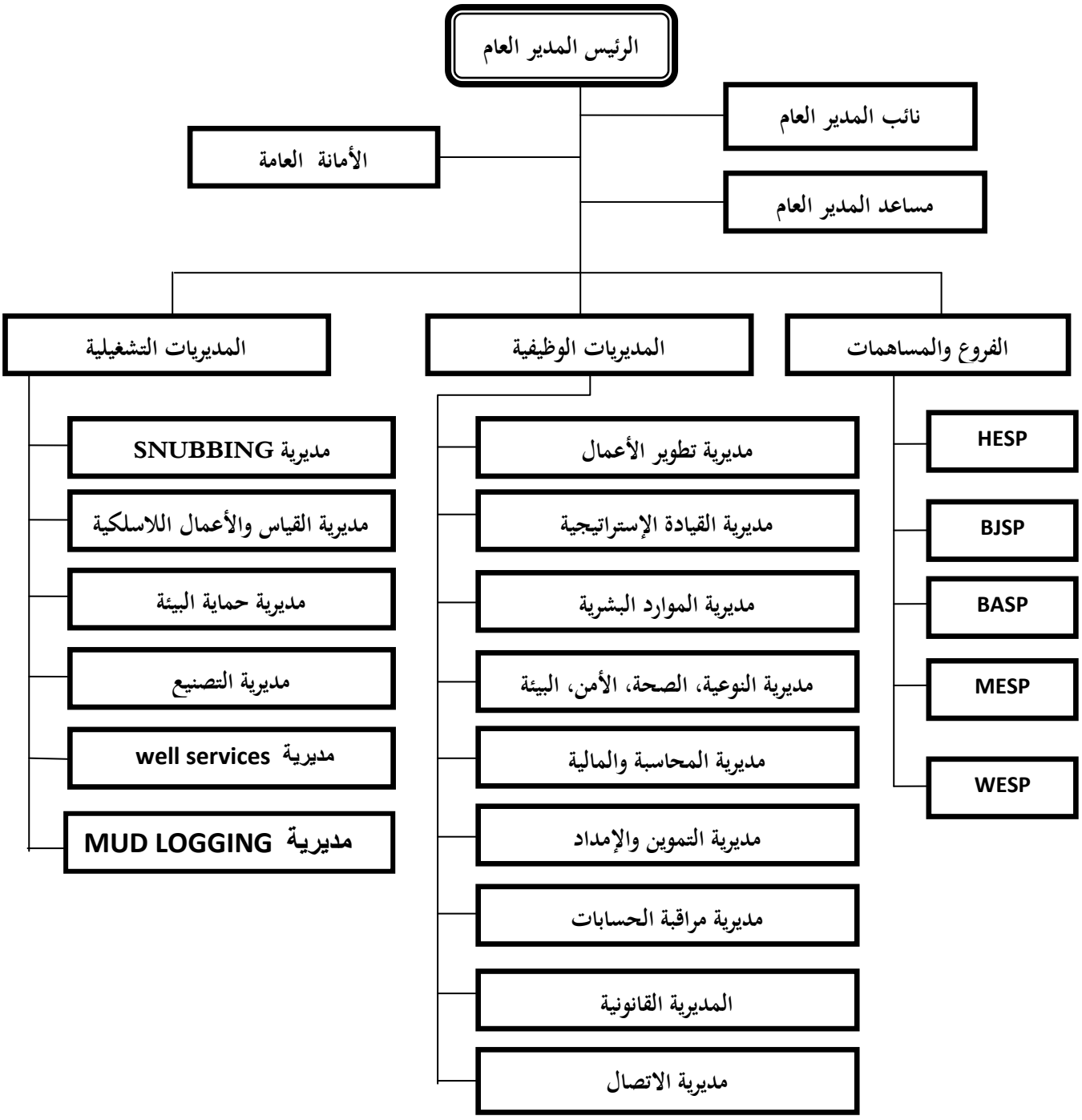

المصدر : من وثائق الشركة

أقسام الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة

- "المديرية العامة للشركة الوطنية لخدمات الآبار (E.N.S.P) تتضمن مجموع من المديريات المركزية والتي تعمل على دعم الرئيس المدير العام في اتخاذ قراراته .
- تحقيق الأهداف التعاقدية المسطرة من طرف الرئيس المدير العام في أحسن الظروف الفعالية الاقتصادية والمساهمة بالتعريف إستراتيجية المؤسسة فيما يتعلق بـ: (المحيط، المهمة، المستقبل، التنظيم، التطوير،....). أيضا دعم كلي للبرامج المعلوماتية وإيجاد أسلوب اتصال ما بين الوحدات العملية.

المديريات الوظيفية[1]

مديرية الموارد البشرية (D.R.H)

تتمثل أهم وظائفها في :

- التسيير والتنسيق الذي يعمل بصورة إيجابية وفق مناهج مدروسة لكل الموارد البشرية في المؤسسة
- المتابعة والمراقبة في مجال أنشطة وحدات المؤسسة التي تتعلق بإدارة وتسيير الموارد البشرية
- العمل على التأكد من احترام وتطبيق القوانين التشريعية المتعلقة بالموارد البشرية
- تنظيم وتأطير الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة.

مديرية تطوير الأعمال(D.B.D)

تتمثل أهم وظائفها في :

- إعداد مخطط التسويق وفقا للسياسة المتبعة في المؤسسة؛
- توجيه المؤسسة نحو فرص الشراكة؛
- التأكد من صحة المعاملات ومتابعة العقود والصفقات المبرمة؛
- إعداد كل التحاليل الداخلية والخارجية بغرض استخلاص نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤسسة، لاسيما الفرص والتهديدات المرتبطة بأنشطة ووظائف المؤسسة.

مديرية القيادة الإستراتيجية (D.P.S)

تتجلى مهامها في ما يلي :

- تسيير وربط بصفة إيجابية لكل الموارد المتاحة؛

[1] المصدر المديرية العامة للمجمع م .و.خ.ا

– التأكد من تنسيق المخططات المعدة مع وحدات المؤسسة ومدى تطابقها مع أهداف المؤسسة على المدى البعيد؛

– جمع وتحليل و تقييم مختلف تقارير العمل والتسيير في تقديمها في المدة والوقت المحدد.

مديرية المحاسبة و المالية (D.C.F)

– إعداد التقارير المتعلقة بالمحاسبة و المالية؛

– التنسيق بين الإدارات المختلفة للمؤسسة من جهة والإدارة العامة من جهة أخرى بالسهر على تطبيق القرارات في الإطار (القانوني، المحاسبي و المالي)؛

– التأكد من سلامة استعمال حسابات الشركة وتطبيقها بشكل صحيح؛

– المراقبة والتسيير الدقيق للتدفقات المالية وتسجيلها وفقا لمعايير المحاسبة والالتزامات الضريبية؛

– التأكد من دقة الوثائق المحاسبية و المالية وتقديمها وفقا للمدة القانونية.

مديرية مراقبة الحسابات (AUDIT)

ومن أهم الأدوار التي تقوم بها هذه المديرية هي :

– العمل والحرص على تقديم البرامج السنوية لمراقبة الحسابات وذلك وفقا لإستراتيجية المؤسسة المسطرة والمعدة من طرف رجال أعمال الإدارة والإطارات؛

– التأكد من صحة المراقبة الداخلية للحسابات وذلك باحترام لكل التطبيقات والإجراءات حتى يتسنى معرفة الخلل الوظيفي ومن اتخاذ الحلول الناجحة.

المديرية القانونية:

– الحرص على متابعة النصوص القانونية، والتأكد من أن الشركة تقوم بتنفيذها على أحسن وجه؛

– متابعة مختلف الدعاوي التي تقوم بين المؤسسة و والأطراف المختلفة؛

– تقوم بدور الممثل القانوني الشركة في مختلف الاجتماعات القانونية.

مديرية الاتصال:

تتمحور مهامها الرئيسية في:

– الربط بين مختلف مراكز المسؤولية في الشركة ؛

–الحرص على انتقال المعلومات بسرعة ودقة على مستوى الهيكل التنظيمي؛

– التطوير والتحسين المستمر لوسائل الاتصال داخل الشركة ؛

– تحديث وسائل الإعلام لنشر الصورة الجيدة الشركة .

مديرية النوعية الصحة الحماية البيئية (Q.H.S.E) : ومن أهم مسؤولياتها:

– السهر على تنفيذ برامج الحماية الصناعية والتي تتماشى مع السياسة المتبعة في الشركة ، لاسيما تلك الموافق عليها عالميا والتي تدخل ضمن الحفظ والأمن (سلامة العمال، الذمة المالية، المحافظة على البيئة والحفاظ على الصحة).

– تحسين بصفة دائمة نوعية الخدمات المقدمة والعمل على إرضاء المتعاملين داخليا وخارجيا

مديرية التموين و الامداد (D.A.L): من مهامها :

تحقيق برامج التموين الداخلي و الخارجي للمجمع و تسيير الذمة المالية للشركة كالاستلام و التسليم الجرد و أعمال البيع بالتنازل و ضمان أحسن الظروف للإيواء و الإطعام و النقل.

الفروع والمساهمات

إضافة إلى المديريات المتعددة والمتفرعة عن المديرية العامة هنالك شركاء ومساهمين أجانب ووطنيين نذكر أهم المتعاملين مع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار:

HESP: بين شركتيENSP بنسبة 51 % وHALLIBURTON بنسبة 49 %؛

BASP: بين شركتي ENSP بنسبة 40% و HALLIBURTON–BAROI D بنسبة 60%؛

BJSP: بين شركتيENSP بنسبة 49% و BJ بنسبة 51%؛

MESP: شركتي ENSP بنسبة 49 % و MEDES بنسبة 51%؛

WESP: شركتيENSP بنسبة 49 % و WEATHRFORD 51%.

المديريات التشغيلية[1]

يعتمد المجمع على هاته المديريات في الأعمال الميدانية فكل مديرية لها استقلالها التنظيمي و العملي نذكرها :

مديرية القياس و الأعمال السلكية	Wire line–well testing
مديرية حماية البيئة	DPE
مديرية التصنيع	ALDIM
مديرية خدمة الآبار	Well services
مديرية مادلوقينق	Mud logging

[1]المصدر المديرية العامة للمجمع م .و.خ.ا

مديرية سنوبينغ SNUBBING

الفرع الرابع : مديريات الشركة الوطنية لخدمات الآبار محل الدراسة

1 –مديرية خدمة الآبار Well services

أنشأت هذه المديرية في 2011 من مجمع ENSP حيث تعمل هذه المديرية على تحقيق و الوصول إلى أفضل الطرق و أسرعها في خدمة الآبار.

هدفها السهر على سلامة المنتوج و البئر، مجال عملها في القياس الميداني للآبار المنجزة وضمان الكمية و النوعية في الخدمة و المنتوج فتسميتها تحمل عبارة خدمة الآبار و هي تابعة لمجمع الشركة الوطنية لخدمات الآبار إحدى مديرياته الفرعية لها استقلال المالي و الإداري .

الهيكل التنظيمي مديرية خدمة الآبار :

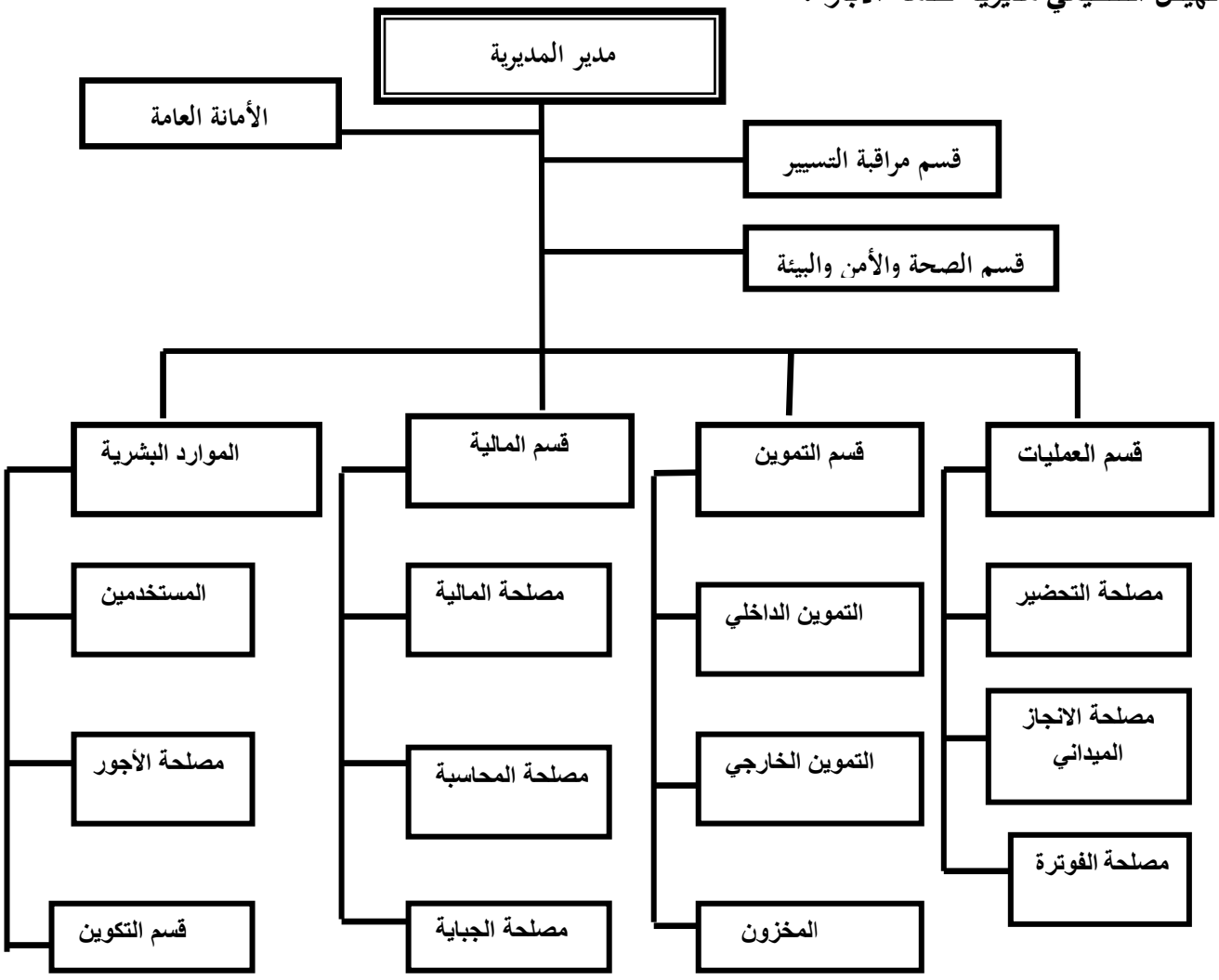

المصدر : من وثائق الشركة

اقسام مديرية خدمة الآبار WELL SERVICES

قسم التموين

- تسيير المخزونات التي تدخل وتخرج من المخازن
- توفير الحاجيات واللوازم والمعدات الضرورية للشركة

قسم المحاسبة والمالية

- العمل على جرد وتسجيل جميع ممتلكات الشركة المؤسسة
- توثيق كل الفواتير والوثائق المحاسبية والمالية من طرف رئيس الدائرة
- الاهتمام بالمسائل المحاسبية والمالية و الجبائية.
- العمل على تسديد الديون والقيام بتسجيل كل العمليات المتعلقة باليومية.

قسم الموارد البشرية

- التنسيق ما بين المصالح الإدارية
- تسهيل عمليات الاتصال ما بين الأقسام
- تسيير كل مل يتعلق برواتب وأجور العمال
- تسيير كل مل يتعلق بالمعاملات الشخصية
- إعداد برامج التكوين المخصصة للعمال والمتربصين

قسم العمليات [1]

إن هدا القسم هو المحرك الرئيسي للشركة فعمله يكمن في توفير خدمات الآبار بحيث يقوم قسم التحضير بتوفير متطلبات العملية من أجهزة و الآلات و سيارات و حماية العمال و العملية من أخطار العمل.

تقوم مصلحة الانجاز بتسجيل جميع بيانات البئر المنجز تراقب كمية الانتاج و النوعية إضافة إلى تسجيل قوة الضغط لضبط المؤشرات

[1] المصدر قسم العمليات للمؤسسة

2 مديرية التموين و الامداد D.A.L

إن هذه المديرية هي إحدى ركائز المجمع بحيث مع إعادة هيكلة مجمع ENSP حيث تعمل هذه المديرية على تحقيق برامج التموين الداخلي و الخارجي للمجمع و تسيير الذمة المالية للشركة كالاستلام و التسليم الجرد و أعمال البيع بالتنازل و ضمان أحسن الظروف للإيواء و الإطعام و النقل.

فهي تعمل على تحقيق جميع متطلبات و مطالب المديريات الأخرى في أحسن الظروف خصوصا الجانب اللوجستيكي .

الهيكل التنظيمي لمديرية التموين و الإمداد

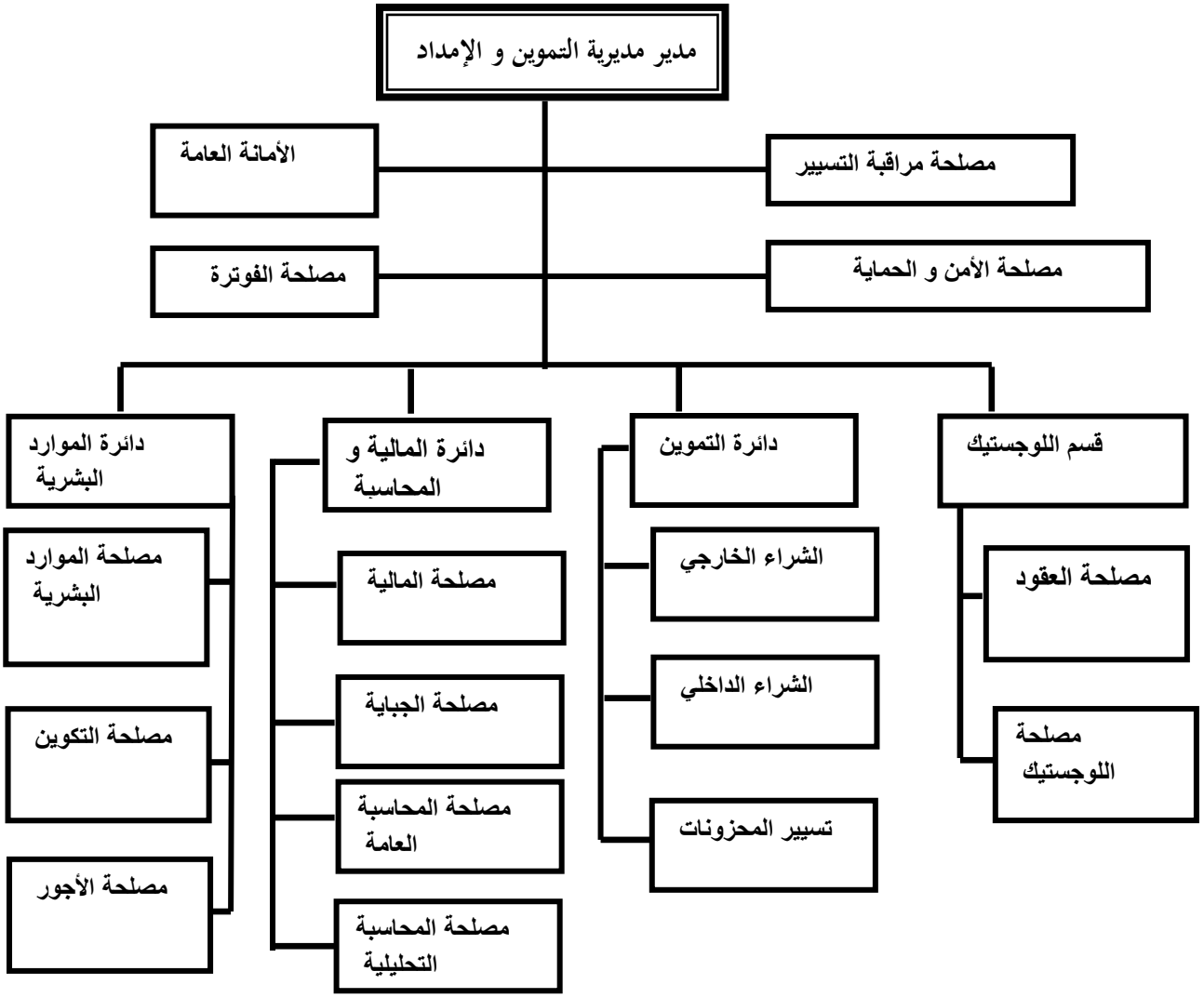

المصدر : من وثائق الشركة

إن الهيكل التنظيمي للمديرية يضم أربعة أقسام لكل قسم رئيس خاص يتولى مهامها .

هذه الأقسام في ما يلي[1]:

قسم اللوجستيك

يهتم بالتنسيق مع باقي أقسام التموين في مجمع الشركة الوطنية لخدمات الآبار بتوفير الاحتياجات و المتطلبات الضرورية خصوصا الجانب الفندقي و يوجد يهدا القسم مصلحتان الأولى إمضاء العقود مع المتعاملين بحيث يتطابق و رغبة المديريات و الثانية العمل اللوجستيكي في المديريات.

قسم التموين

مصلحة تسيير المخزونات

مصلحة الشراء المحلي

مصلحة الشراء الأجنبي.

- تسيير المخزونات التي تدخل وتخرج من المخازن
- توفير الحاجيات واللوازم والمعدات الضرورية للمؤسسة وعمالها عن طريق الشراء والكراء والاقتناء
- الاهتمام الكلي بالمعاملات التجارية المتعلقة بمستلزمات العمل والحياة.

قسم المحاسبة والمالية : تحتوي على أربعة مصالح وهي كما يأتي: المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية ، مصلحة المالية و مصلحة الجباية .

- استقبال جميع الفواتير المتعلقة بالموردين
- العمل على إرسال جميع الوثائق والفواتير اللازمة والضرورية لعملية الأمر بالدفع
- العمل على جرد وتسجيل جميع ممتلكات المؤسسة
- توثيق كل الفواتير والوثائق المحاسبية والمالية من طرف رئيس الدائرة
- الاهتمام بالمسائل المحاسبية والمالية و الجبائية.
- العمل على تسديد الديون والقيام بتسجيل كل العمليات المتعلقة باليومية.

قسم الموارد البشرية : يتكون من _مصلحة تسيير الإداريين ، مصلحة الأجور و خلية التكوين

- التنسيق ما بين المصالح الإدارية
- تسهيل عمليات الاتصال ما بين الأقسام

[1] المصدر مصلحة الموارد البشرية للمديرية

- تسيير كل مل يتعلق برواتب وأجور العمال
- تسيير كل مل يتعلق بالمعاملات الشخصية
- إعداد برامج التكوين المخصصة للعمال والمتربصين

3- مديرية حناية البيئة D.P.E

أنشأت هذه المديرية مع إعادة هيكلة مجمع ENSP للهيكل التنظيمي في 2007، حيث تعمل هذه المديرية على قيادة كل الأنشطة الداخلة في تنظيف الأحواض (معالجة الغاز، تسريب كل الرواسب، إزالة الزيوت)، و تطوير نشاطات تنظيف الأحواض حسب الطلبات، وكذا تحقيق برامج الصيانة لمجموع وسائل الإنجاز نشاطها

الهيكل التنظيمي لمديرية حماية البيئة

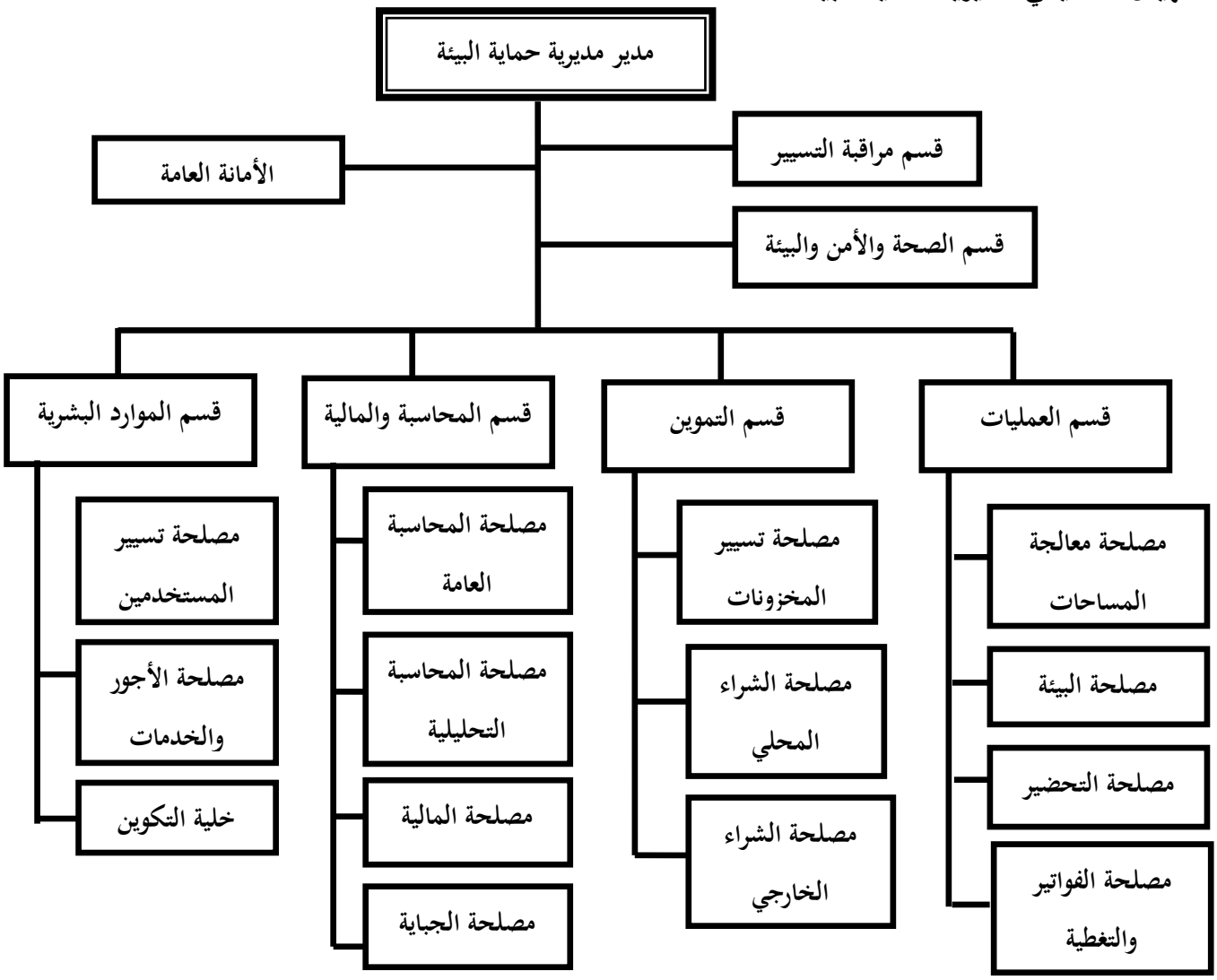

المصدر مديرية حماية البيئة D.P.E

الهيكل التنظيمي للمديرية يضم أربعة أقسام لكل قسم رئيس خاص يتولى مهامها ومسؤوليتها وذلك باتخاذ القرارات الأخيرة بالإضافة إلى المصادقة والإمضاءات التي تصدر عن كل قسم وتتمثل هذه الأقسام في ما يلي:

قسم العمليات

ويضم أربعة مصالح هي مصلحة التحضير ، مصلحة معالجة المساحات ، مصلحة البيئة و مصلحة الفواتير والتغطية.

هذا القسم من أهم الأقسام الموجودة في المديرية حيث ترتكز هذه الأخيرة عليها، وتتمثل أهم الأدوار والمهام التي يقوم بها قسم العمليات في:

- مراقبة فتح وغلق الآلات متعددة الأبعاد المستعملة في العمليات الاستخراجية .
- استخدام مفاتيح آلية لتثبيت الأنابيب
- معالجة المساحات والحماية التقنية للمحيط المناسب للعمل.

قسم التموين_: ضم يمصلحة تسيير المخزونات ، مصلحة الشراء المحلي، مصلحة الشراء الأجنبي.

و من مهامه :

- تسيير المخزونات التي تدخل وتخرج من المخازن
- توفير الحاجيات واللوازم والمعدات الضرورية للمؤسسة وعمالها عن طريق الشراء والكراء والاقتناء
- الاهتمام الكلي بالمعاملات التجارية المتعلقة بمستلزمات العمل والحياة.

قسم المحاسبة والمالية_ : تحتوي على أربعة مصالح وهي كما يأتي:

مصلحة المحاسبة العامة ، مصلحة المحاسبة التحليلية ، مصلحة المالية ، مصلحة الجباية

و من مهامه :

- استقبال جميع الفواتير المتعلقة بالموردين
- العمل على إرسال جميع الوثائق والفواتير اللازمة والضرورية لعملية الأمر بالدفع
- العمل على جرد وتسجيل جميع ممتلكات الشركة
- توثيق كل الفواتير والوثائق المحاسبية والمالية من طرف رئيس الدائرة
- الاهتمام بالمسائل المحاسبية والمالية و الجبائية.
- العمل على تسديد الديون والقيام بتسجيل كل العمليات المتعلقة باليومية.

قسم الموارد البشرية : يضم مصلحة تسيير الإداريين ، مصلحة الأجور والخدمات الاجتماعية و خلية التكوين ، و من مهامه [1]:

- التنسيق ما بين المصالح الإدارية
- تسهيل عمليات الاتصال ما بين الأقسام
- تسيير كل مل يتعلق برواتب وأجور العمال
- تسيير كل مل يتعلق بالمعاملات الشخصية
- إعداد برامج التكوين المخصصة للعمال والمتربصين

4- مديرية الجيولوجي Mud Logging

أنشأت هذه المديرية في أكتوبر 2012 هي مديرية من المجمع للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP بدأت نشاطها الفعلي الميداني في 23 جانفي 2013 حيث تعمل هذه المديرية على تحقيق أفضل و أحسن الطرق الممكنة في مجال الحفر باستخدام الكلي للتكنولوجيا فهي وحدة قياس جيولوجي ﴿قياس الطين﴾ و معلوماتي بامتياز تتمتع باستقلالها المالي و الإداري .

الهيكل التنظيمي لمديرية Mud logging

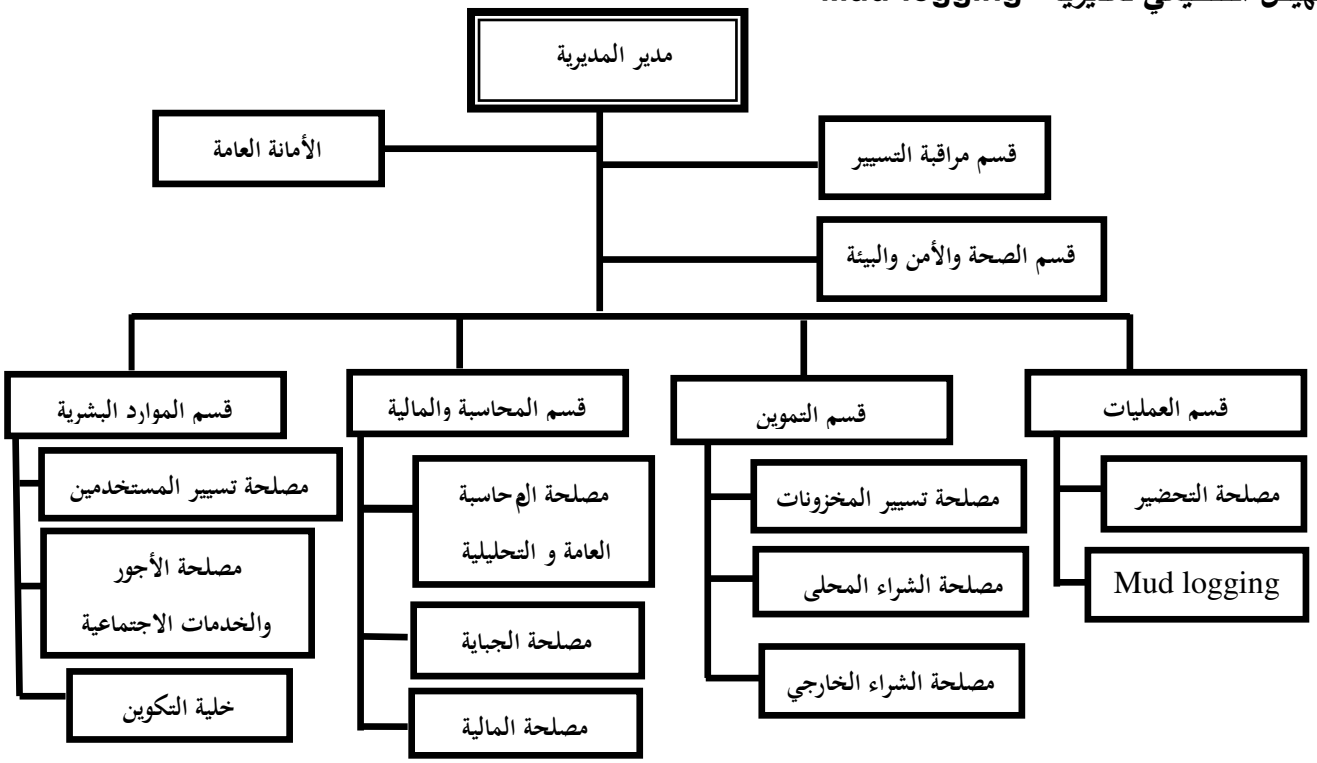

المصدر: مصلحة مراقبة التسيير

[1] المصدر مديرية حماية البيئة D.P.E

و يشمل على[1] :

قسم التموين_ تضم : مصلحة تسيير المخزونات ، مصلحة الشراء المحلي و مصلحة الشراء الأجنبي. و من مهامها :

- تسيير المخزونات التي تدخل وتخرج من المخازن
- توفير الحاجيات واللوازم والمعدات الضرورية للشركة وعمالها عن طريق الشراء والكراء والاقتناء
- الاهتمام الكلي بالمعاملات التجارية المتعلقة بمستلزمات العمل والحياة.

قسم المحاسبة والمالية : تحتوي على أربعة مصالح وهي كما يأتي:

مصلحة المحاسبة العامة ، مصلحة المحاسبة التحليلية ، مصلحة المالية ، مصلحة الجباية و من مهامها :

- استقبال جميع الفواتير المتعلقة بالموردين
- العمل على إرسال جميع الوثائق والفواتير اللازمة والضرورية لعملية الأمر بالدفع
- العمل على جرد وتسجيل جميع ممتلكات الشركة
- توثيق كل الفواتير والوثائق المحاسبية والمالية من طرف رئيس الدائرة
- الاهتمام بالمسائل المحاسبية والمالية و الجبائية.
- العمل على تسديد الديون والقيام بتسجيل كل العمليات المتعلقة باليومية.

قسم الموارد البشرية

- التنسيق ما بين المصالح الإدارية
- تسهيل عمليات الاتصال ما بين الأقسام
- تسيير كل مل يتعلق برواتب وأجور العمال
- تسيير كل مل يتعلق بالمعاملات الشخصية
- إعداد برامج التكوين المخصصة للعمال والمتربصين
- توظف مهندسين دولة في الإعلام الآلي و مختصين في الجيولوجي دراسة طبقات الأرض.

---

[1] المصدر مصلحة مراقبة التسيير

*MUD : الطين

*LOGGING: قياس و تسجيل

*ان عملية تسجيل الطين تقوم بأخذ عينة من الارض للأجل تحليلها في المختبر عملية جيولوجية تساعد على الكشف عن و جود البترول و الغاز

قسم العمليات

يتكون من مصلحة التحضير تقوم بتوفير جميع الوسائل و الأجهزة و توضع الخطة العملية مصلحة مادلوقينق تقوم بتنفيذ العملية و السهر على تحقيق أعلى نسبة دقة عملية باستعمال وسائل تكنولوجيا جد متطورة في قياس درجات و طبقات الطين

5- مديرية القياس و الأعمال السلكية Wire line–well testing

مديرية القياس و الأعمال السلكية إحدى ركائز مجمعENSP تمثل قوة تشغيلية كبيرة لها استقلالية مالية و إدارية توظف حوالي 820 موظف موزعين عبر نقاط العمل مهمتها توفير أحسن خدمة في مجال المحروقات تقوم بالعمل ألخدماتي للآبار مهمتها قياس و تحديد نقاط القوة والضعف في مجال استخراج البترول و صيانة الآبار المتواجدة في الصحراء الجزائرية و هدفها :

- تطوير وقيادة نشاطاتها قصد الوصول إلى أعلى نسبة فائدة
- تحقيق برامج الصيانة لمجموع وسائل الانجاز قصد الحصول على خدمة جيدة
- تسيير واستغلال كل الموارد المتاحة بشأن الأعمال المتعلقة بباقي المديريات التقنية فهي ترتبط بباقي المديريات التشغيلية للمجمع

الهيكل التنظيمي لمديرية القياس والإعمال السلكي

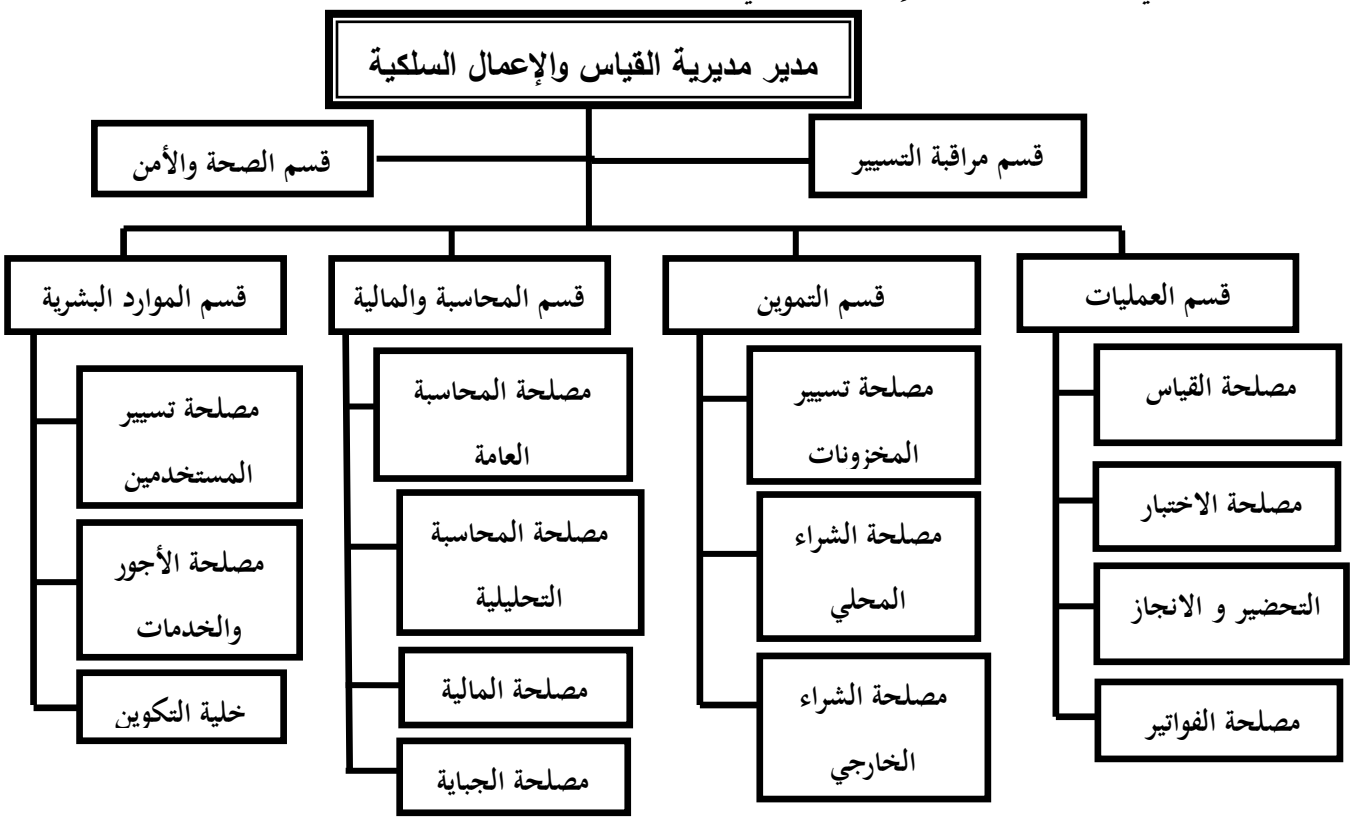

المصدر: من وثائق المؤسسة

قسم التموين: يهتم ب :

- تسيير المخزونات التي تدخل وتخرج من المخازن
- توفير الحاجيات واللوازم والمعدات الضرورية للشركة

قسم المحاسبة والمالية : من مهامه :

- العمل على جرد وتسجيل جميع ممتلكات الشركة
- توثيق كل الفواتير والوثائق المحاسبية والمالية من طرف رئيس الدائرة
- الاهتمام بالمسائل المحاسبية والمالية و الجبائية.
- العمل على تسديد الديون والقيام بتسجيل كل العمليات المتعلقة باليومية.

قسم الموارد البشرية

- التنسيق ما بين المصالح الإدارية
- تسهيل عمليات الاتصال ما بين الأقسام
- تسيير كل مل يتعلق برواتب وأجور العمال
- تسيير كل مل يتعلق بالمعاملات الشخصية
- إعداد برامج التكوين المخصصة للعمال والمتربصين

قسم العمليات

إن هذا القسم هو المحرك الرئيسي للشركة فعمله يكمن في توفير خدمات الآبار بحيث يقوم قسم التحضير بتوفير متطلبات العملية من أجهزة و الآلات و سيارات و حماية العمال و العملية من أخطار العمل.

تقوم مصلحة القياس بتسجيل جميع بيانات البئر تسجيل قوة الضغط لضبط المؤشرات.

أما باقي المصالح فعملها مرتبط بدائرة العمليات فكل مصلحة مكملة للأخرى وفي الأخير تقوم جميع المصالح برفع تقرير الخدمة الذي يسجل ليصبح فاتورة تقدم للعميل.

6- مديرية سنوبينغ SNUBBING

مديرية سنوبينغ تابعة لمجمع الشركة الوطنية لخدمات الآبار ENSP لها استقلالية مالية و ادارية مهمتها توفير أحسن خدمة في مجال المحروقات تقوم بالعمل الخدماتي للآبار لديها معدات و عربات إمكانات ضخمة تعتبر من المديريات التشغيلية التي يعتمد عليها المجمع *

* Snub : التحكم و السيطرة

وتنقسم آلات السنوبينغ إلى نوعين وهم:

- HRS: تعمل هذه الآلة على مختلف رؤوس ألآبار وتقوم بكل العمليات المعقدة

- HRL: وهي تعمل على رؤوس الآبار المنخفضة وتقوم بكل العمليات الخفيفة

كما تعمل هذه الآلات جميعها على أبار منتجة أي " تحت الضغط". إضافة إلى عمليات الضخ (Pompage) ويتمثل نشاط هذه المصلحة إلى إيقاف البئر من خلال عملية الضخ عن طريق سوائل عديدة مثل الماء المالح كما تعمل أيضا على تنظيف البئر من الشوائب

الهيكل التنظيمي لمديرية سنوبييتغ SNUBBING

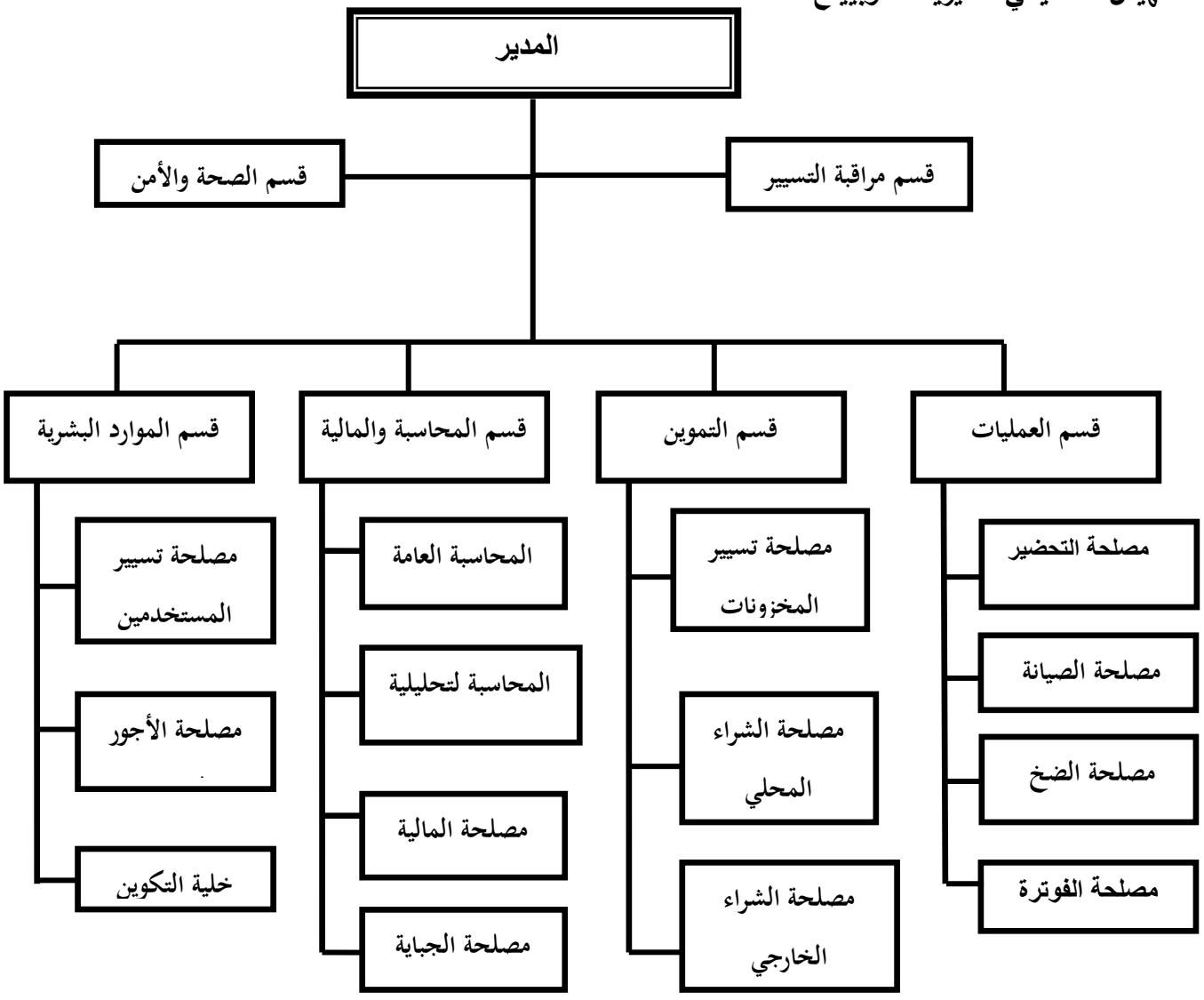

المصدر: من وثائق المؤسسة

و تضم أقسامه على[1] :

قسم التموين : و مهمته :

- تسيير المخزونات التي تدخل وتخرج من المخازن
- توفير الحاجيات واللوازم والمعدات الضرورية للشركة بشرائها

قسم المحاسبة والمالية : و من مهام هذا القسم :

- العمل على جرد وتسجيل جميع ممتلكات للشركة
- توثيق كل الفواتير والوثائق المحاسبية والمالية من طرف رئيس الدائرة
- الاهتمام بالمسائل المحاسبية والمالية و الجبائية.
- العمل على تسديد الديون والقيام بتسجيل كل العمليات المتعلقة باليومية.

قسم الموارد البشرية

- التنسيق ما بين المصالح الإدارية
- تسهيل عمليات الاتصال ما بين الأقسام
- تسيير كل مل يتعلق برواتب وأجور العمال
- تسيير كل مل يتعلق بالمعاملات الشخصية
- إعداد برامج التكوين المخصصة للعمال والمتربصين

قسم العمليات

إن هذا القسم يعمل على توفير خدمات الآبار بحيث يقوم قسم التحضير بتوفير متطلبات العملية من أجهزة و الآلات و سيارات و حماية العمال و العملية من أخطار العمل. و انجاز الأعمال في أحسن الظروف مع توفير الصيانة اللازمة للآلات ، كما تقوم مصلحة الفوترة بتحرير فاتورة حول العمل المنجز

[1] المصدر مسؤول في المشتريات

*ان عملية التحكم و السيطرة تكون في البئر البترولي من خلال ادخال الالات تعمل على ظبط مستوى تدفق و صعود البترول خصوصا اضافة الى عملية التنظيف الروتيني اذا هي عملية وقائية على البئر

المطلب الثاني : لمحة عن الشركة الوطنية لتوزيع و تسويق المنتجات البترولية NAFTAL

الفرع الأول : البطاقة الفنية لشركة نفطال

الشركة عبارة عن خلية حيث يكون نشاط جمع لمجموعة معينة من الوسائل العملية عن طريق توفير هذه الوسائل والتجهيزات والعلاقة الوجودية بينهما أمرا أساسيا يسمح بالتعرف على الهيكلة التنظيمية للشركة. هذه الهيكلة تنمو وتتطور حسب البيئة التي تتواجد فيها الشركة وطبيعة نشاطها.

الفرع الثاني : نشأت وتطور شركة نفطال

صادرة منSONATRACH، نشأت الشركة ERDP أوNAFTAL بفضل المرسوم الرئيسي رقم 101/80 في 1981/04/06. بدأت تنشط في 1982/01/01 وهي تهتم بصناعة وتصفية البترول وتوزيع المواد البترولية براسمال6650000000دج علامة NAFTAL في 1987عدلت وقسمت بفعل المرسوم رقم187/87 إل شركتين[1] :

- ✓NAFTEC شركة مختصة في تصفية البترول.
- ✓NAFTAL شركة مختصة في تسويق وتوزيع المواد البترولية

ودورها الأساسي هو توزيع وتسويق المواد البترولية ملء GPL.

صياغة الزفت وتوزيع تخزين وتسويق الوقود، الغاز والبترول المميعGPL زيوت التشحيم، العجلات والمواد الخاصة اضافة الى نقل المواد البترولية.

كلمة نفطال تنقسم إلى جزأين:

- ✘ NAFT مصطلح عالمي يقصد به البترول.
- ✘ ALالحرفين الأولين من كلمة ALGERIE.

[1] المصدر مسؤول في الوسائل العامة

الفرع الثالث : الاهداف والمهام الاستراتيجية لشركة نفطال:_ من أهدافها نجد :

- تنظيم وتطوير النشاط التسويقي والتوزيعي للمواد البترولية وتحويله
- تخزين ونقل جميع المواد والمنتجات البترولية وتسويقها على معظم التراب الوطني
- السهر على تطبيق واحترام جميع المعايير الاستراتيجية لحماية المنشآت الصناعية
- تعريف وتطوير السياسة المنتهجة على أساس مراقبة وتخزين ووضع الكفاءات العامة للأنظمة المنتهجة للمعلومات
- تطوير ووضع كفاءات عملية للعمليات الموجهة للاستعمال والاختيار الأحسن للموارد البشرية والوسائل والخدمات.

الفرع الرابع : الهيكل التنظيمي لشركة NAFTAL

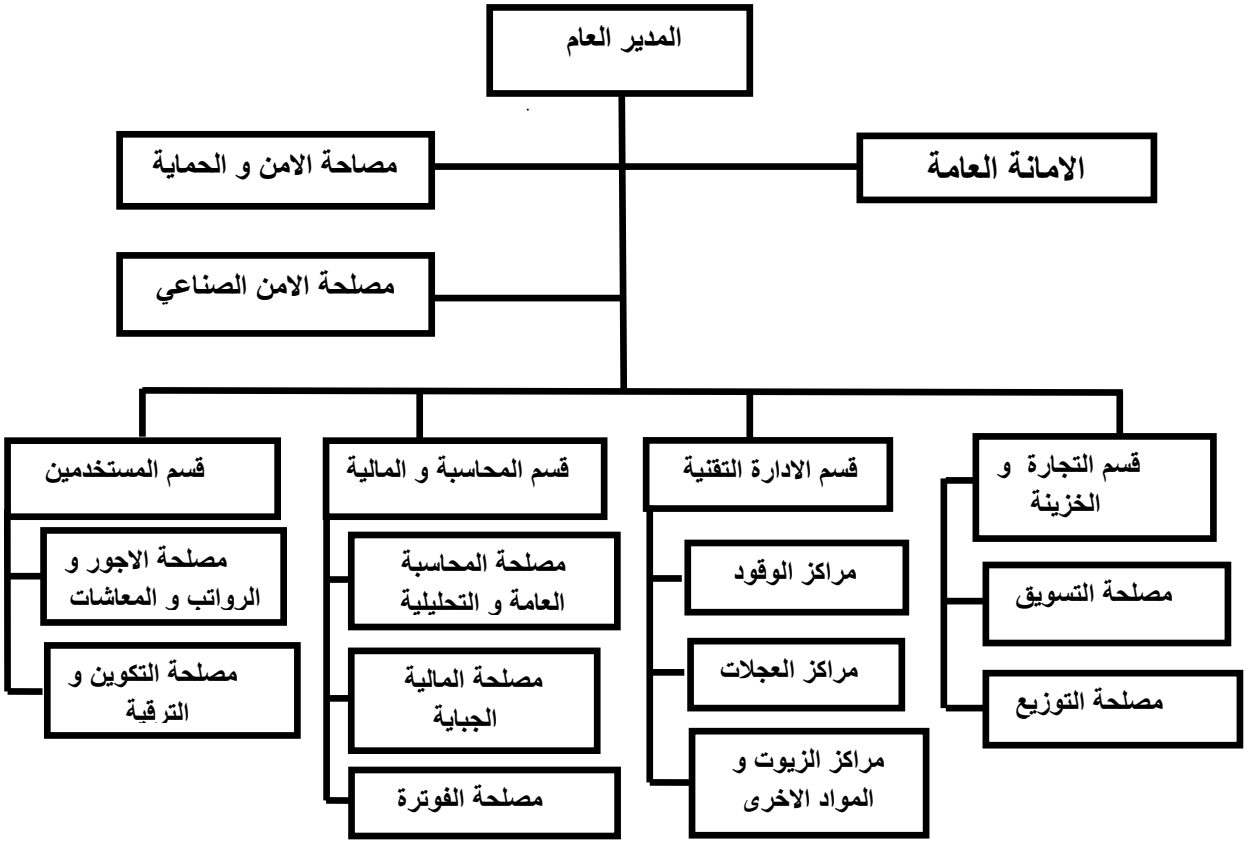

المصدر مصلحة الخزينة

تقسيمات الهيكل التنظيمي لشركة نفطال[1] :

شركة نفطال لديها تنظيم خاص بنشاط الشركة وطبيعتها حيث التنظيم يقوم بتحديد المصالح وأهداف وتنصيب مدراء الأقسام والمديريات بما يتماشى ونشاط الشركة حيث نجد فيها التنظيم التالي:

- المصالح الادارية

المدير العام : يمثل الشركة و يصدر الاوامر و يمضي العقود

الأمانة العامة : تعتبر مصلحة مساعدة للمدير في اتخاد القرارات فهي تاخد دور الاستشارة

مصلحة الأمن الداخلي و الصناعي : تمثل الحماية الداخلية و الخارجية لوسائل و مصالح الشركة و توفير الامن للعمال و الناقلين عبر الطرقات .

قسم التجارة : و يضم مصلحة التسويق و مصلحة التوزيع اضافة الى مصلحة الخزينة تقوم بتوزيعه و تسويق المنتجات البترولية بشكل عقود و مصلحة الخزينة توزيع الدفاتر النفطية الخاصة بالمركبات الصغيرة للاستعمالات الفردية

قسم المحاسبة و المالية : يهتم باعداد الميزانية و الدفاتر المحاسبية و حساب و تحصيل اعلى مستوى في الجباية و ايضا اعداد و توثيق الفواتير للسداد

قسم المستخدمين : الاهتمام بكل امور العمال في الجانب الاجتماعي و اعطاء الرواتب و الاجور

تكوين الاطارات الجامعية لاجل كسي خبؤة عملية جيدة و يعمل هدا القسم ايضا باعطاء العطل القانونية للعمال.

- المصالح التطبيقية

مراكز للوقود : من مهامها:

- ضمان التموين والتسويق للوقود في المنطقة.
- إعداد وإتباع خطط التموين.

[1] المصدر مسؤول في الوسائل العامة

- تحديد المستوى الأمثل للمخزون مع تأمينه والحفاظ عليه.
- تأسيس خطط التوزيع وضمان التنفيذ.
- تحضير مراحل الاستغلال وخطط الصيانة للمستودعات والتأكد من تنفيذها.
- تطوير مراحل الاستغلال بما يتماشى مع الحماية الصناعية والسهر على تطبيقها.

مراكز العجلات : من مهامه:

- تحديد سياسة التسويق للعجلات
- ضمان تموين وتسويق العجلات على مستوى التراب الوطني
- تحديد المستوى الامثل للمخزون مع تأمينه والحفاظ عليه
- تأسيس خطط التسويق مع تامين تنفيذها.
- إعداد ووضع تحت التصرف نظام محاسبي للمواد الإنتاجية.
- تنسيق وتنمية نشاطات استرجاع العجلات المستعملة وضمان تسويقها.
- وضع بنك للمعلومات الإحصائية حول المبيعات حسب نوع المواد.

مراكز زيوت التشحيم: من مهامها:

- ضمان التموين والتسويق للزيوت والمواد الخاصة على التراب الوطني.
- تحديد المستوى الامثل للمخزون مع تأمينه والحفاظ عليه.
- تأسيس خطط التسويق مع تامين تنفيذها.
- إعداد ووضع تحت التصرف نظام محاسبي للمواد الإنتاجية.
- تنسيق وتنمية نشاطات استرجاع الزيوت المستعملة وضمان تسويقها.
- وضع بنك للمعلومات الإحصائية حول المبيعات حسب نوع المواد.

المطلب الثالث : لمحة عن الشركة الوطنية للأشغال في اللآبار E.N.T.P

الفرع الأول : البطاقة الفنية للشركة

الشركة الوطنية للأشغال في الآبار هي شركة وطنية مختصة في تنفيذ عمليات الحفر الاستكشافي و تطوير حقول المحروقات السائلة و الغازية و أيضا الصيانة و بشكل ثانوي انجاز أبار الري العميقة

و قد ارتقى الجانب الاستراتيجي في مجال استغلال المحروقات بنشاط حفر الآبار و صيانتها إلى مستوى شركة وطنية، أثناء إعادة هيكلة سونا طراك في أوائل الثمانينات.و منذ عام 1993 أصبحت الشركة الوطنية للأشغال في الآبار عضوا في الجمعية الدولية للمقاولين في مجال الحفر. "AIDC ".

هي شركة عمومية ، يحمل شكلها القانوني شركة ذات أسهم منذ تاريخ 21 جانفي1989 مقرها الاجتماعي حاسي مسعود ورقلة يبلغ أ رأسمال المؤسسة 14.800.000.000 دج

الفرع الثاني : نشاط الشركة الوطنية للأشغال الآبار

يتمثل نشاطها في :

- الحفر المتوسط و العميق سواء تعلق الأمر بآبار التنقيب أو التطوير.
- الصيانة تخص صيانة الآبار و الحفر و تصليح الناقلات و أجهزة الحفر المساعدة وتجديد الأجهزة.
- صيانة قطع الغيار و إعادة تكييفها و أيضا التدخلات على مستوى الحقل التي تتضمن الوقاية و امن الآبار .
- التدخلات على مستوى الحقل و التي تتضمن الوقاية و أمن الآبار ،القياس و التنظيم.
- نقل الآلات و مخيمات الحفر و تصليح الناقلات صيانة عربات و عتاد المؤسسة.
- الفندقة يتضمن إجمالا قسم الفندقة خدمات الإيواء و الإطعام.

الفرع الثالث :أهداف الشركة الوطنية للأشغال في الآبار

أهداف الشركة تشمل[1] :

- متابعة تطور تكنولوجيا الصناعة البترولية بتوفير التجهيز الكامل لآلات الحفر.
- تطوير الحصة السوقية للحفر و التنقيب على مستوى الوطن و الدولي.
- احتلال الصدارة في المنافسة و ذلك من خلال عرض أسعار مغرية مع ضمان الجودة في الخدمات.
- تطبيق المقاييس العالمية في ميدان النشاط و الحصول على شهادة ISO/9001
- تطبيق النظام الدولي الهادف إلى حماية و أمن البيئة.

[1] المصدر مسؤول في دائرة المالية في المؤسسة

– تكثيف الدورات التكوينية للعمال بغية تحسين مستويات أدائهم لضمان الجودة.

الفرع الرابع :الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP

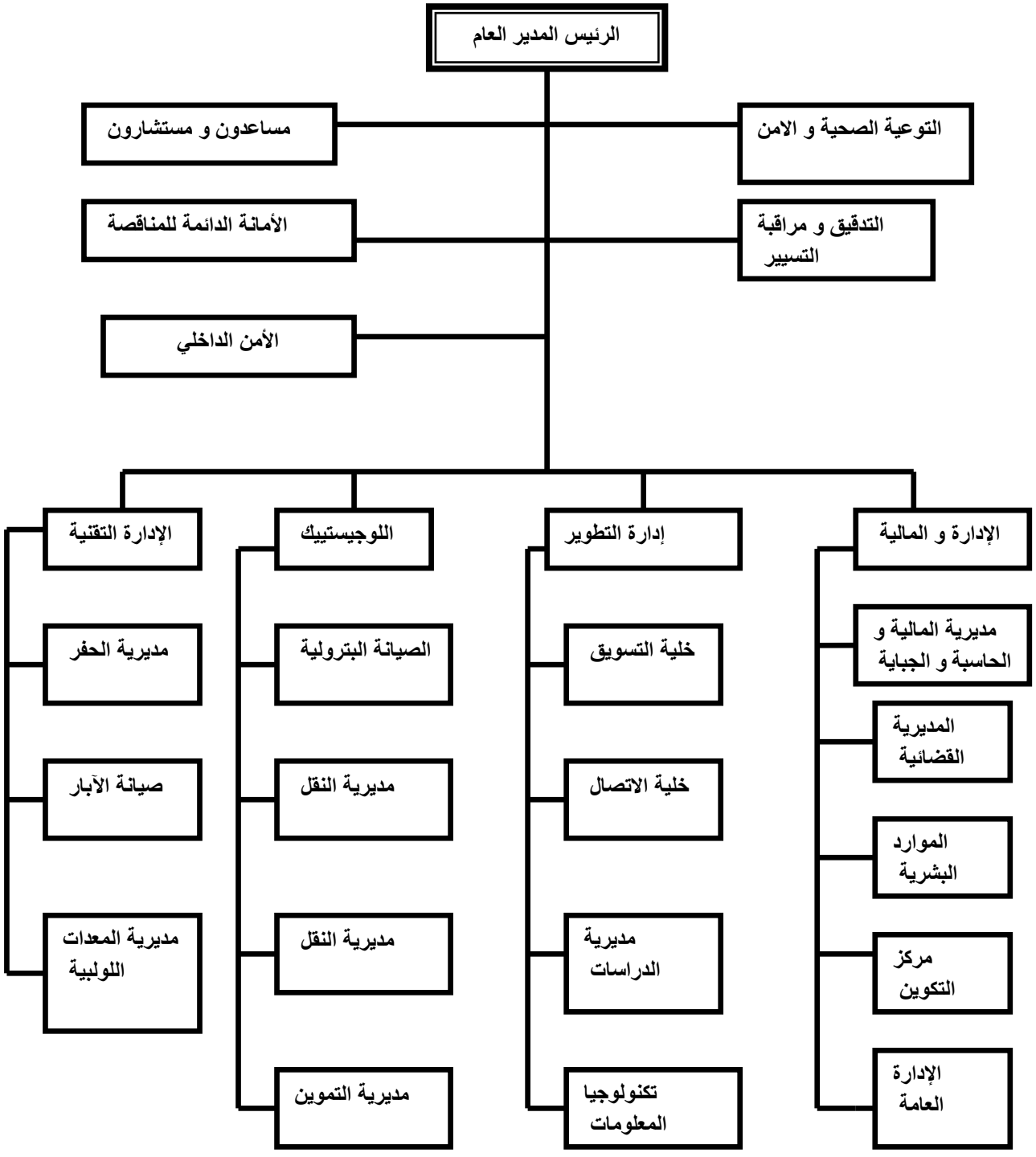

المصدر مسؤول في المالية في المؤسسة

أقسام الهيكل التنظيمي للشركة[1] :

الرئيس المدير العام :و هو المسؤول الأول في الشركة

مديرية التوعية الصحية و الأمن من الأوبئة: تقوم هذه المديرية بالأعمال الآتية

- الحرص على ضمان و أمن العمال.
- المتابعة اليومية للأخطاء الممكن حدوثها. الاستعمال العقلاني للطاقة و المحافظة على البيئة و

مديرية التدقيق و مراقبة التسيير:تهتم بوضع الخطط الإستراتيجية و مرا قبة عملية التسيير

الأمن الداخلي :يحرص على أمن و سلامة الموظفين في الشركة

المديرية العامة للوجستيك : تسيير الشركة و تجهيزها و تهتم بجانب الفندقة و التصليح و العناية بالتجهيزات و نقل و تركيب و تفكيك آلات الحفر. مراقبة وسائل النقل .

المديرية العامة التقنية : تقوم بعمليات الحفر للبترول و الغاز و الماء و عملية الصيانة للآبار المحفورة

المديرية العامة للإدارة و المالية : تتكون من

- مديرية المالية و المحاسبة: تقوم المديرية بإعداد الجداول و كل العمليات المالية و المحاسبية.
- مديرية الموارد البشرية: الانتقاء الموضوعي و النوعي للموظفين و التأهيل العلمي للعمال.
- مركز تكوين الشركة : يتم تكوين العمال الجدد و الطلبة و الممتهنين.
- المديرية القضائية : تهتم بكل شؤون الشركة القانونية و علاقتها مع الأطراف الخارجية.
- مديرية الإدارة العامة تهتم بالتنسيق بين إدارات الشركة و خلق اتصال بينها.

المديرية العامة للتطوير : تهتم بالتكنولوجيات الحديثة فيما يتعلق بمجال الحفر و تقديم الاستشارات و تتكون من :

[1] المصدر مسؤول في المالية في المؤسسة

- مديرية التسويق تهتم بتسويق و دراسة السوق.
- مديرية الاتصال تهتم بربط الاتصالات و المعلومات بين الوحدات.
- مديرية الدراسات تهتم بدراسة العمليات التي تتم على مستوى الشركة .

المطلب الرابع : عموميات حول الشركة الوطنية للتنقيب E.N.A.F.O.R

الفرع الأول [1]: البطاقة الفنية للشركة

في سنة 1966 وطبقا لمخطط التنمية التي وضعته سوناطراك ، تم استحداث ألفور (ALFOR) نمط شراكة بين سونا طراك وسدكو (SEDCO) 51 % للشركة الجزائرية سوناطراك SONATRACH و 49% للشركة الأمريكية.SEDCO.

بمقتضى المرسوم رقم 170/81 المؤرخ في الفاتح من أوت سنة 1981، تأسست الشركة الوطنية للتنقيب "ENTREPRISE NATIONAL DE FORAGE، وفي أول جانفي 1982 أخذت الشركة على عاتقها مشاريع التنقيب.

و بمقتضى المرسوم الصادر في 26 نوفمبر 1998 تغيرت حالة الشركة الى شركة ذات مساهمة حيث وزعت الأسهم على HOLDING SH بسنة 51 % و SGP INDJAB بنسبة 49 %.

في سنة 2005 أصبحت الشركة الوطنية للتنقيب احد الفروع التابعة لسوناطراك بنسبة 100% حصلت الشركة الوطنية للتنقيب برأسمال يقدر بـ 4.000.000.000 دج.

الفرع الثاني :إنجازات الشركة الوطنية للتنقيب

- الشركة الوطنية للتنقيب مكلفة بإنجاز عمليات التنقيب لحساب العملاء الوطنيين والأجانب، وذلك استغلال النفط و الطبقات المائية وكذا عمليات صيانة الآبار المنتجة للزيت و الغاز
- من إنجازاتها الشركة الوطنية للتنقيب منذ إنشائها سنة 1966م حيث قامت بانجاز أول بئر أفقي في سنة 1991 و ساهمت في اكتشافات عديدة في قطاع المحروقات داخل الوطن .

[1] مؤسسة ENAFOR، دليل التنظيم، إدارة الموارد البشرية

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة[1]ENAFOR

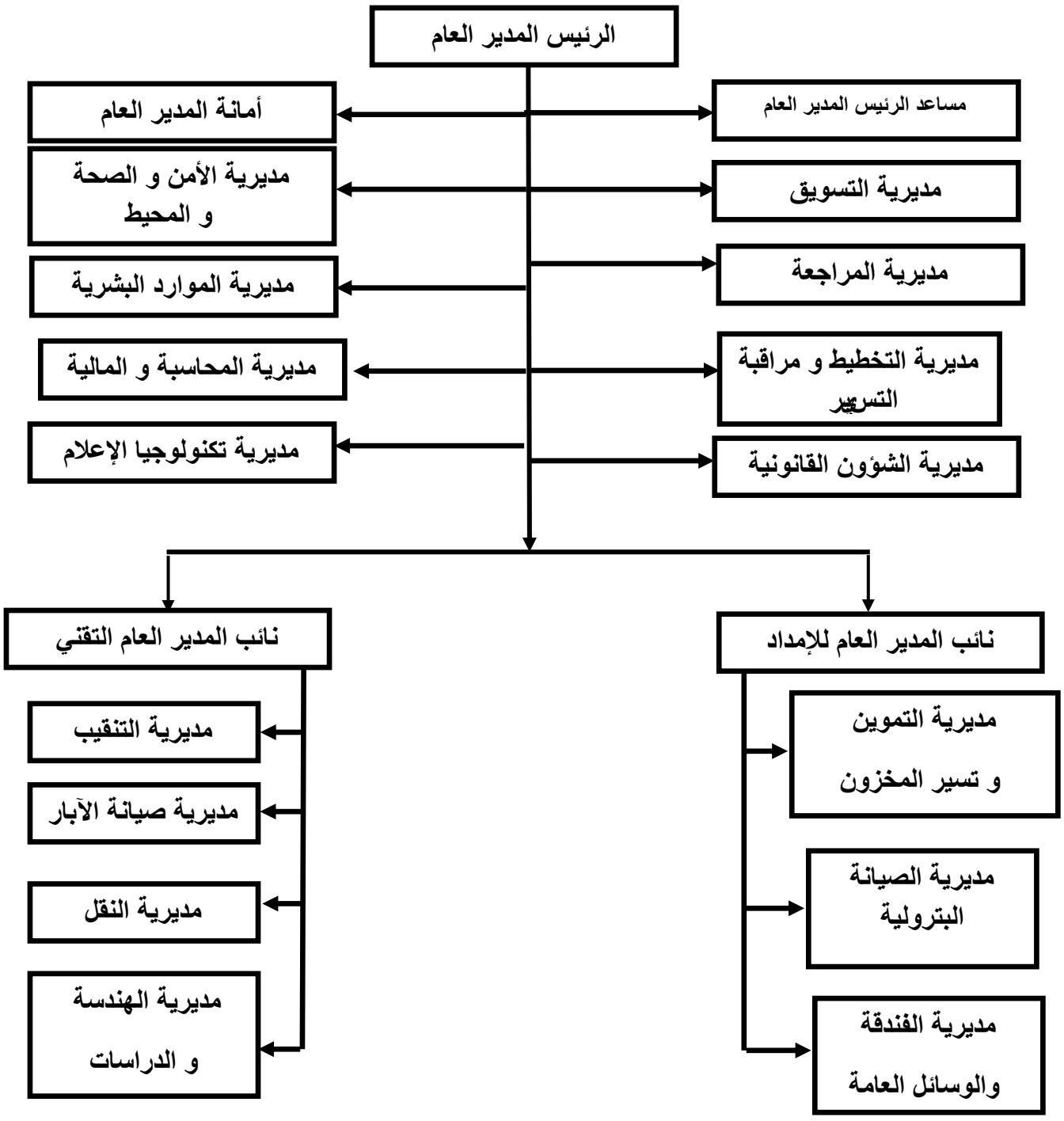

مؤسسة ENAFOR، دليل التنظيم، إدارة الموارد البشرية.

[1]مؤسسة ENAFOR، دليل التنظيم، إدارة الموارد البشرية.

أقسام الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتنقيب

المدير العام:

إضافة إلى الصلاحيات التي يتمتع بها طبقا للقوانين التأسيسية ، والسلطة المخولة له من طرف مجلس الإدارة ، يمارس الرئيس المدير العام وظيفة الإدارة ، وللقيام بذلك على أكمل وجه ، يساعده في ذلك طاقم استشاري مكون من :

- مساعد الرئيس المدير العام.
- مديرية الدراسات و الهندسة.

مديرية التنقيب و صيانة الآبار:

تتلخص مهام ومسؤوليات المديريتين فيما يلي :

- تحديد ووضع سياسة التنقيب، الحفاظ على وسائل التنقيب بالإضافة إلى الاستعمال العقلاني
- تحديد سياسة الحماية ،الأمن و البيئة بالزيادة إلى تحسين الأداء الخدمات حسب معايير التنقيب المتبعة لدى المؤسسة و نظام ايزو ISO.

مديرية الموارد البشرية : تعد مديرية الموارد البشرية الإدارة المسؤولة عن سياسة الموارد البشرية وتسيير الوسائل في إطار الصلاحيات المخولة لها، يعتبر مدير الموارد البشرية والإدارة أيضا مسؤولا عن تطبيق التوجيهات وأهداف الشركة في تطوير الوظائف الإدارية والعمال. كما تمارس هذه المديرية نوعين من المهام والمتمثلة في :

- الأولى وظيفية بالنسبة لمختلف المديريات .
- الثانية عملية فيما يخص تسيير الإمكانيات البشرية على مستوى المؤسسة .

وتقسم هذه المديرية إلى الدوائر الفرعية التالية :

- دائرة الدراسات و تنمية المستخدمين.
- دائرة تسير المستخدمين.
- مركز التكوين.

المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول : طبيعة الدراسة الميدانية

تم الإعتماد في الدراسة الميدانية على الإستبيان ، لتطابق الإطار النظري مع الإطار التطبيقي وصولاً لمدى فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية . حيث يعتبر الاستبيان أداة مهمة من أدوات جمع البيانات الميدانية للإجابة على تساؤلات الدراسة[1]

تعريف الاستبيان : يعرّف الإستبيان بأنّه مجموعة مؤشرات يمكن عن طريقها اكتشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق الاستقصاء التجريبي أي إجراء بحث ميداني على جماعة محددة من الناس، وهي وسيلة اتصال رئيسية بين الباحث والمبحوث وتحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص القضايا التي تزيد معلومات عن المبحوث [2].

خطوات إنجاز الاستبيان:

تتضمن عملية تصميم الاستبيان ووضع الأسئلة الخاصة به خمس خطوات رئيسية هي[3]:

– يتم أولا تحديد موضوع الدراسة بشكل عام والموضوعات الفرعية التي يمكن أن تنبثق منه، بعد ذلك يتم تقسيم المواضيع الفرعية إلى مجموعات أو نواحي محددة.

– يتم صياغة السؤال أو أكثر حول كل موضوع فرعي، مع مراعات التقليل من عدد الأسئلة بقدر الإمكان، ومحاولة الاستغناء عن الأسئلة غير الضرورية، لأن ذلك يقلل من نسبة الردود.

– إجراء اختبار تجريبي على الاستبيان عن طريق عرضه على عدد محدّد من أفراد الدراسة قبل اعتماده بشكل نهائي والطلب منهم التعليق عليه وتبيين الأسئلة المبهمة والغامضة أو غير المفهومة إن وجدت ومدى تغطية الاستبيان لموضوع البحث واقتراح أسئلة إضافية ضرورية لغايات الدراسة ولم ترد ضمن الاستبيان.

– تعديل الاستبيان بناء على الاقتراحات السابقة وإصداره بشكل نهائي تمهيدا لتوزيعه على العينة المراد دراستها.

– توزيع الاستبيان على عينة الدراسة بطرق مناسبة .

---

[1] انظرأ.د أحمد عودة عبد المجيد عودة ، مشكلات استخدام الاحصاء في تحليل البيانات للرسائل العلمية و الأطروحات ، استاذ الاحصاء و مناهج البحث العلمي .ص 6 .

[2] أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص 12 .

[3] محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، منهج البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر ، الأردن، 1997.

إيجابيات الاستبيان[1]:

– توفير الكثير من الوقت والجهد في جميع البيانات فلا يحتاج الباحث إلى صرف الكثير من الوقت والجهد خصوصا إذا تمّ إرسال استبيانات بالبريد.

– تغطية أماكن متباعدة في فترة وجيزة.

– تعطي للمبحوث الحرية في اختيار الوقت المناسب لتعبئة الاستبيان وحرية في التفكير والرجوع إلى بعض المصادر التي يحتاجها عكس المقابلة.

– يقلل من التحيز سواء من قبل الباحث أو المبحوث.

– تكاليفه ليست مرتفعة .

– يتطلب مهارة أقل من المقابلة.

– لا يحتاج إلى عدد كبير لجمعه .

– يمكن الحصول على المعلومات الحساسة عن طريقه حيث لا يستطيع المبحوث قولها مباشرة للباحث.

– يسهل تحليل نتائجه.

– تتوفر فيه شروط أفضل لتقنين المعلومات وذلك من خلال صياغة الأسئلة ومضمونها.

– يستخدم في البحوث التي تحتاج إلى بيانات حساسة ومحرجة .

عيوب الاستبيان [2]:

– لا تعود نسبة كبيرة من الاستبيانات التي تذهب بالبريد.

– لا يمكن استخدامه في المجتمعات الأمية.

– قد لا يفهم المبحوث بعض الأسئلة .

– لا يستطيع الباحث معرفة ردود فعل المستجيب عند إجابته على الأسئلة.

– قد تكون الإجابة من الأشخاص الذين يهمهم البحث تعبر عن فكر معين ولهذا فإن أجوبتهم على الأسئلة فيها نوع من التحيّز.

– وجود أسئلة غير مجاب عنها من قبل المبحوثين بعكس المقابلة فقد ينسى المبحوث الإجابة عن سؤال معين أو يتعمد ذلك لأن السؤال قد يستغرق وقتا وجهد أو لأنه يتعلق بنواحي شخصية يفضل المبحوث عدم الإدلاء بها.

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص 23 .
[2] نفس المرجع ، ص 24 .

المطلب الثاني : إعداد و هيكل الاستبيان

تمت الاستعانة في إعداد الاستبيان على مراجع و أبحاث سابقة تتعلق بموضوع الدراسة ، و كذا الاستفادة من الجانب النظري لصياغة أسئلة الاستبيان ، ثم اخضاعها للتحكيم العلمي من طرف أساتذة متخصصين في مجال الإحصاء و مجال الجباية ، و ذلك بعد موافقة الأستاذ المشرف بغية التأكد من منهجية و بناء الاستبيان.

تم طباعة الاستبيان على أوراق عادية ، كما تم صياغه باللغة العربية .

أما تصميم الاستبيان تضمن على 26 سؤالاً مقسمين لثلاث مجالات تهدف إلى :

- الأسئلة من 01 – 14: تمثل المجال الأول الذي يهتم بمكانة تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية، و هو متعلق بالفرضية الأولى و التي تهدف إلى مساهمة تسيير الخطر الجبائي في إعطاء صورة مالية سليمة في الشركات البترولية الجزائرية .
- الأسئلة من 15– 18 : تمثل المجال الثاني الذي يركز على مؤهلات المسير الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية ، و هو متعلق بالفرضية الثانية و التي تهدف إلى مساهمة المسير الجبائي و المؤهلات التي يمتلكها في الشركات البترولية إلى التحكم في الخطر الجبائي .
- الأسئلة من 19– 26 : تمثل المجال الثالث الذي يهتم بفعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية ، و المتعلق بالفرضية الثالثة و التي تهدف إلى فعالية تسيير الخطر الجبائي تعمل على تحسين أداء الشركات البترولية الجزائرية .

بعد ذلك تم تفريغ بيانات الاستبيان في برنامج EXCEL لتكوين مصفوفة متعلقة بثلاث مجالات و التي تمثل الفرضيات الثلاث ،الفرضية الأولى تشمل على 16 سؤال و الفرضية الثانية تضم 05 أسئلة أما الفرضية الثالثة تتكون من 10 أسئلة . و بعد ذلك تم تفريغ المصفوفة في برنامج SPSS للحصول على النتائج المرجوة.

و بذلك بلغ عدد فقرات المجالات 31 فقرة ، كانت الإجابة عليها وفق مقياس ليكارت الثلاثي مستخدم بثلاث أنماط للإجابة هي (موافق ، محايد ، غير موافق) ، حيث تعطى للإجابة قيم (أوزان) كما موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (04) قيم مقياس ليكارت الثلاثي

الوزن (weight)	الرأي opinion
1	غير موافق
2	إلى حد ما
3	موافق

المصدر:عز الدين عبد الفتاح،مقدمة في الاحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام spss،الجزء الثالث،ص 538.

و بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح لتحديد الإتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (05) تحديد الإتجاه

المتوسط المرجح weighted mean	الرأي attitude
من 1 إلى 1,66	غير موافق
من 1,67 إلى 2,33	إلى حد ما
من 2,34 إلى 3	موافق

المصدر: عز الدين عبد الفتاح ،مقدمة في الاحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام spss،الجزء الثالث، ص 538

المطلب الثالث : تفريغ و تحليل النتائج

الفرع الأول : الخصائص الديمغرافية لمجتمع عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 159 مشاهدة حيث وزعت على أربعة شركات بترولية هي : الشركة الوطنية لخدمات الآبار ، الشركة الوطنية للتنقيب ، الشركة الوطنية للأشغال في الآبار و الشركة الوطنية لتوزيع و تسويق المنتجات البترولية . حيث تم توزيع الاستبيان في الفترة من 22 أفريل إلى 30 أفريل 2013 .

جدول رقم (06) : الاستمارات المسترجعة و غير مسترجعة من عينة الدراسة

البيان	الاستمارة	
	العدد	النسبة %
عدد الاستمارات الموزعة	159	100%
عدد الاستمارات المسترجعة	139	87,42%
عدد الاستمارات غير مسترجعة	20	12,58%

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا لمعطيات المقدمة من طرف الشركات البترولية

شكل رقم (02) : الاستمارات المسترجعة و غير مسترجعة من عينة الدراسة

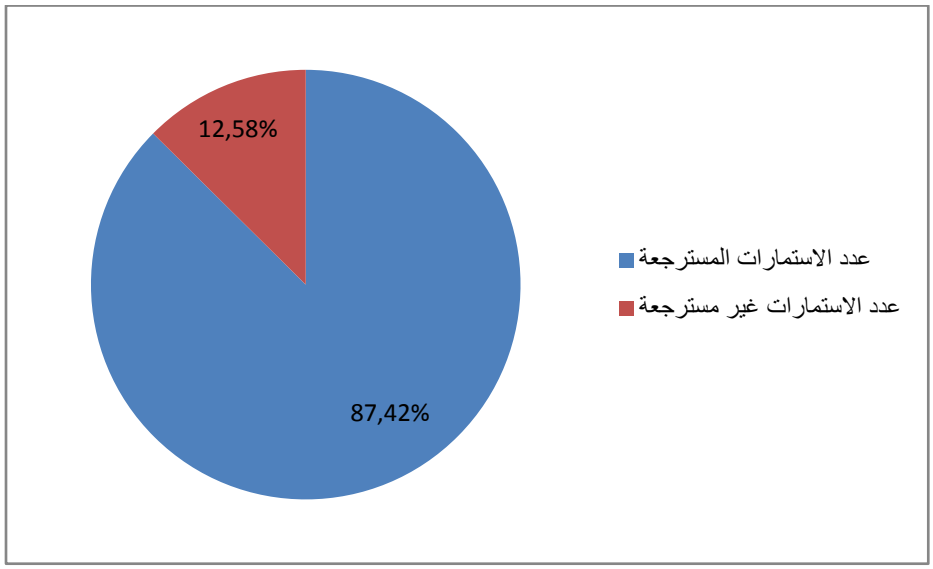

المصدر : من اعداد الطالبة

1 تقسيم عينة الدراسة حسب الجنس :

يمثل الجدول رقم (07) أن 66،91 % من عينة الدراسة هم ذكور ، و 33،09 % إناث .

جدول رقم (07) : توزيع العينة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة%
الذكور	93	66,91%
الاناث	46	33,09%
المجموع	**139**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

شكل رقم (03) : توزيع العينة حسب الجنس

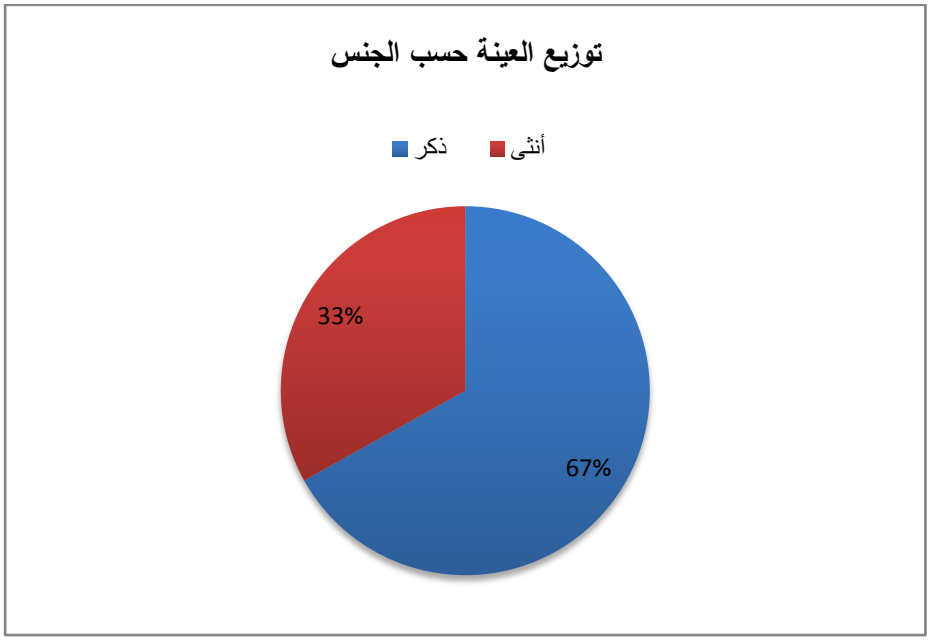

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

2 تقسيم عينة الدراسة حسب النشاط الممارس :

يمثل الجدول رقم (08) أن 92،09% من عينة الدراسة تمثل عينة من شركات بترولية ذات نشاط خدماتي ، و 7،91 % من عينة الدراسة تمثل عينة من شركات بترولية نشاطها شراء و بيع .

جدول رقم (08) : توزيع العينة حسب النشاط الممارس

البيان	التكرار	النسبة %
خدماتي	128	92,09%
شراء و بيع	11	7,91%
المجموع	**139**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

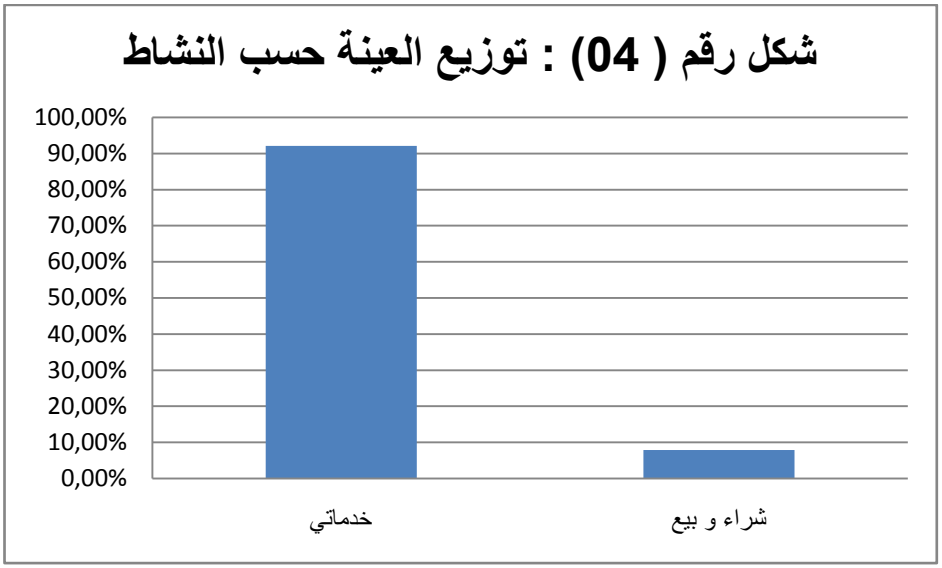

المصدر: من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

3 توزيع العينة حسب الوظيفة :

نلاحظ من الجدول رقم (09) أن 28.06 % من عينة الدراسة النسبة الأعلى هم إطار محاسبي في الشركات البترولية محل الدراسة ، و 26.62% إطار مالي ، 13.67 % إطار جبائي و 7.91 % إطار مالي رئيسي ، و 5.03% تمثل كلاً من رئيس قسم المالية و المحاسبة و رئيس قسم المحاسبة العامة ، و نجد 4.32 % إطار محاسبي رئيسي و 3.60% إطار جبائي رئيسي 1.44% رئيس قسم مراقبة التسيير ، و نسبة 0.72 % تمثل مراقب تسيير و مكلف بالفوترة و التغطية و رئيس مصلحة المحاسبة التحليلية و رئيس مصلحة الجباية و رئيس مصلحة الخزينة أيضا تمثل نفس النسبة للمدير العام.

جدول رقم (09) : توزيع العينة حسب الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة %
إطار محاسبي	39	28,06%
إطار محاسبي رئيسي	6	4,32%
إطار جبائي	19	13,67%
إطار جبائي رئيسي	5	3,60%
إطار مالي	37	26,62%
إطار مالي رئيسي	11	7,91%

رئيس قسم المالية و المحاسبة	7	5,03%
رئيس قسم المحاسبة العامة	7	5,03%
إطار مكلف بالفوترة و التغطية	1	0,72%
مراقب تسيير	1	0,72%
رئيس قسم مراقبة التسيير	2	1,44%
رئيس مصلحة المحاسبة التحليلية	1	0,72%
رئيس مصلحة الجباية	1	0,72%
رئيس مصلحة الحزينة	1	0,72%
المدير العام	1	0,72%
المجموع	**139**	**100,00%**

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

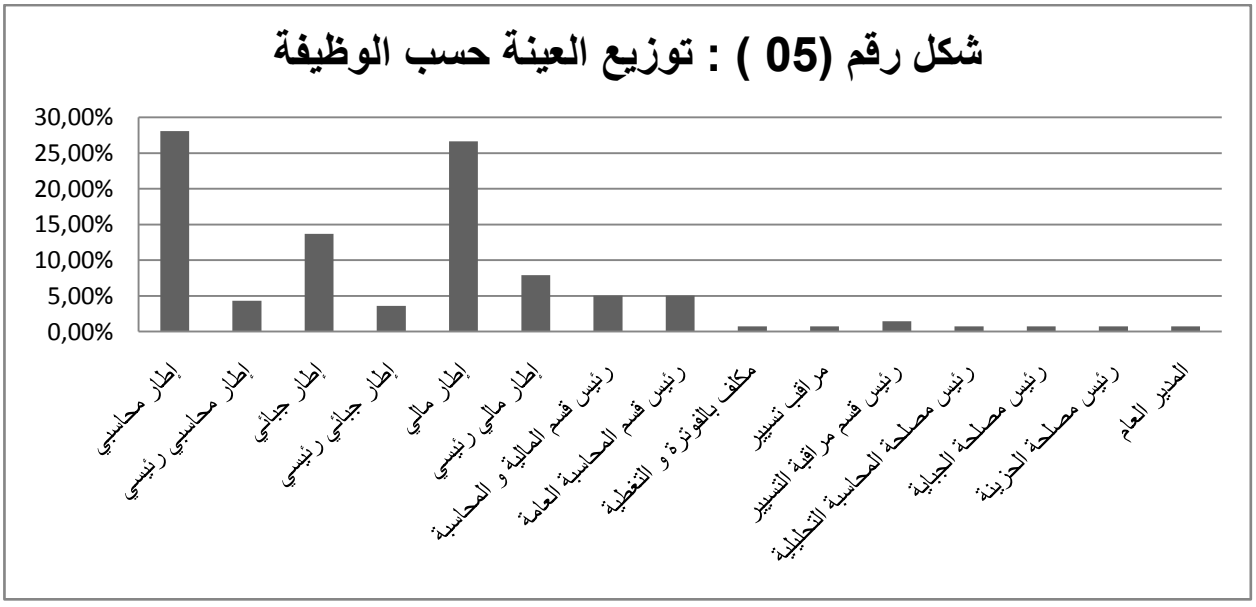

المصدر: من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

4 **توزيع العينة حسب الخبرة** : نلاحظ من الجدول رقم (10) أن أعلى نسبة 60.43% لأفراد العينة ذات خبرة من 06 إلى 10 سنوات ، بعدها تليها نسبة 20.14% لديها خبرة من سنة لـ 05 سنوات ، ثم 15.83% من عينة الدراسة لديهم خبرة من 11 إلى 15 سنة ، و أخيرًا 3.60 % لديهم خبرة من 16 سنة فما فوق .

جدول رقم (10) : توزيع العينة حسب الخبرة

البيان	التكرار	النسبة %
من سنة – 5 سنوات	28	20,14%
من 6 – 10 سنوات	84	60,43%
من11 – 15 سنة	22	15,83%
من 16 سنة فما فوق	5	3,60%
المجموع	**139**	**100,00%**

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

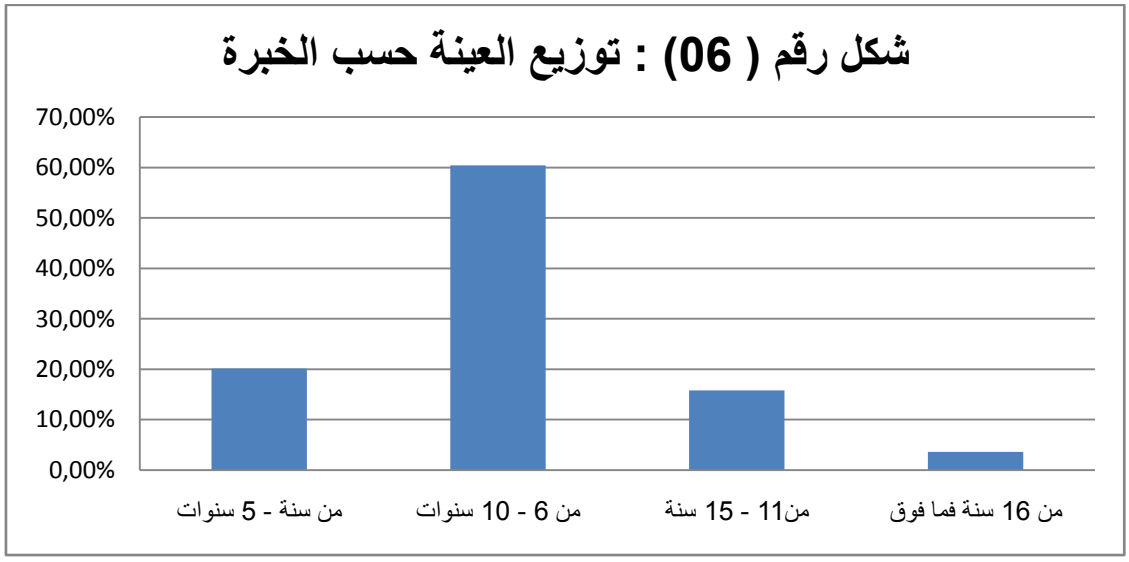

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

5 **توزيع العينة حسب العمر (السن)** : من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن 62.59% من عينة الدراسة أعمارهم بين 30 و 40 سنة ، و 25.90% أعمارهم تتراوح بين 41 و 50 سنة ، و 9.35% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة ، و 2.16% أعمارهم فوق 50 سنة .

جدول رقم (11) : توزيع العينة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	13	9,35%
من 30 – 40 سنة	87	62,59%
من 41 – 50 سنة	36	25,90%
فوق 50 سنة	3	2,16%
المجموع	**139**	**100,00%**

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرفالشركات

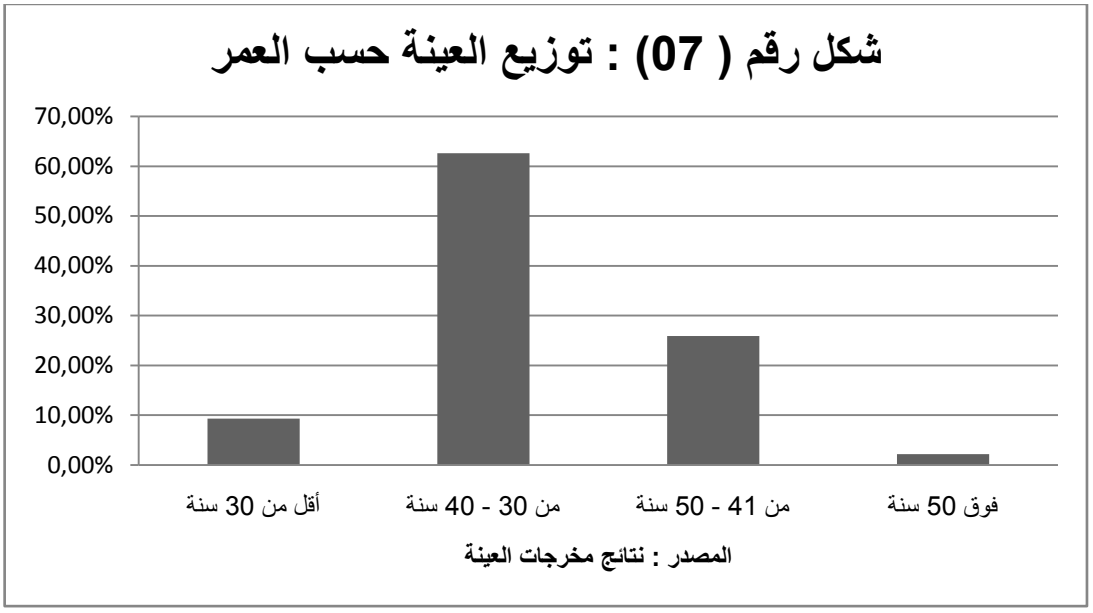

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

6 **توزيع العينة حسب المؤهلات العلمية :** نلاحظ من الجدول رقم (12) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة 86.33% لديهم شهادة ليسانس تخصص محاسبة و 5.03% لديهم شهادة ما بعد التدرج (ماجستير) ،3.60% متحصلين على مهندس دولة في التسيير ، 2.88% لديهم شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة ، أما النسبة 0.72% من عينة الدراسة تمثل كلاً من الأفراد الحاصلين على شهادة تقني سامي في المحاسبة و و شهادة جامعية تطبيقية للاقتصاد و مستوى التعليم الأساسي ، بحكم هذا الأخير لديه خبرة طويلة في الشركة .

جدول رقم (12) : توزيع العينة حسب المؤهلات العلمية

البيان	التكرار	النسبة
ليسانس	120	86,33%
شهادة ما بعد التدرج	7	5,03%
شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة	4	2,88%
مهندس دولة في التسيير	5	3,60%
تقني سامي في المحاسبة	1	0,72%
شهادة جامعية تطبيقية للإقتصاد	1	0,72%
مستوى التعليم الأساسي	1	0,72%
المجموع	**139**	**100,00%**

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

شكل رقم (08) : توزيع العينة حسب المؤهلات العلمية

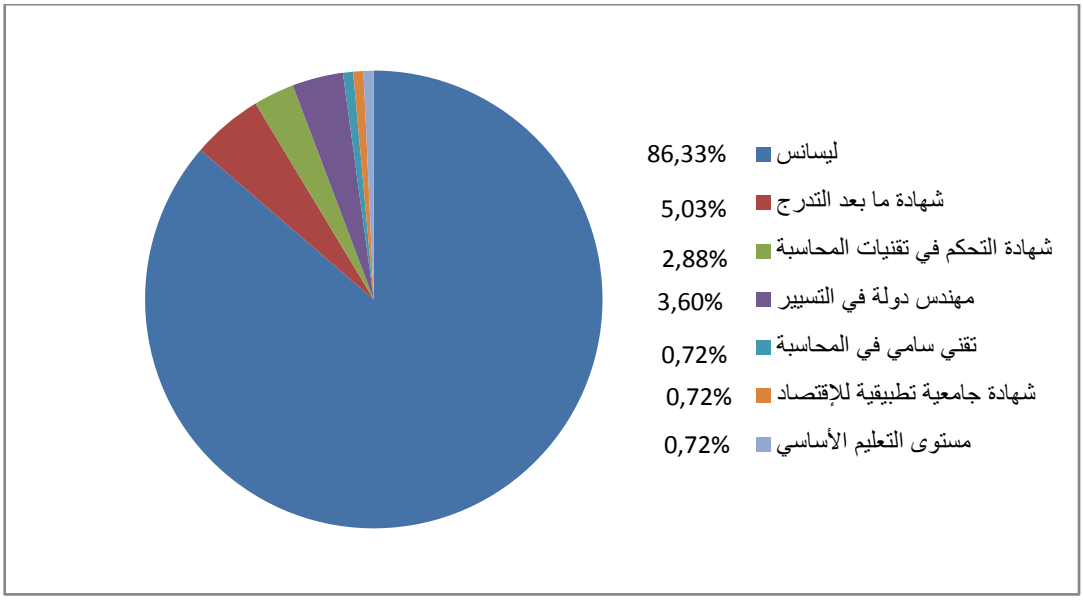

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا للمعطيات المقدمة من طرف الشركات

الفرع الثاني : دراسة صدق و ثبات الاستبيان :

إن زيادة قيمة معامل ألفا كرومباخ تعني زيادة مصداقية البيانات مما تعكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة كما أن الثبات يعني استقرار المقياس ،أي يعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذ أُعيد تطبيقه على نفس العينة.

و يحسب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات.

1- ثبات و صدق الاستبيان :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) معامل الثبات لجميع مجالات الدراسة 84.7 % و معامل صدق 92% و هي نسب مقبولة لأغراض الدراسة ، و منه فإن أداة القياس (الإستبيان) صادقة في ما وضعت لأجله و ثابتة بدرجة كبيرة.

جدول رقم (13) : مقياس ألفا كرومباخ لجميع مجالات الدراسة

مجال الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
مجالات الدراسة الثلاث	26	0,847	0,92

المصدر: اعداد الطالبة استنادًا لنتائج المعالجة باستخدام SPSS V 16,

و من الجدول رقم (14) نلاحظ أن معامل الثبات للمجال الأول 70.6% في حين المجال الثاني 64% أما المجال الثالث 60 % و هي قيم مقبولة لقبول معامل الصدق حيث نجد في المجال الأول 84 % و في المجال الثاني 80% و المجال الثالث 77.4 % ، كما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم (14) : مقياس ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المجال الأول	14	0,706	0,84
المجال الثاني	04	0,64	0,8
المجال الثالث	8	0,6	0,774

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا لنتائج المعالجة باستخدام SPSS V 16,0

- صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاختبار :

من خلال نتائج الدراسة نجد أن متوسط معامل الارتباط للمجال الأول يساوي 39.48% و هذا يدل على العلاقة الطردية بين فقرات المجال الأول ، بينما نجد أن هناك علاقة عكسية قوية (-0.623) في العبارة الثالثة هذا يدل أن تسيير الخطر الجبائي لا يقتصر فقط على مصداقية التصريحات الجبائية للشركة البترولية كما نجد أيضا العلاقة العكسية في العبارة الرابعة (-0.0113) التي تدل أن الشركة البترولية لا تتعاون مع مكاتب مراجعة جبائية خارجية .

بينما بلغ متوسط معامل الارتباط للمجال الثاني 22.10% الذي يدل على العلاقة الطردية بين فقرات المجال الثاني ، في حين نجد أن هناك علاقة عكسية ضعيفة (- 0.053) في العبارة الأولى التي تدل على أن اختيار المسيرين الجبائيين للشركة ذو الكفاءة العلمية و العملية لا يؤثر على جودة تسيير الخطر الجبائي في الشركة البترولية كما نجد العلاقة العكسية الضعيفة (- 0.069) في العبارة الأخيرة التي تدل على أن نقص المؤهلات و الاطارات لتسيير الخطر الجبائي ليس بعائق .

في حين أن متوسط معامل الارتباط للمجال الثالث يساوي 27.83 % الذي يدل على العلاقة الطردية بين فقرات المجال إلا أننا نجد علاقة عكسية ضعيفة (- 0.02) في العبارة الثانية التي تدل على أن فعالية عمل المسير الجبائي ليس مرتبط فقط بمدى التزام الشركة بالقواعد و الأحكام الضريبية المتعلقة بالنشاط البترولي ، هذا كما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم (15) : معامل الارتباط بين عبارات الاستبيان

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
X1	0,046	Y1	-0,053	Z1	0,013
X2	0,525	Y2	0,482	Z2	-0,02
X3	-0,623	Y3	0,524	Z3	0,147
X4	-0,0113	Y4	-0,069	Z4	0,663
X5	0,541			Z5	0,11
X6	0,05			Z6	0,717
X7	0,602			Z7	0,244

X8	0,577			Z8	0,353
X9	0,568				
X10	0,69				
X11	0,689				
X12	0,737				
X13	0,434				
X14	0,703				
متوسط معامل الارتباط	0,3948	متوسط معامل الارتباط	0,221	متوسط معامل الارتباط	0,2783

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا لنتائج المعالجة باستخدام SPSS V16,0

الفرع الثالث : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات مجالات الدراسة :

1 **بالنسبة للمجال الأول :** يتضح من خلال الجدول رقم (16) من خلال حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا ، و هذا لتحديد درجة التأثير و التي قدرت في مجموعها على مقياس موافق نوعًا ما أي بدرجة متوسط ، حيث أظهرت النتائج للمجال الأول أن المتوسط الحسابي العام هو 2.21 بانحراف معياري بلغ 0.524 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين أفراد عينة الدراسة، كما يتضح من الجدول أن مكانة تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية جاء بدرجة متوسطة و هذا على النحو التالي:

- تحصلت العبارة الأولى " قسم تسيير الجباية البترولية مستقل له مصلحة خاصة في الشركة " على المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.99 بانحراف معياري 0.17 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق 99.30% من عينة الدراسة . و بذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر هذا العنصر بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة .

- كما جاءت العبارة السادسة " تقوم الشركة بمراجعة جبائية داخلية " في المرتبة الثانية حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.91 بانحراف معياري 0.371 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين منحوا موافق 94.20% من عينة الدراسة . و بالتالي يمكن اعتبار هذا العنصر ذات درجة كبيرة من وجهة نظر أفراد العينة .
- احتلت العبارة الثانية عشر" يعمل برنامج تسيير الخطر الجبائي على توعية المسيرين الجبائيين للشركة بالقوانين الجبائية" على المرتبة الثالثة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.54 بانحراف معياري 0.5 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين منحوا موافق 54% من عينة الدراسة . و بذلك يمكن اعتبار من وجهة رأي أفراد العينة أن هذا العنصر ذات درجة كبيرة .
- جاءت العبارة " تسيير الخطر الجبائي يقتصر فقط على مصداقية التصريحات الجبائية للشركة " بالمرتبة الرابعة المتوسط الحسابي لها كان 2.46 بانحراف معياري 0.819 ، كانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق 66.90% من عينة الدراسة . و بذلك اعتبار هذا العنصر ذات درجة كبيرة من وجهة رأي أفراد العينة .
- تحصلت العبارة الأخيرة " الاهتمام بتسيير الخطر الجبائي له تأثير على تخفيض المخاطر الجبائية للشركة " على المرتبة الخامسة بلغ المتوسط الحسابي 2.29 بانحراف معياري 0.95 ، و كانت نسبة العينة الذين أعطوا موافق 63.30% من عينة الدراسة . و بذلك يمكن اعتبار هذا العنصر ذات درجة متوسطة من وجهة رأي أفراد العينة .
- تحصلت العبارة السابعة " نتائج المراجعة الجبائية الداخلية تكون إيجابية للشركة " على المرتبة السادسة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.24 بانحراف معياري 0.46 ، كانت نسبة العينة الذين أعطوا موافق نوعًا ما 73.40% من عينة الدراسة . و هذا بدرجة متوسط من وجهة رأي أفراد العينة.
- كما جاءت العبارة الحادية عشر " الإطلاع على القوانين الجبائية المتعلقة بالشركة يكون بشكل مستمر و بالتالي زيادة الالتزام الجبائي ومنه تخفيض المخاطر الجبائية " على المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 2.22 و انحراف معياري 0.434 ،و كانت نسبة العينة الذين أعطوا موافق نوعا ما 76.30% من عينة الدراسة . و هذا بدرجة متوسط بالنسبة لأفراد عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة الثانية " أنتم على اطلاع بدليل الاجراءت الجبائية الذي يتعلق بالشركة " على المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 2.2 انحراف معياري 0.437 ، و كانت نسبة العينة الذين أعطوا موافق نوعا ما 77% من عينة الدراسة . و هذا بدرجة متوسط من وجهة رأي أفراد عينة الدراسة.

- كما جاءت العبارة العاشرة " برنامج تسيير الخطر الجبائي يعمل على زيادة الالتزام الجبائي وبالتالي تحسين العلاقة بين الشركة و الإدارة الجبائية " على المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 2.19 و انحراف معياري 0.397 ، و كانت نسبة العينة الذين منحوا موافق نوعا ما 80.60% من عينة الدراسة . و هذا بدرجة متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة .
- و جاءت العبارة التاسعة " برنامج تسيير الخطر الجبائي يمكنه أن يعمل على تخفيض أنواع الأخطار الجبائية التي تتعرض لها الشركة " على المرتبة العاشرة بلغ المتوسط الحسابي 2.14 بانحراف معياري 0.365 ، و كانت نسبة العينة الذين أعطوا موافق نوعا ما 84.90% من عينة الدراسة . و هذا بدرجة متوسط من وجهة رأي أفراد عينة الدراسة .
- و تحصلت العبارة الثامنة " هناك برنامج يخصص لتسيير الخطر الجبائي في الشركة " على المرتبة الحادية عشر حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.14 بانحراف معياري 0.372 ، و كانت نسبة العينة الذين أعطوا موافق نوعا ما 84.20 % من عينة الدراسة . و هذا بدرجة متوسط من خلال وجهة رأي أفراد عينة الدراسة .
- كما جاءت العبارة الثالثة عشر " هناك معوقات تحد من عمل تسيير الخطر الجبائي وهذا ما ينعكس على مصداقية التصريحات الجبائية " على المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي 2.05 و انحراف معياري 0.887 ، و كانت نسبة العينة الذين أعطوا موافق 41.70 % . و هذا بدرجة متوسط من وجهة رأي أفراد عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة الخامسة " أنتم على دراية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الجبائي لنشاط عملكم " على المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي 1.5 و انحراف معياري 0.863 ، و كانت نسبة العينة الذين أعطوا غير موافق 74.10% . و هذا بدرجة ضعيف من خلال رأي أفراد عينة الدراسة .
- كما جاءت العبارة الرابعة " أنتم تتعاونون مع مكاتب مراجعة جبائية خارجية " على المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي 1.06 و انحراف معياري 0.313 ، و كانت نسبة العينة الذين منحوا غير موافق 96.40% من عينة الدراسة . و هذا بدرجة ضعيف من خلال رأي أفراد عينة الدراسة .

من خلال ما سبق حول مكانة تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية جاءت بالاتجاه و مقياس موافق نوعًا ما بدرجة متوسط يمكن أن تفسير ذلك لـ :

- لا يوجد اهتمام بالاطلاع على دليل الاجراءات الجبائي الذي يتعلق بنشاط الشركة .
- عدم الدراية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الجبائي لنشاط الشركة .

- الشركة لا تخصص برنامج لتسيير الخطر الجبائي رغم أنه توجد مصلحة مستقلة لتسيير الجباية البترولية في الشركة .
- عدم الاطلاع على القوانين الجبائية المتعلقة بالشركة البترولية .
- وجود معوقات تحد من عمل تسيير الخطر الجبائي وهذا ما ينعكس على مصداقية التصريحات الجبائية .
- لا توجد دراية كافية بين أفراد العينة على الأخطار الجبائية التي تتعرض لها الشركات البترولية الجزائرية رغم أن إدارة تسيير الجباية البترولية تعمل على توعية المسيرين الجبائيين للشركة بالقوانين الجبائية ، و كذا اهتمام الشركة البترولية بتسيير الخطر الجبائي لما له من تأثير على تخفيض المخاطر الجبائية .

جدول رقم (16) : اتجاهات أراء أفراد العينة حول مكانة حول مكانة تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية

المجال الأول	غير موافق	محايد	موافق	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الاتجاه	الرتبة
	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%				
قسم تسيير الجباية البترولية مستقل له مصلحة خاصة في الشركة	1	0	138	0,17	2,99	موافق	1
	0,70%	0%	99,30%				
أنتم على اطلاع بدليل الاجراءت الجبائية الذي يتعلق بالشركة	2	107	30	0,437	2,2	إلى حد ما	8
	1,40%	77%	21,60%				
تسيير الخطر الجبائي يقتصر فقط على مصداقية التصريحات الجبائية للشركة	29	17	93	0,819	2,46	موافق	4
	20,90%	12,20%	66,90%				
أنتم تتعاونون مع مكاتب مراجعة جبائية خارجية	134	2	3	0,313	1,06	غير موافق	14
	96,40%	1,40%	2,20%				
أنتم على دراية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الجبائي لنشاط عملكم	103	2	34	0,863	1,5	غير موافق	13
	74,10%	1,40%	24,50%				
تقوم الشركة بمراجعة جبائية داخلية	4	4	131	0,371	2,91	موافق	2
	2,90%	2,90%	94,20%				
نتائج المراجعة الجبائية الداخلية تكون إيجابية للشركة	2	102	35	0,46	2,24	إلى حد ما	6
	1,40%	73,40%	25,20%				
هناك برنامج يخصص لتسيير الخطر الجبائي في الشركة	1	117	21	0,372	2,14	إلى حد ما	11
	0,70%	84,20%	15,10%				
برنامج تسيير الخطر الجبائي	1	118	20	0,365	2,14	إلى حد ما	10

يمكنه أن يعمل على تخفيض أنواع الأخطار الجبائية التي تتعرض لها الشركة	0,70%	84,90%	14,40%				
برنامج تسيير الخطر الجبائي يعمل على زيادة الالتزام الجبائي وبالتالي تحسين العلاقة بين الشركة و الإدارة الجبائية	0	112	27	0,397	2,19	إلى حد ما	9
	0%	80,60%	19,40%				
الإطلاع على القوانين الجبائية المتعلقة بالشركة يكون بشكل مستمر و بالتالي زيادة الالتزام الجبائي ومنه تخفيض المخاطر الجبائية	1	106	32	0,4348	2,223	إلى حد ما	7
	0,70%	76,30%	23%				
يعمل برنامج تسيير الخطر الجبائي على توعية المسيرين الجبائيين للشركة بالقوانين الجبائية	0	64	75	0,5	2,54	موافق	3
	0%	46%	54%				
هناك معوقات تحد من عمل تسيير الخطر الجبائي وهذا ما ينعكس على مصداقية التصريحات الجبائية	51	30	58	0,887	2,05	إلى حد ما	12
	36,70%	21,60%	41,70%				
الاهتمام بتسيير الخطر الجبائي له تأثير على تخفيض المخاطر الجبائية للشركة	48	3	88	0,95	2,29	إلى حد ما	5
	34,50%	2,20%	63,30%				
المتوسط العام	**2.21**		**الانحراف المعياري العام**		**0.524**	**إلى حد ما (موافق بدرجة المتوسط)**	

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا لنتائج المعالجة باستخدام SPSS V 16,0

2 **بالنسبة للمجال الثاني** : يتضح من خلال الجدول رقم (17) من خلال حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا ، و هذا لتحديد درجة التأثير و التي قدرت في مجموعها على مقياس موافق نوعًا ما أي بدرجة متوسط ، حيث أظهرت النتائج للمجال الأول أن المتوسط الحسابي العام هو2.26 بانحراف معياري بلغ 0.583 مما يدل عدم وجود تباين بين آراء أفراد العينة ،

كما يتضح من الجدول أن مؤهلات المسير الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية جاء بدرجة متوسطة و هذا على النحو التالي:

- تحصلت العبارة الأولى " اختيار المسيرين الجبائيين للشركة ذوي الكفاءة العلمية والعملية يؤثر على جودة تسيير الخطر الجبائي في الشركة " على المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.99 بانحراف معياري 0.17 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق 99.30% من عينة الدراسة . و بذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر هذا العنصر بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة الرابعة " نقص المؤهلات في تسيير الخطر الجبائي والإطارات يعتبر عائق و بالتالي يزيد من الخطر الجبائي للشركة " على المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط الحسابي لها 2.36 بلفحراف معياري 0.712 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين منحوا موافق 49.60 % من عينة الدراسة . و بذلك يعتبر هذا العنصر ذات درجة كبيرة من وجهة رأي عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة الثانية " مؤهلات المسير الجبائي في الشركة البترولية الجزائرية محلية وليست عالمية " على المرتبة الثالثة حيث بلغ متوسط الحسابي لها 1.94 بلفحراف معياري 0.75 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين منحوا موافق نوعا ما 43.90 % من عينة الدراسة . و هذا بدرجة متوسط من وجهة رأي عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة الثالثة "إعتماد الشركات البترولية الجزائرية على الخبرات الأجنبية، يجعل الشركات البترولية تعاني التبعية التسييرية للخطر الجبائي " على المرتبة الرابعة حيث بلغ متوسط الحسابي لها 1.78 بلفحراف معياري 0.702 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين منحوا موافق نوعا ما 46 % من عينة الدراسة و هذا بدرجة متوسط من وجهة رأي عينة الدراسة .

من خلال ما سبق حول مؤهلات المسير الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية جاءت بلاتجاه و بمقياس متوسط يمكن أن تفسير ذلك لـ :

- مؤهلات المسير الجبائي في الشركة البترولية الجزائرية محلية .
- اعتماد الشركات البترولية الجزائرية على الخبرات الأجنبية .
- نقص الاطارات المؤهلة في تسيير الخطر الجبائي .

جدول رقم (17) : اتجاهات آراء أفراد العينة حول مؤهلات المسير الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية

المجال الثاني	غير موافق	محايد	موافق	الانحراف المعياري	الوسط المرجح	الاتجاه	الرتبة
	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%				
اختيار المسيرين الجبائيين للشركة ذوي الكفاءة العلمية والعملية يؤثر على جودة تسيير الخطر الجبائي في الشركة	1	0	138	0,17	2,99	موافق	1
	0,70%	0%	99,30%				
مؤهلات المسير الجبائي في الشركة البترولية الجزائرية محلية وليست عالمية	43	61	35	0,75	1,94	إلى حد ما	3
	30,90%	43,90%	25,20%				
إعتماد الشركات البترولية الجزائرية على الخبرات الأجنبية، يجعل الشركات البترولية تعاني التبعية التسييرية للخطر الجبائي	53	64	22	0,702	1,78	إلى حد ما	4
	38,10%	46%	15,80%				
نقص المؤهلات في تسيير الخطر الجبائي والإطارات يعتبر عائق و بالتالي يزيد من الخطر الجبائي للشركة.	19	51	69	0,712	2,36	موافق	2
	13,70%	36,70%	49,60%				
المتوسط الحسابي العام	**2.267**		**الانحراف المعياري العام**		**0.583**	**إلى حد ما (موافق بدرجة المتوسط)**	

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا لنتائج المعالجة باستخدام SPSS V 16,0

3 -بالنسبة للمجال الثالث :

يتضح من خلال الجدول رقم (18) من خلال حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا ، و هذا لتحديد درجة التأثير و التي قدرت في مجموعها على مقياس موافق أي بدرجة مرتفعة حيث أظهرت النتائج للمجال الثالث أن المتوسط الحسابي العام هو2.386 بانحراف معياري بلغ 0.466 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد العينة ، كما يتضح من الجدول أن فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية جاء بدرجة مرتفعة و هذا على النحو التالي:

- تحصلت العبارة الثالثة " فعالية عمل المسير الجبائي لديها تأثير كبير على فعالية المسير المالي للشركة " على المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.99 بانحراف معياري 0.12 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق 98.60 % من عينة الدراسة . و بذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر هذا العنصر بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة الثانية " فعالية عمل المسير الجبائي مرتبطة بمدى التزام الشركة بالقواعد و الأحكام الضريبية المتعلقة بالنشاط البترولي " على المرتبة الثانية حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.96 بانحراف معياري 0.22 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق 97.10 % من عينة الدراسة . و بذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر هذا العنصر بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة الأولى " فعالية عمل المسير الجبائي يمكن قياسها من خلال تحكمه في المخاطر الجبائية للشركة " على المرتبة الثالثة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.95 بانحراف معياري 0.278 و كانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق 96.40 % من عينة الدراسة . و بذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر هذا العنصر بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة الخامسة" هل تعتقد أن عدم فعالية تسيير الخطر الجبائي قد تؤدي إلى أضرار إقتصادية وسياسية، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الريع البترولي " على المرتبة الرابعة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.94 بانحراف معياري 0.289 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق 95.70 % من عينة الدراسة . و بذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة السادسة "هل تعتقد أن عدم فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية، يرجع إلى سبب ملكيتها للدولة " على المرتبة الخامسة حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.91 بانحراف معياري 0.747 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق نوعا ما 43.90 % من عينة الدراسة . و هذا بدرجة متوسط من وجهة نظر عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة الرابعة "عدم فعالية تسيير الخطر الجبائي قد تؤدي إلى تشويه سمعة الشركة " على المرتبة السادسة حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.88 بانحراف معياري 0.781 ، و كانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق نوعا ما 38.10 % من عينة الدراسة . وهذا بدرجة متوسط من وجهة نظر عينة الدراسة .
- تحصلت العبارة السابعة " فروع الشركات البترولية الجزائرية في الخارج لا تهتم كثيرا بتسيير الخطر الجبائي " على المرتبة السابعة حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.79 بانحراف معياري 0.747 و كانت

نسبة أفراد العينة الذين أعطوا غير موافق و موافق نوعا ما بنسب متساوية 40.30 % من عينة الدراسة لكل منهما . و هذا بدرجة متوسط إلى ضعيف من وجهة نظر عينة الدراسة .

– تحصلت العبارة الثامنة " تعرض فروع الشركات البترولية الجزائرية في الخارج، لنزاعات جبائية دليل على عدم وجود فعالية لتسيير الخطر الجبائي " على المرتبة الثامنة حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.67 بانحراف معياري 0.544 و كانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق نوعا ما 59.70 % من عينة الدراسة. و هذا بدرجة متوسط من وجهة نظر عينة الدراسة .

من خلال ما سبق حول فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية جاءت بالاتجاه و بمقياس موافق ذلك راجع للتأثير الكبير لعمل المسير الجبائي على المسير المالي للشركة البترولية الجزائرية .

جدول رقم (18) : اتجاهات آراء أفراد العينة حول فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية

المجال الثالث	غير موافق	محايد	موافق	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الاتجاه	الرتبة
	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%				
فعالية عمل المسير الجبائي يمكن قياسها من خلال تحكمه في المخاطر الجبائية للشركة	2	3	134	0,278	2,95	موافق	3
	1,40%	2,20%	96,40%				
فعالية عمل المسير الجبائي مرتبطة بمدى التزام الشركة بالقواعد و الأحكام الضريبية المتعلقة بالنشاط البترولي	1	3	135	0,222	2,96	موافق	2
	0,70%	2,20%	97,10%				
فعالية عمل المسير الجبائي لديها تأثير كبير على فعالية المسير المالي للشركة	0	2	137	0,12	2,99	موافق	1
	0%	1,40%	98,60%				
عدم فعالية تسيير الخطر الجبائي قد تؤدي إلى تشويه سمعة الشركة	51	53	35	0,781	1,88	إلى حد ما	6
	36,70%	38,10%	25,20%				
هل تعتقد أن عدم فعالية تسيير الخطر الجبائي قد تؤدي إلى أضرار إقتصادية وسياسية، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الريع البترولي	2	4	133	0,289	2,94	موافق	4
	1,40%	2,90%	95,70%				
هل تعتقد أن عدم فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية،	45	61	33	0,747	1,91	إلى حد ما	5
	32,40%	43,90%	23,70%				

يرجع إلى سبب ملكيتها للدولة							
فروع الشركات البترولية الجزائرية في الخارج لا تهتم كثيرا بتسيير الخطر الجبائي	56	56	27	0,747	1,79	إلى حد ما	7
	40,30%	40,30%	19,40%				
تعرض فروع الشركات البترولية الجزائرية في الخارج، لنزاعات جبائية دليل على عدم وجود فعالية لتسيير الخطر الجبائي	51	83	5	0,544	1,67	إلى حد ما	8
	36,70%	59,70%	3,60%				
المتوسط الحسابي العام	**2.386**		**الانحراف المعياري العام**		**0.466**	**موافق**	

المصدر : من اعداد الطالبة استنادًا لنتائج المعالجة بالستخدام SPSSS V 16,0

- **اختبار فرضيات الدراسة :**

- **اختبار الفرضية الأولى :** من الجدول رقم (16) استنتجنا أن مساهمة تسيير الخطر الجبائي في اعطاء صورة سليمة في الشركات البترولية موافقة إلى حد ما بدرجة متوسط و هذا راجع لـ :
- ليسوا على دراية بدليل الاجراءات الجبائية الذي يخص نشاط الشركة .
- عدم استحداث المعلومات و قلة الاطلاع على القوانين الضريبية .
- ليسوا على دراية بالامتيازات الجبائية

من خلال هذا نستنتج أن مساهمة تسيير الخطر الجبائي في اعطاء صورة سليمة في الشركات البترولية الجزائرية يكون بالدراية المتجددة و المستمرة للاجراءات الجبائية و الاطلاع الدائم على القوانين الضريبية للنشاط البترولي و هذا يستخلص ان على الشركات البترولية الجزائرية وضع برنامج تسيير الخطر الجبائي و السير على خطاه لمساهمته في أعطاء صورة سليمة لها .

1 +**اختبار الفرضية الثانية :** من الجدول رقم (17) تبين لنا أن مساهمة المسير الجبائي في الشركة البترولية في التحكم في الخطر الجبائي موافقة إلى حد ما بدرجة متوسط هذا لأن الشركات البترولية الجزائرية تعاني من التبعية التسييرية لهذه الشركات كما يجب التركيز على الكفاءة العلمية و العملية لاختيار المسير الجبائي لأنه يؤثر بالدرجة الأولى على جودة تسيير الخطر الجبائي كلما كان عامل الكفاءة حتى و ان كانت محلية كلما كانت الجودة في تسيير الخطر الجبائي و بالتالي تخفيض الخطر الجبائي و العكس صحيح كلما كانت الشركات البترولية الجزائرية تعاني من نقص في المؤهلات كلما ضعفت جودة تسيير الخطر الجبائي و بالتالي زيادة الخطر الجبائي .

2 -**اختبار الفرضية الثالثة :** من الجدول رقم (18) تبين لنا أن فعالية تسيير الخطر الجبائي في تحسين أداء الشركات البترولية الجزائرية موجودة و لكن فعاليتها متوسطة و هذا راجع لتأثير مؤهلات المسير الجبائي و مكانة تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية عليها .

حيث أن فعالية جودة عمل و كفاءة المسير الجبائي و الالتزام بالاحكام و القواعد الضريبة المتعلقة بالنشاط البترولي تؤثر بالايجاب على تسيير الخطر الجبائي و التقليل من مخاطر الجبائية التي تتعرض لها الشركات البترولية الجزائرية و هذا ما ينعكس على تحسين أدائها لأن فعالية عمل المسير الجبائي له تأثير كبير و مباشر على فعالية المسير المالي للشركة .

خلاصة

هدفت الدراسة الميدانية إلى دراسة و تحليل مدى فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية من وجهة نظر أفراد من عينة بعض الشركات ما البترولية الجزائرية و استخلصنا ما يلي :

- وضع الشركات البترولية الجزائرية قسم خاص بتسيير الجباية البترولية .
- الشركات البترولية الجزائرية تقوم بمراجعة جبائية داخلية .
- تقوم الشركات البترولية الجزائرية بتوعية المسيرين الجبائيين من خلال برنامج تسيير الخطر الجبائي للشركة .
- تهتم الشركات البترولية الجزائرية بتسيير الخطر الجبائي لما له من تأثير على تخفيض المخاطر الجبائية التي تتعرض لها.
- تسيير الخطر الجبائي يعتمد على مصداقية التصريحات الجبائية .
- كفاءة الاطارات الجبائية و المسيرين لها يساهم بالدرجة الأولى على تسيير الخطر الجبائي للشركة البترولية ، و نقص الكفاءات عائق يزيد من الخطر الجبائي للشركات البترولية .
- وجود تأثير كبير لفاعلية عمل المسسير الجبائي على المسير المالي للشركة البترولية الجزائرية .
- فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية مرتبط بمدى إلتزام الشركة بالقواعد و الأحكام الضريبية المتعلقة بالنشاط البترولي .
- تكمن فعالية عمل المسير الجبائي في تحكمه للمخاطر الجبائية التي تتعرض لها الشركة البترولية
- إن عدم التسيير الجيد و الفعال للمخاطر الجبائية للشركات البترولية الجزائرية قد تؤدي لأضرار اقتصادية و سياسية خاصة و أن الجزائر تعتمد على الريع البترولي .

الــخـاتـــمة

من خلال هذا البحث الذي تمحور حول إبراز فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية حاولنا معالجة الإشكالية المتمثلة في مدى فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية ،من خلال فصلين نظريين و فصل ثالث دراسة ميدانية لأربع شركات بترولية جزائرية ذات طابع خدماتي و أخرى ذات طبيعة شراء و بيع .

حيث تناولت الدراسة في الفصل الأول تسيير الخطر الجبائي في الشركات لما يحمل الميدان الجبائي من مخاطر تحدث آثار سلبية على مختلف وظائفها ،لأن القانون الجبائي يفرض عليها إحترام الأحكام و القوانين و التشريعات الجبائية ،وهذه الأخيرة تتغير باستمرار لذا على الشركات البترولية أن تواكب هذه التغيرات للتحكم الجيد في العامل الجبائي و مراقبة تطبيق هذه الأحكام ،يتمثل كل هذا في التسيير الجيد للمخاطر الجبائية .

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للجباية في الشركات البترولية الجزائرية كونها تعتبر مورد هام من موارد الدولة الجزائرية لأن اقتصاده الجزائر اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى هذا من جهة ،و من جهة ثانية النظام الجبائي البترولي الجزائري من أكثر الأنظمة تعقيدًا ،لذا يستوجب على الشركات البترولية الجزائرية أن تكون بصدد التغيرات الحاصلة للتشريعات الجبائية .

أما في الفصل الثالث الذي خصص للدراسة الميدانية ،فقد ركز على فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية ،من خلال تحليل الاستبيانات المقدمة لأفراد عينة الدراسة تبين مكانة تسيير الخطر الجبائي و توضيح أثر مؤهلات المسير الجبائي و كذا فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية .

فبعد المعالجة لمختلف جوانب الدراسة توصلنا لنتائج خاصة باختبار الفرضيات و نتائج أخرى عامة

نتائج الفرضيات :

- إن الفرضية الأولى المبنية على مساهمة تسيير الخطر الجبائي في إعطاء صورة مالية سليمة للشركات البترولية الجزائرية ،و هذا من خلال مكانة تسيير الخطر الجبائي لديها ،حيث تم استنتاج أن الشركات البترولية الجزائرية تهتم نوعًا ما بتسيير الخطر الجبائي فهذا يعكس قلة الاطلاع على الأحكام و التشريعات الخاصة بالقوانين الضريبية البترولية .

- أما الفرضية الثانية المتمثلة في مساهمة المسير الجبائي في الشركات البترولية في التحكم في الخطر الجبائي من خلال مؤهلاته العلمية و العملية ،حيث تم استنتاج أن كفاءة المسير الجبائي و مؤهلاته لها تأثير على تسيير الخطر الجبائي ،وتبين لنا أنها غير كافية على التسيير المحكم و الجيد للمخاطر الجبائية .
- و بخصوص الفرضية الثالثة و التي تمثل فعالية تسيير الخطر الجبائي تعمل على تحسين أداء الشركات البترولية الجزائرية و من خلالها اتضح أن لديها نوعًا ما فعالية تسييرية للخطر الجبائي .

حيث أن الاختيار الجيد للكفاءة و المؤهلات ،و كذا الالتزام بأحكام التشريع الجيائي الخاص بالجباية البترولية ينعكس على أدائها ،و لكن لا يخفى الأمر أن الشركات البترولية الجزائرية مازالت بعيدة عن تسيير الخطر الجبائي .

نتائج عامة :

- الاطلاع على الاجراءات الجبائية و القوانين المتعلقة بأحكام النظام البترولي الجزائري يساهم في إضفاء الشفافية بين الشركات البترولية و الادارة الجبائية ،مما يعكس هذا على الالتزام الجبائي و كذا تخفيض المخاطر الجبائية الناتجة عنها.
- فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية مرتبط بوجود نظام معلومات قوي و شفاف ،كذلك مرتبط بتأثير أداء المسير الجبائي على المسير المالي في الشركات البترولية الجزائرية .
- الجزائر اقتصادها اقتصاد ريعي بترولي بالدرجة الأولى و الجباية البترولية من المصادر الهامة لمداخيلها ،لذا يجب التسيير الجبائي الجيد للمخاطر التي تعيقها لأنها في الأخير تؤدي إلى أضرار سياسية و أزمات اقتصادية كون البترول سلعة استرتيجية هامة بالنسبة للدول .
- وجود فجوة في تطبيق الأحكام و القوانين بين الشركات البترولية في الوطن و فروعها في الخارج ،لذا نجد أكثر المخاطر تأتي من هذه الأخيرة (اختلاسات ،تهرب ضريبي ،....) هذا ناتج عن عدم الاطلاع للتشريعات الضريبية و كذا عدم التحكم الجيد لتسيير الخطر الجبائي .

هذه النتائج تؤدي بنا تقديم جملة من التوصيات التي تعمل على الحرص على فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية ،و كذا تخفيض المخاطر الجبائية فيها و نوجزها في :

- مواكبة التعديلات المستمرة حيث يقوم عليها كفاءات مؤهلة في مجال الجباية و التسيير .

- محاربة كل مظاهر الاهمال و الاغفال الممكن وقوعها في ميدان الجباية ،لما له من انعكاس خطير على الأداء الجبائي و المالي للشركات البترولية الجزائرية .
- التنظيم الجيد لتسيير الخطر الجبائي من خلال وضع برنامج خاص له يسمح بالالتزام الجبائي دون الاخلال بأحكام التشريع الضريبي المعمول به .
- يجب على الشركات البترولية الجزائرية قبل اتخاذ أي قرار أن تدرج العامل الجبائي في القرارات التسييرية و القرارات العادية .
- وجود الشفافية بين الشركات البترولية الجزائرية و الادارة الجبائية .
- زيادة تأهيل و تدريب المسيرين الجبائيين في الشركات البترولية الجزائرية هذا لضمان تسيير فعال للمخاطر الجبائية .
- العمل على زيادة الوعي في الاطلاع على القوانين و الأحكام المتعلقة بالنشاط البترولي عن طريق اعلامهم بكل ما هو جديد في التشريعات الجبائية من خلال توزيع الجرائد الرسمية الجزائرية التي تتضمن أحكام و قوانين قطاع المحروقات.
- امكانية اللجوء للتعاون مع مكاتب مراجعة جبائية خارجية لموضوعية و شفافية المعلومات ،و لذا كشف المبكر عن المخاطر التي تواجه هذه الشركات .
- يجب أن لا تبقى الجزائر رهينة الجباية البترولية لأنها مرتبطة بأسعار السوق ،و هذه الأسعار متذبذبة لذا على الدولة أن تنوع من مصادر مداخيلها و ذلك بالقيام بتدابير لرفع مستوى الجباية العادية لتساهم في تسديد ميزانية التسيير .
- الرقابة على مدى رشادة تسيير المال العام و مراقبة مدى تنفيذ الأحكام المالية و الجبائية .
- اخضاع الشركات البترولية الجزائرية و كذا الأجنبية لرقابة جبائية صارمة و ذلك بموجب آخر التعديلات التي طرأت على قانون المحروقات .

قائمة المراجع

المراجع العربية :

الكتب

1 -عيد أحمد أبو بكر،وليد اسماعيل السيفو،إدارة الخطر و التأمين ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الأردن،2009.

2 -محمد محمود الكاشف، محمد نادي عزت،الخطر و التأمين ،دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ، مصر ،2000.

3 -محمود حمزة أحمد ،إدارة الخطر و التأمين ، دار الثقافة العربية للنشر و التوزيع ،القاهرة ،1997.

4 -أسامة عزمي سلام،شقيري نوري موسى،إدارة الخطر و التأمين،دار الحامد للنشر و التوزيع،ط1،الأردن،2010.

5 -طارق عبد العال حماد،إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)،الدار الجامعة،مصر،2003 .

6 -جورج ريجدا تعريب و مراجعة محمد توفيق البلقيني ، إبراهيم محمد مهدي ، مبادئ إدارة الخطر و التأمين ، دار المريخ للنشر، الرياض،2006.

7 -خالد وهيب الراوي ،إدارة المخاطر المالية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط1 ،الأردن ، 2009.

8 -عاطف عبد المنعم،محمد مجمود الكاشف،سيد كاسب،تقييم و إدارة المخاطر،مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث،ط1،القاهرة،2008.

9 - يوسف مامش ،ناصر دادي عدون ،أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة و هيكلها المالي ،ط1 ، دار المحمدية للطباعة ، الجزائر ، 2008 .

10 - سالم عبد المحسن رسن، اقتصاديات النفط ،الجامعة المفتوحة للنشر،ط1،ليبيا،1999.

11 - محمد أحمد الدوري ،محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1983.

12 - مندور احمد ،رمضان احمد،اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية،مدرسة الاقتصاد، الدار الجامعية،1990.

13 -ضياء مجيد الموسوي ،ثورة أسعار النفط ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .

14 - سيد أحمد فتحي الخولي ، إقتصاد النفط ، دار زهران للنشر و التوزيع ، السعودية ، ط1 ، 1997.

15 – سارة حسين مهينة ، جغرافية الموارد و الإنتاج ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1996.

16 – فريد النجار ، إدارة شركات البترول و بدائل الطاقة –قراءة استراتيجية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2006.

17 – عبد اللطيف بن اشنهو ،الجزائر اليوم بلد ناجح ، ، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر، 2004 .

18 – سعيد بن عيسى، الجباية و شبه الجباية ،الجمارك ، أملاك الدولة، الطبعة الأولى،دون دار نشر ، 2003.

19 – طارق الله خان، حبيب أحمد ،إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية ،المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب،ط1،جدة ، المملكة العربية السعودية،2003 .

20 – حسين مصطفى حسين،المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 .

21 – عمار بوحوش ومحمد محمود الذبيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

22 – أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

23 – محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، منهج البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر ، الأردن، 1997.

المداخلات :

1 – جدي طارق،استخدام نماذج المحاكاة في تحليل و إدارة المخاطر المالية(طريقة محاكاة مونت كارلو simulation de monte Carlo)، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25–26 نوفمبر ،جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، 2008.

2 – بن داودية وهيبة، الضمانات البنكية و دورها في الحد من المخاطر البنكية ، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25–26 نوفمبر جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ،2008.

3 – بلعزوز بن علي ، مسعودي مليكة ،دور سلاسل ماركوف في التقليل من حدة المخاطر التي تهدد المؤسسات الاقتصادية ، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25–26 نوفمبر ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2008.

4 -ميلود تومي،فاطمة الزهراء طاهري ، منهجية تسيير المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25-26 نوفمبر ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف 2008.

5 -بوشناق أحمد ، حمول طارق ، إدارة المخاطر و متطلبات تفعيلها ، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25-26 نوفمبر ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، 2008.

6 -غول غرحات ، بومدين يوسف ، الاخطار و نماذج إدارتها في المؤسسات ، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25-26 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، 2008.

7 -خوري منير ،بارك نعيمة،بوثلجة عائشة ،مراجعة عمليات ادارة البنوك و أهميتها في البنوك الاسلامية –الواقع و المأمول– الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات : الافاق و التحديات ، أيام 25-26 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف.

8 -زواق الحواس ،فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار ، الملتقى الدولي ، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، أيام 14-15 أفريل ، 2009.

9 – قدي عبد المجيد ، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، أيام 20-21 ماي، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2002 .

10 – كمال رزيق ، تقييم اصلاح النظام الجبائي ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة أيام 10-11 -12 ماي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2003.

11 – باشوندة رفيق ، داني كبير معاشو ، تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي و أساليب التحريض الجبائي ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، أيام 10-11-12 ماي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2003.

الجرائد و المجلات :

1 -رحمان أمال،النفط و التنمية المستدامة،أبحاث اقتصادية و ادارية، مجلة سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ،العدد 04 ،ديسمبر ،2008 بسكرة.

2 -الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 03-22 المؤرخ في 2003/12/28 ، العدد83 يتضمن قانون المالية لسنة 2004 .

3 -الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 04-21المؤرخ في 12/29/ 2004 ، العدد 85 يتضمن قانون المالية لسنة 2005 .

4 -الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 05-16 المؤرخ في 2005/12/31 ، العدد 85 يتضمن قانون المالية لسنة 2006 .

5 -الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 06-24 المؤرخ في 2006/12/26 ، العدد 85 يتضمن قانون المالية لسنة2007 .

6 -الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 07-12 المؤرخ في 2007/12/30، العدد 82 يتضمن قانون المالية لسنة2008.

7 -الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 08-21 المؤرخ في 2008/12/30 ، العدد 74 يتضمن قانون المالية لسنة2009.

8 -الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 09-09 المؤرخ في 2009/12/30، العدد 78 يتضمن قانون المالية لسنة 2010.

9 -الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 10-13 المؤرخ في 2010/12/29 ، العدد 80 يتضمن قانون المالية لسنة2011.

10 - الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 11-16 المؤرخ في 2011/12/28، العدد 72 يتضمن قانون المالية لسنة.2012

11 - الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون رقم 12-12 المؤرخ في 2012/12/26، العدد 72 يتضمن قانون المالية لسنة2013.

المواد القانونية :

1 -المادة 89 من قانون المحروقات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 ، 19 يوليو سنة .2005

2 -المادة 96 من قانون المحروقات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 ، 19 يوليو سنة 2005.

3 -المادة 92 من قانون المحروقات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 ، 19 يوليو سنة 2005.

المذكرات

1 – حميداتو صالح ، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية ، مذكرة ملجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص محاسبة و جباية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012/06/17

2 – حادري دنيا ، أثر الاصلاح الضريبي على نشاط المؤسسة الاقتصادية (حالة الجزائر) ، مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001

3 –عباسي صابر، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ،مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة و جباية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012/ 05/30

4 –خضرة داري، فتيحة داري ، لطيفة سقاي ،المعالجة المحاسبية للضرائب و الرسوم –حالة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز منطقة التوزيع ورقلة–، مذكرة نيل شهادة تقني سامي ، تخصص محاسبة و مالية ، 2006

5- Samir TAKOUAT,LES ACTIVITES DES HYDROCARBURES (ASPECTS JURIDIQUE, FISCAL ET TRAITEMENT COMPTABLE) , Mémoire de fin d'études en vue de l'obtention d'un diplôme de Post-Graduation Spécialisée en finances publiques,Option fiscalité, INSTITUT Maghrébin D'ÉCONOMIE DOUANIÈRE ET FISCALE, 2007

6- Mustapha Bensahli,La gestion des risques en fiscalité de l'entreprise,IEDF Kolea, ,2004.

7- Anneline Venter, Strategic tax risk management for south Africa farmers: an evaluation of an industry leader; Majister commercial ; university of Pretoria; 30/10/2009.

المراجع الأجنبية

1- Olivier poupart-Lafarge Cadre de référence.les dispositifs de gestion des risques et de contrôle interne mis en ligne le 14 juin, 2010 .

2- Agence nationale d'accréditation et d'évaluation santé(ANAES).Alain COULOMB. Principes méthodologiques pour la gestion des risques en établissement de sante .Janvier 2003

3- Youcef dabdoub, le nouveau mécanisme économique en Algérie , Alger , 2000

4- Christine Collette, Gestion fiscale des entreprises , Ellipse , Paris , 1998

5- Jacques Duhem,Michel Jammes ,Audit et Gestion Fiscale de l'entreprise, edition EFE ,Paris , 1996.

6- Armel Liger , La gestion fiscale des PMI :Un Mythe, Edition LGDJ, Paris ,1998.

7- Bernd Erle، Tax Risk Management and Board Responsibility، Partner KPMG Deutsche Treuhand ،Gesellschaft، Germany , 2006.

8- Bernard Légarde , fiscalité et redressement d'entreprise, édidion tech et doc , la voise , paris ,France, 1990.

مواقع الانترنت :

1- WWW.ferma-asso.org 28/10/2012.

2- WWW.lesechos.fr 30/10/2012 .

3- www.erma-egypt.org معيار إدارة المخاطر ترجمة الجمعية المصرية لإدارة المخاطر 30/10/2012 .

4- http://www.sudanradio.info 02/11/2012

5- http://www.aazs.net 02/11/2012

6- http://world-acc.net 05/11/2012

7- Htt://siencesjuridiques@gmail.com 06/11/2012

8- www.tikerkook.banouta.net 06/11/2012

9- http://mansourlarbi.yoo7.com 06/11/2012

10- http://etudiantdz.net 20/03 /2013

11- http://mentouri.ibda3.org 2013/03/23

12- www.mng.kufauniv.com/teaching 23/03/2013

13- www.mng.kufauniv.com/teaching 23/03/2013

14- http://finance.alnaddy.com/article/432615. 23/03/2013

15- http://www.elwassat.com 23/03/2013

16- http://ar.algerie360.com 08/11/2012

ملحق رقم (01) : مصفوفة الاستبيان للأجوبة حول مكانة تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية

CN	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12	X13	X14
1	3	2	2	1	2	3	3	2	2	2	2	2	2	3
2	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
3	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
4	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
5	3	3	3	3	3	1	2	2	2	2	2	2	2	3
6	3	3	3	3	3	1	1	2	2	2	2	2	2	2
7	3	3	1	1	3	3	3	2	2	3	3	3	3	3
8	3	2	1	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
9	3	2	3	1	3	2	2	2	2	2	2	2	2	1
10	3	3	1	1	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3
11	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
12	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
13	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
14	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
15	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
16	3	2	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
17	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
18	3	1	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	2	1
19	3	1	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	2	1
20	3	2	2	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
21	3	2	3	1	1	2	2	2	2	2	2	2	1	1
22	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
23	3	2	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
24	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
25	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
26	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
27	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
28	3	3	1	1	3	3	3	2	2	3	3	3	3	3
29	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
30	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
31	3	2	2	1	1	3	3	2	2	2	2	2	2	3
32	3	2	2	2	1	3	2	2	2	2	2	2	2	3
33	3	3	1	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2
34	3	3	3	1	3	3	3	2	2	2	2	2	3	3
35	3	2	1	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	2
36	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
37	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
38	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
39	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
40	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
41	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3

42	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
43	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
44	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
45	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
46	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
47	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
48	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
49	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
50	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
51	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
52	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
53	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
54	3	2	2	1	3	3	3	3	2	2	3	3	3	3
55	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
56	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
57	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
58	3	2	2	1	3	3	3	3	2	2	3	3	3	3
59	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
60	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
61	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
62	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
63	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
64	3	2	2	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
65	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
66	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
67	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
68	3	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	2	1	1
69	3	2	1	1	3	2	2	2	2	2	2	3	1	1
70	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	3	2	1	1
71	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
72	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
73	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
74	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
75	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
76	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
77	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
78	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
79	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
80	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
81	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	3	3	3	3
82	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
83	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
84	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	2	3
85	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1

86	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
87	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
88	3	2	2	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
89	3	2	2	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
90	1	3	2	3	2	1	2	2	2	2	1	2	1	3
91	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
92	3	3	1	1	3	3	3	2	2	3	3	3	3	3
93	3	3	1	1	3	3	3	2	2	3	3	3	3	3
94	3	2	2	1	1	3	2	2	2	2	2	2	2	3
95	3	2	2	1	1	3	3	2	2	2	2	2	2	3
96	3	2	2	2	1	3	3	2	2	2	2	2	2	3
97	3	2	2	1	1	3	3	2	2	2	2	2	2	3
98	3	2	2	1	1	3	3	2	2	2	2	2	2	3
99	3	2	2	1	1	3	2	2	2	2	2	2	2	3
100	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
101	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
102	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
103	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
104	3	3	1	1	3	3	3	2	2	3	3	2	3	3
105	3	3	1	1	3	3	3	1	1	3	3	3	3	3
106	3	2	2	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
107	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
108	3	2	3	1	1	3	1	2	2	2	2	3	3	3
109	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
110	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
111	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
112	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3
113	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
114	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
115	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
116	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
117	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
118	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
119	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
120	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
121	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
122	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1
123	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
124	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3
125	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3
126	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3
127	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
128	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
129	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	2	1	1

130	3	2	3	1	1	3	2	2	2	3	2	3	3	3
131	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
132	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
133	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
134	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
135	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
136	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	3	3	3	3
137	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	2	3	3	3
138	3	3	1	1	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3
139	3	2	3	1	1	3	2	2	2	2	3	3	3	3

الملحق رقم (02) : مصفوفة الاستبيان للأجوبة حول مؤهلات المسير الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية

CN	Y1	Y2	Y3	Y4
1	3	2	2	2
2	3	2	2	3
3	3	3	3	1
4	3	3	3	1
5	3	3	3	3
6	3	3	2	2
7	3	3	1	3
8	3	1	1	2
9	3	1	1	2
10	1	3	1	3
11	3	2	2	3
12	3	2	2	3
13	3	2	2	3
14	3	2	2	3
15	3	2	1	2
16	3	3	2	3
17	3	1	1	2
18	3	2	1	2
19	3	2	1	2
20	3	1	1	2
21	3	1	1	2
22	3	1	1	2
23	3	3	2	3
24	3	1	1	2
25	3	1	1	2
26	3	1	1	2
27	3	1	1	2
28	3	3	1	3
29	3	1	1	2
30	3	1	1	2
31	3	2	2	3

32	3	2	2	2
33	3	1	1	2
34	3	3	3	3
35	3	2	3	3
36	3	2	2	3
37	3	2	2	3
38	3	1	1	2
39	3	2	2	3
40	3	2	2	2
41	3	3	3	1
42	3	3	3	2
43	3	2	2	2
44	3	2	2	3
45	3	2	2	3
46	3	2	2	3
47	3	2	2	3
48	3	2	2	3
49	3	2	2	3
50	3	2	2	3
51	3	2	2	3
52	3	2	2	3
53	3	1	1	2
54	3	3	3	3
55	3	2	2	3
56	3	3	3	1
57	3	1	1	2
58	3	3	2	2
59	3	3	3	1
60	3	3	2	3
61	3	2	2	3
62	3	2	2	3
63	3	2	2	3
64	3	2	2	3
65	3	2	2	3
66	3	3	3	1
67	3	3	3	1
68	3	3	1	2
69	3	1	1	2
70	3	3	3	3
71	3	1	1	2
72	3	2	2	3
73	3	2	2	3
74	3	3	3	1
75	3	1	1	2

76	3	1	1	2
77	3	1	1	2
78	3	2	2	3
79	3	2	2	3
80	3	1	1	2
81	3	2	2	3
82	3	2	2	3
83	3	3	3	1
84	3	2	2	3
85	3	1	1	2
86	3	3	3	1
87	3	1	1	2
88	3	1	1	2
89	3	1	1	2
90	3	3	1	1
91	3	1	1	2
92	3	3	1	3
93	3	3	2	3
94	3	2	2	3
95	3	2	2	3
96	3	2	2	3
97	3	2	2	3
98	3	2	2	3
99	3	2	2	3
100	3	1	1	2
101	3	1	1	2
102	3	2	1	1
103	3	1	1	2
104	3	3	2	3
105	3	3	1	3
106	3	1	1	2
107	3	1	1	2
108	3	1	2	3
109	3	2	2	3
110	3	2	2	3
111	3	2	2	3
112	3	3	3	1
113	3	1	1	3
114	3	1	1	2
115	3	1	1	2
116	3	1	1	2
117	3	1	1	2
118	3	1	1	2
119	3	1	1	3

120	3	1	1	2
121	3	2	2	3
122	3	1	1	2
123	3	3	3	1
124	3	3	3	1
125	3	3	3	1
126	3	3	3	1
127	3	2	2	3
128	3	2	2	3
129	3	1	1	2
130	3	2	2	1
131	3	2	2	3
132	3	2	2	3
133	3	2	2	3
134	3	2	2	3
135	3	2	2	3
136	3	2	2	3
137	3	2	2	3
138	3	3	3	1
139	3	2	2	3

الملحق رقم (03) : مصفوفة الاستبيان للأجوبة حول فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية

CN	Z1	Z2	Z3	Z4	Z5	Z6	Z7	Z8
1	3	3	3	1	3	3	3	2
2	3	3	3	2	3	2	1	2
3	3	3	3	3	3	3	3	1
4	3	3	3	3	3	3	3	2
5	3	3	3	3	3	3	3	3
6	3	3	3	3	3	2	2	2
7	3	3	3	3	3	3	3	1
8	3	3	3	1	3	1	2	1
9	3	3	3	1	3	1	2	1
10	1	3	3	1	3	3	2	2
11	3	3	3	2	3	2	1	2
12	3	3	3	2	3	2	1	2
13	3	3	3	2	3	2	1	2
14	3	3	3	2	3	2	1	2
15	3	3	3	1	3	1	2	1
16	2	2	3	1	3	3	2	2
17	3	3	2	1	3	1	2	1
18	3	3	3	2	1	2	1	1
19	3	3	3	2	1	2	1	1

20	3	3	3	2	2	1	1	1
21	3	3	3	2	3	1	2	1
22	3	3	3	1	3	1	2	1
23	2	2	3	1	3	3	2	2
24	3	3	3	1	2	1	2	1
25	3	3	3	1	3	1	1	1
26	3	3	3	1	3	1	2	1
27	3	3	3	1	3	2	1	2
28	3	3	3	3	3	3	3	1
29	3	3	3	1	3	1	2	1
30	3	3	3	1	3	1	2	1
31	3	3	3	3	3	2	2	2
32	3	3	3	3	3	2	2	1
33	3	3	3	1	3	3	3	3
34	3	1	3	1	3	3	2	2
35	3	2	3	1	3	2	2	2
36	3	3	3	2	3	2	1	2
37	3	3	3	2	3	2	1	2
38	3	3	3	1	3	1	2	1
39	3	3	3	2	3	2	1	2
40	3	3	3	1	3	1	2	1
41	3	3	3	3	3	3	3	2
42	3	3	3	3	3	3	3	2
43	3	3	3	2	3	2	1	2
44	3	3	3	2	3	2	1	3
45	3	3	3	2	3	2	1	2
46	3	3	3	2	3	2	1	2
47	3	3	3	2	2	2	1	2
48	3	3	3	2	3	2	1	2
49	3	3	3	2	3	2	1	2
50	3	3	3	2	3	2	1	2
51	3	3	3	2	3	2	1	2
52	3	3	3	3	3	2	1	2
53	3	3	3	1	3	1	2	1
54	3	3	3	3	3	3	2	2
55	3	3	3	2	3	2	1	2
56	3	3	3	3	3	3	3	2
57	3	3	3	1	3	1	2	1
58	2	3	3	2	3	3	2	2
59	3	3	3	3	3	3	3	2
60	3	3	3	2	3	2	1	2
61	3	3	3	2	3	2	1	2
62	3	3	3	2	3	2	1	2
63	3	3	3	2	3	2	1	2

64	3	3	3	2	3	2	1	2
65	3	3	3	2	3	2	1	2
66	3	3	3	3	3	3	3	2
67	3	3	3	3	3	3	3	2
68	3	3	3	1	3	1	2	1
69	3	3	3	1	3	1	1	1
70	3	3	3	1	3	3	3	3
71	3	3	3	1	3	1	2	1
72	3	3	3	2	3	2	1	2
73	3	3	3	2	3	2	1	2
74	3	3	3	3	3	3	3	2
75	3	3	3	1	3	1	2	1
76	3	3	3	1	3	1	2	2
77	3	3	3	1	3	1	2	1
78	3	3	3	2	3	2	1	2
79	3	3	3	2	3	2	1	2
80	3	3	3	1	3	2	1	2
81	3	3	3	2	3	2	1	2
82	3	3	3	2	3	2	1	2
83	3	3	3	3	3	3	3	2
84	3	3	3	2	3	1	1	2
85	3	3	3	1	3	1	2	1
86	3	3	3	3	3	3	3	2
87	3	3	3	1	3	1	2	1
88	3	3	3	1	3	1	2	1
89	3	3	3	1	3	1	2	1
90	1	3	2	2	3	1	1	2
91	3	3	3	1	3	1	2	1
92	3	3	3	3	3	3	3	1
93	3	3	3	3	3	3	3	1
94	3	3	3	3	3	2	2	2
95	3	3	3	3	3	2	2	2
96	3	3	3	3	3	2	2	2
97	3	3	3	3	3	2	2	2
98	3	3	3	3	3	2	2	2
99	3	3	3	3	3	2	2	2
100	3	3	3	1	3	1	2	1
101	3	3	3	1	3	1	2	1
102	3	3	3	1	3	1	2	1
103	3	3	3	1	3	1	2	1
104	3	3	3	3	3	3	3	3
105	3	3	3	3	3	3	3	1
106	3	3	3	1	3	1	2	1
107	3	3	3	1	3	1	2	1

108	3	3	3	2	3	2	1	2
109	3	3	3	2	3	2	1	2
110	3	3	3	2	3	2	1	2
111	3	3	3	2	3	2	1	2
112	3	3	3	3	3	3	3	2
113	3	3	3	1	3	1	2	1
114	3	3	3	1	3	1	2	1
115	3	3	3	1	3	1	2	1
116	3	3	3	1	3	1	2	1
117	3	3	3	1	3	1	2	2
118	3	3	3	1	3	1	2	1
119	3	3	3	1	3	1	2	1
120	3	3	3	1	3	1	2	1
121	3	3	3	2	3	2	1	2
122	3	3	3	1	3	1	2	1
123	3	3	3	3	3	3	3	2
124	3	3	3	3	3	3	3	1
125	3	3	3	3	3	3	3	2
126	3	3	3	3	3	3	3	2
127	3	3	3	2	3	2	1	2
128	3	3	3	2	3	2	1	2
129	3	3	3	1	3	1	2	1
130	3	3	3	2	2	2	1	2
131	3	3	3	2	3	2	1	2
132	3	3	3	2	3	2	1	2
133	3	3	3	2	3	2	1	2
134	3	3	3	2	3	2	1	2
135	3	3	3	2	3	2	1	2
136	3	3	3	2	3	2	1	2
137	3	3	3	2	3	2	1	2
138	3	3	3	3	3	3	3	2
139	3	3	3	2	3	2	1	2

الملحق رقم (04) : محكمي الاستبيان

الأستاذ (ة)	الجامعة
د. شعوبي محمد فوزي	جامعة ورقلة
أ. كردودي سهام	جامعة بسكرة
أ. شحتاني عبد العالي	جامعة تيارت
أ. عباسي صابر	جامعة بسكرة

الملحق رقم(05) : الاستبيان

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

Université Mohamed Khider –Biskra

Faculté des Sciences Economiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Commerciales

إستبيان

أنا الطالبة شريفي سمية تخصص تدقيق محاسبي، في إطار تحضير مذكرة ماستر تحت عنوان: **فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية** ، وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية : **ما مدى فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية ؟**

يشرفنا اختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة في إثراء هذا الموضوع بصفتكم مسيرين لشركة بترولية. و قناعة منا بموضوعيتكم ، و نتعهد لكم بأن تكون مساهماتكم سوى لأغراض البحث العلمي .

مع خالص الشكر و التقدير لسيادتكم

السنة الجامعية : 2012 - 2013

الجزء الأول: معلومات عامة

- **اسم الشركة البترولية :** .....
- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
- **النشاط الممارس للشركة البترولية :** إنتاجي ☐

  خدماتي ☐

  شراء و بيع ☐

- **الوظيفة:** .....
- **الخبرة:** من سنة إلى 05 سنوات ☐

  من 06 سنوات إلى 10 سنوات ☐

  من 11 سنة إلى 15 سنة ☐

  من 16 سنة فما فوق ☐

- **العمر:** أقل من 30 سنة ☐

  من 30 سنة إلى 40 سنة ☐

  من 41 سنة إلى 50 سنة ☐

  فوق 50 سنة ☐

- **المؤهلات العلمية:** شهادة ليسانس ☐

  شهادة ما بعد التدرج ☐

  شهادات أخرى أذكرها: .....

الجزء الثاني

المجال الأول : مكانة تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية

الرقم	المجال الأول	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق
01	قسم تسيير الجباية البترولية مرتبط بمصلحة المحاسبة والمالية			
02	أنتم على إطلاع بدليل الإجراءات الجبائية الذي يتعلق بالشركة			
03	تسيير الخطر الجبائي يقتصر فقط على مصداقية التصريحات الجبائية للشركة			
04	أنتم تتعاونون مع مكاتب مراجعة جبائية خارجية			
05	أنتم على دراية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الجبائي لنشاط عملكم			
06	تقوم الشركة بمراجعة جبائية داخلية			
07	نتائج المراجعة الجبائية تكون إيجابية للشركة			
08	هناك برنامج يخصص لتسيير الخطر الجبائي في الشركة			
09	برنامج تسيير الخطر الجبائي يمكنه أن يعمل على تخفيض أنواع الأخطار الجبائية التي تتعرض لها الشركة			
10	برنامج تسيير الخطر الجبائي يعمل على زيادة الالتزام الجبائي وبالتالي تحسين العلاقة بين الشركة و الإدارة الجبائية			
11	الإطلاع على القوانين الجبائية المتعلقة بالشركة يكون بشكل مستمر و بالتالي زيادة الالتزام الجبائي ومنه تخفيض المخاطر الجبائية			
12	يعمل برنامج تسيير الخطر الجبائي على توعية المسيرين الجبائيين للشركة بالقوانين الجبائية			
13	هناك معوقات تحد من عمل تسيير الخطر الجبائي وهذا ما ينعكس على مصداقية التصريحات الجبائية			
14	الاهتمام بتسيير الخطر الجبائي له تأثير على تخفيض المخاطر الجبائية للشركة			

المجال الثاني : مؤهلات المسير الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية

الرقم	المجال الثاني	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق
01	اختيار المسيرين الجبائيين للشركة ذوي الكفاءة العلمية والعملية يؤثر على جودة تسيير الخطر الجبائي في الشركة			
02	مؤهلات المسير الجبائي في الشركة البترولية الجزائرية محلية وليست عالمية			
03	إعتماد الشركات البترولية الجزائرية على الخبرات الأجنبية، يجعل الشركات البترولية تعاني التبعية التسييرية للخطر الجبائي			
04	نقص المؤهلات في تسيير الخطر الجبائي والإطارات يعتبر عائق و بالتالي يزيد من الخطر الجبائي للشركة.			

المجال الثالث : فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية

الرقم	المجال الثالث	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق
01	فعالية عمل المسير الجبائي يمكن قياسها من خلال تحكمه في المخاطر الجبائية للشركة			
02	فعالية عمل المسير الجبائي مرتبطة بمدى التزام الشركة بالقواعد و الأحكام الضريبية المتعلقة بالنشاط البترولي			
03	فعالية عمل المسير الجبائي لديها تأثير كبير على فعالية المسير المالي للشركة			
04	عدم فعالية تسيير الخطر الجبائي قد تؤدي إلى تشويه سمعة الشركة			
05	هل تعتقد أن عدم فعالية تسيير الخطر الجبائي قد تؤدي إلى أضرار إقتصادية وسياسية، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الريع البترولي			
06	هل تعتقد أن عدم فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية، يرجع إلى سبب ملكيتها للدولة			
07	فروع الشركات البترولية الجزائرية في الخارج لا تهتم كثيرا بتسيير الخطر الجبائي			

08	تعرض فروع الشركات البترولية الجزائرية في الخارج، لنزاعات جبائية دليل على عدم وجود فعالية لتسيير الخطر الجبائي			

ملحق رقم (06) : شهادة فترة التدريب في الشركة الوطنية لخدمات الآبار E.N.S.P